الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد الصديق بن يحي – جيجل

كلية الآداب واللغات الأجنبية **قسم اللغة والأدب العربي**

الرقم التسلسلي:.....

مذكرة بعنوان

آليات الإصطلاح عند علماء اللغة

تمام حسان (اللغة العربية معناها ومبناها أنموذجا)

مذكرة مكملة لمتطلبات شهادة الماستر في اللغة والأدب العربي

تخصص: مصطلحية

إعداد الطالبتين: **إشراف الأستاذ:**

- راشدة عبد اللوش محمد سليمان قارة
- ربيحة منهان

أعضاء لجنة المناقشة:

الأستاذ: محمد زكور	جامعة جيجل	رئيسا
الأستاذ: محمد سليمان قارة	جامعة جيجل	مشرفا ومقررا
الأستاذ: مراد بوزكور	جامعة جيجل	ممتحنا

السنة الجامعية: 1436–1437هـ/ 2015–2016م

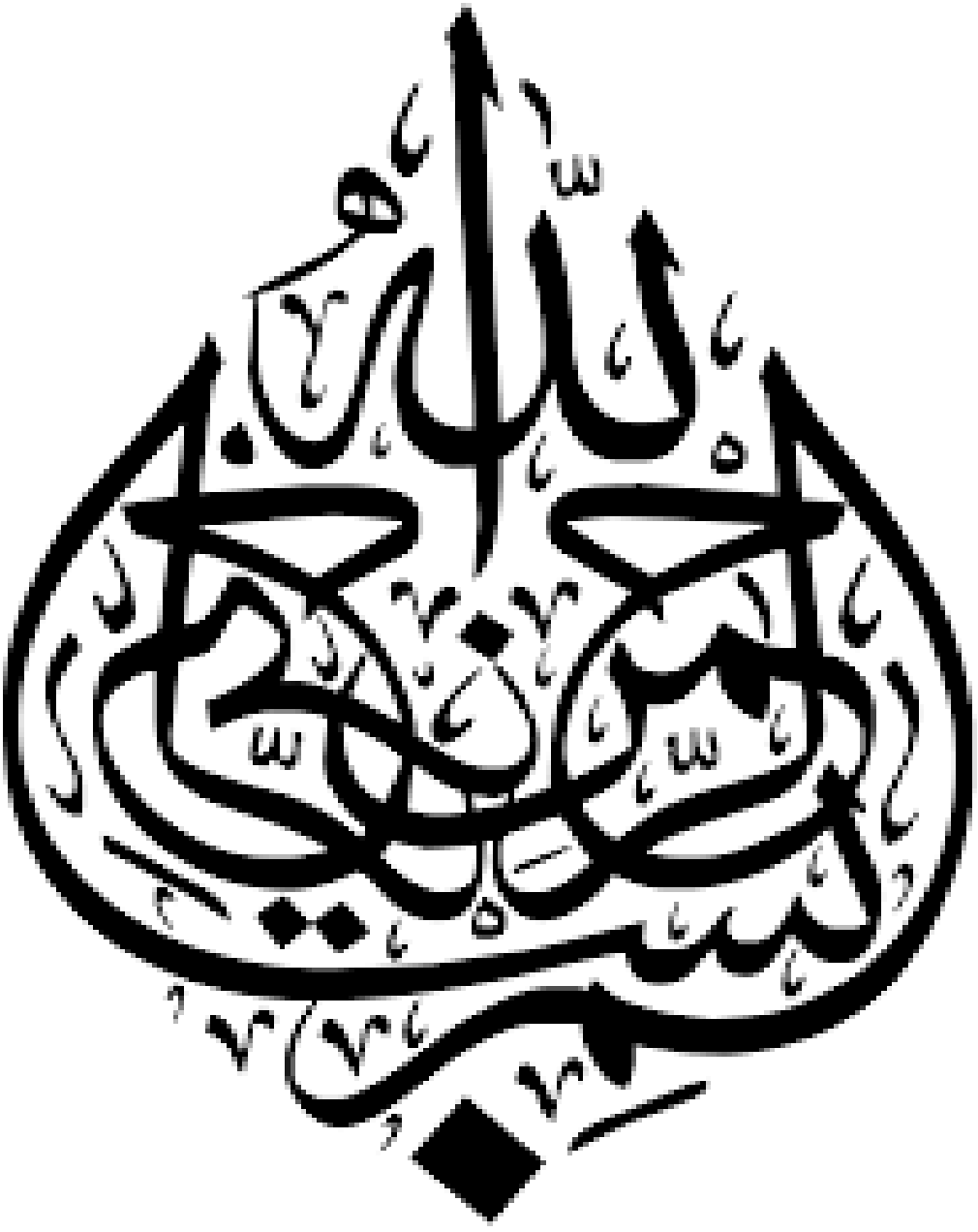

اللهم انفعني بما علمتني
وعلمني ما ينفعني
وزدني علماً

شكر وتقدير

بداية نحمد الله تعالى على توفيقنا في انجاز هذا العمل المتواضع والذي أمدنا بالصبر والعزيمة، ونشكر الله أيضا على جميع النعم التي وهبنا إياها ودفعنا إلى السير في طريق الحق والعلم والمعرفة

كما نتشرف بتقديم الشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف محمد سليمان قارة ونشكره على كل النصائح والتوجيهات التي أفادنا بها.

والذي لم يبخل علينا بنصائحه.

إلى كل من علمنا حرفا نقول شكرا.

كما لا يفوتنا شكر كل من الأستاذ مراد بوزكور ومحمد زكور على قبولهما مناقشة وتقييم هذا العمل.

ربيحة – راشدة

مقدمـة

مقدمة

الحمد لله خالق الألسن واللغات، واضع الألفاظ للمعاني، الذي علم ادم الأسماء كلها، واظهر بذلك شرف اللغة وفضلها، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله.

لطالما أسالت قضية المصطلح في اللغة العربية حبر كثير من النقاد و تعددت الآراء حول هذه القضية، وتعد مسألة خلافية بامتياز ، ويتجلى ذلك من خلال مجموع الدراسات التي اهتمت بقضايا المصطلح أما دراستنا نحن فكانت موسومة . بآليات الاصطلاح عند تمام حسان . معتمدين على كتابه إلا وهو (اللغة العربية معناها ومبناها).

وعن سبب اختيارنا لهذا الموضوع هو أهميته وتتجلى هذه الأهمية في مجموع الدراسات التي كانت موضوعا لهذه الدراسة، بالإضافة إلى قناعتنا نحن.

إذن لقد لقي المصطلح اهتماما واسعا من طرف الدارسين و الباحثين، الذين أسدوا الفضل الكبير في مجال المصطلحية بصفة خاصة، ثم تساءلنا : ما هي آليات تحديد المصطلح اللغوي عند " تمام حسان" الاشتقاق اللغوي والعمل الوظيفي؟.

وللإجابة عن هذه الإشكالية استعنا بمجموعة من المصادر والمراجع كان لها الفضل الكبير في انجازنا لهذا البحث وقد ساعدتنا في الكشف عن واقع المصطلح أهمها:

المصطلح العربي البنية والتمثيل لخالد الأشهب، وكذلك مباحث تأسيسية في اللسانيات لعبد السلام المسدي، إضافة إلى إشكالية ترجمة المصطلح لعامر الزنالي الجابري.

أما **خطتنا** في هذا العمل فقد جاءت تحت **مقدمة** و مدخل كان لموضوعنا وفصلين ، أما المدخل فقد تحدثنا فيه عن "تمام حسان" حياته العلمية ، جهوده واجتهاداته ، أهم إنجازاته ، أهم الكتب التي ألفها وترجمها ، ثم آراء الباحثين في كتاب اللغة العربية معناها و مبناها .

وأما **الفصل الأول** من خطة بحثنا فقد تحدثنا فيه عن : المصطلح بين المفهوم والنشأة وتدرجنا إلى مفهوم المصطلح عند العرب و الغرب ثم نشأة المصطلح ، إشكالية المصطلح لنختم الفصل الأول بعد ذلك بآليات وضع المصطلح في اللغة العربية . لنفتح الحديث في **الفصل الثاني** عن آليات الوضع الإصطلاحي عند تمام حسان فأوردنا إشكالية المفهوم والمصطلح ، ثم الدرس اللغوي والنحوي عند تمام حسان ، فالإشتقاق الاصطلاحي وكان ختام فصلنا دراسة من المصطلح النقدي إلى المصطلح اللغوي . وختمناه **بخاتمة** كانت حوصلة لما جاء في هذا البحث وقد اتبعنا منهجا تحليلا وصفيا وذلك لطبيعة الموضوع أما الصعوبات التي واجهتنا في بحثنا هي :

. قلة المادة العلمية وكذلك صعوبة ترتيبها وتنظيمها .

وفي الأخير نشكر الأستاذ الفاضل **قارة محمد سليمان** وجزاه الله خيرا على كل النصائح والمعلومات التي قدمها لنا ونسأل الله التوفيق في القصد والقول والعمل لنا وللمسلمين أجمعين.

والحمد لله رب العالمين

المدخل:

نبذة عن تمام حسان وكتابه

"اللغة العربية معناها ومبناها"

أهم ميزة تميزت بها اللغة العربية، الاهتمام الكبير المتواصل الذي خصها به علماؤها ودارسوها قديما وحديثا، لما لها من دور أساس في حياة الفرد والمجتمع العربي، ولكونها دائمة الحاجة لتوضيح قوانينها وتيسير تعلمها، واحتواء الألفاظ الحضارية لجعلها تواكب التطورات الراهنة.

فلغتنا العربية، وجدت الكثير من الدارسين عملوا على خدمتها وبذلوا جهدا في التقعيد لتراكيبها وأحوالها، فكان نتاج مجهوداتهم تراثا لغويا قلما نجده عند الأمم الأخرى، وازداد هذا الاهتمام في عصرنا الحالي، من خلال إعادة قراءة هذا الموروث، فبرزت حركة لغوية قادها جيل من رواد علم اللغة الحديث درسوا واحتكوا بالمدارس الغربية، وقدموا محاولات حول التيسير والإصلاح والتجديد كما ظهرت جهود أخرى عملت إلى قراءته بمنظور المناهج الغربية الحديثة، وكانت لهذه الرؤى المختلفة التي سادت البحث اللغوي العربي في بداياته أثر في انقسام الدارسين العرب إلى فريقين:

- الفريق الأول: تشبث بالفكر اللغوي العربي القديم، ورفض كل دعوات التجديد.

- الفريق الثاني: حاول تطبيق المناهج العربية الحديثة على التراث العربي ومن بين الذين حاولوا تقديم علم اللغة الحديث للباحث العربي، وإعادة قراءة التراث العربي وفق المناهج الغربية، والمنهج الوصفي بخاصة؛ نجد " تمام حسان " الذي قدم محاولة كانت نتاج زمن طويل من إعمال الفكرة وحصيلة جهد مظن في دراسة اللغة، فخالف ما استقر عليه الأمر منذ عصر"سيبويه " إلى عصره.

1- تمام حسان:

إن الأمم لا تتقدم إلا بالعلم، ولا تدون في سجل الخالدين إلا بقدر ما أسهمت به في مجالات الفكر والمعرفة، وإن تقدير العلماء والاحتفاء بهم وتكريم المميز منهم إنما هو جزء لا يتجزأ من الرقي

والحضارة. ونخص بالذكر في هذا السياق رائد من علماء العربية المحدثين في مصر والوطن العربي ألا وهو" تمام حسان "[1].

الباحث" الدكتور تمام حسان " هو صاحب أول وأجرأ محاولة لترتيب الأفكار والنظريات اللغوية في اللغة العربية بعد " سيبويه" "وعبد القادر الجرجاني"، وربما لم يوضع كتاب لغوي حديث ضمن قائمة أمهات كتب العربية إلا كتابه (اللغة العربية معناها ومبناها) وقد وصفه بعض علماء اللغة العرب بذلك، منهم مثلا: "سعد مصلوح"، ويطلق عليه (الكتاب الجديد) بعد كتاب "سيبويه" الذي سمي بـ" الكتاب" كما لو كان أصل الكتب العربية وأهمها[2].

ولد "تمام حسان" بقرية الكرنك بمحافظة قنا بصعيد مصر في السابع والعشرين يناير عام 1918،ينتمي إلى الجيل الذهبي من علماء الأمة فقد حفظ القرآن الكريم وجوده على قراءة حفص وتم له ذلك عام 1929 ثم غادر قريته في الكرنك ليلتحق بمعهد القاهرة الديني الأزهري في عام 1930 ومنه حصل على الشهادة الأزهرية في عام 1934، ثم الثانوية الأزهرية عام 1935، وبعدها التحق بمدرسة دار العلوم العليا عام 1939 ومنها حصل على دبلوم دار العلوم عام 1943، ثم حصل على إجازة التدريس من دار العلوم عام 1945[3].

(1) عبد الرحمان حسن العارف، تمام حسان رائدا لغويا، (بحوث ودراسات مهداة من تلامذته وأصدقائه)،عالم الكتب، القاهرة، ط1 2002، ص 03.

(2) المرجع نفسه، ص 04.

(3) المرجع نفسه، ص 05.

2- حياته العلمية:

لم يكد " تمام حسان" يبدأ حياته العلمية معلما للغة العربية بمدرسة النقراشي النموذجية عام 1945، أرسل ببعثة علمية للدراسة بجامعة لندن عام 1946 ليحصل منها على الماجستير والدكتوراه في علوم اللغة وعقب عودته من رحلته العلمية عين " تمام حسان" مدرسا بكلية دار العلوم بجامعة القاهرة في أغسطس 1952، كما انتدب مستشارا ثقافيا بسفارة الجمهورية العربية المتحدة في العاصمة النيجيرية " لاجوس" 1961، وحين عودته إلى مصر في عام 1965 شغل منصبي رئيس القسم ووكيل كلية دار العلوم، قبل أن يتولى عمادتها عام 1972، وقد أسس " الدكتور تمام حسان" الجمعية اللغوية المصرية عام 1972 وكان أول رئيس لها، وأنشأ أول قسم للدراسات اللغوية بجامعة الخرطوم في السودان وكان أول رئيس له، كما أسس بجامعة أم القرى قسم التخصص اللغوي والتربوي الذي كان أول قسم لتخرج معلمي اللغة العربية لغير القاطنين بها[1].

3- جهوده واجتهاداته:

وعليه فإن التحدث عن " تمام" يعد بمثابة الاعتراف بأحقية جهوده واجتهاداته.

فهو مفكر ورائد لغوي له باع معرفي كبير، ونزود من منابعه الأصلية خير زاد، وعاصر النظريات والاجتهادات اللغوية الحديثة التي كانت سائدة إبان فترة الخمسينات من القرن المنصرم، وبخاصة البنيوية والوصفية، بل إنه تتلمذ على أشهر رموز روادها وفي مقدمتهم اللغوي الإنجليزي " ج، رفيرت" (أستاذ علم اللغة بجامعة لندن)، كما اطلع على أحداث النظريات اللغوية التي ظهرت أوائل النصف الثاني من القرن العشرين(20) على يد عالم اللغة الأمريكي " تشومسكي" والتي تعرف بالنظرية التوليدية التحويلية [2].

(1) الدكتور حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي، دراسة في الفكر اللغوي العربي الحديث، عالم الكتب، دط، دت، ص 44.

(2) ينظر: عبد الرحمان حسن العارف،المرجع السابق، ص 07.

4- أهم إنجازاته:

أول عالم عربي يخالف البصريين والكوفيين في دراسة الاشتقاق حين اقترح « فاء الكلمة وعينها ولامها» كأصل الاشتقاق، في حين كان أصل الاشتقاق عند البصرة " المصدر" وأصله عند الكوفة " الفعل الماضي" كما يعد " تمام" أول من أعاد تقسيم الكلام العربي على أساس المبنى والمعنى رافضا التقسيم الثلاثي (اسم، فعل، حرف) وجعل التقسيم السباعي (اسم، فعل، حرف، ظرف، ضمير *خالفة) [1].

إضافة إلى ذلك لم ينقطع عطاؤه العلمي من تأليف وترجمة بالإضافة إلى عشرات المقالات والبحوث والتي جعلته يرتقي إلى مصاف العلماء الذين لهم ثروة معرفية منتشرة في الوطن العربي.

كما نجده يفرق بين الزمن النحوي والزمن الصرفي، فقال بالزمن الصرفي: هو وظيفة الصيغة المفردة من دون جملة (ماض، مضارع، أمر) والزمن النحوي الذي يختلف عنه وقد يخالفه مثلما هو الحال في قوله تعالى: ﴿**لَمْ يَكُنْ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الكِتَابِ**﴾[2]. فهو زمن مضارع صرفيا لكنه ماض نحويا[3].

كما كان " تمام حسان" من أكثر علماء العربية الذين سعوا إلى التضييق على فكرة الشذوذ والنذرة وعدم القياس التي اعتادها النحويون والتي تهدر ميراثا لغويا وتؤدي إلى جمود اللغة، فقال بالترخص في القرائن المبنية على تضافر القرائن في إيضاح المعنى وزيادة بعضها عن الحاجة إلى الإفادة كما كشف عن نوع من الاستعمال يخالف القواعد ولكنه يقاس عليه وأطلق عليه اسم الأسلوب العدولي [4].

---

* الخوالف: وهي كلمات تستعمل في أساليب فصاحية، أي: في الأساليب التي تستعمل في الكشف عن موقف انفعالي وهو عنه أربع خالفة، الإخالة، الصوت، التعجب، المدح.

(1) ينظر: عبد الرحمان حسن العارف،المرجع السابق، ص 08.

(2) البينة، الآية 01.

(3) عبد الرحمان حسن العارف، المرجع نفسه، ص 08-09.

(4) الدكتور حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي، ص 48.

5- أهم مؤلفاته: على النحو الآتي:

- اللغة العربية معناها ومبناها.

- الأصول.

- مناهج البحث في اللغة.

- الخلاصة النحوية.

- البيان في روائع القرآن – الجزئين.

- التمهيد لاكتساب اللغة العربية لغير الناطقين بها.

- مقالات في اللغة والأدب – الجزئين.

- مسالك الثقافة الإغريقية إلى العرب (مترجم).

- الفكر العربي ومكانته في التاريخ (مترجم).

- خواطر من تأمل لغة القرآن الكريم.

- اجتهادات لغوية.

- مفاهيم ومواقف في اللغة والقرآن.

- الفكر اللغوي الجديد.

- حصاد السنين من حقول العربية.

- اللغة بين المعيارية والوصفية.

وقد أشرف " تمام حسان" على عشرات الرسائل العلمية في عدد من الجامعات المصرية والعربية مثل القاهرة، الإسكندرية، الخرطوم، محمد الخامس ومحمد بن عبد الله بفاس والإمام محمد بن سعود واليرموك والمستنصرية[1].

6- التعريف بكتاب اللغة العربية معناها ومبناها:

صدر كتاب"اللغة العربية معناها ومبناها" في طبعته الأولى سنة 1973 عن الهيئة المصرية العامة للكتاب، وأعيد طبعه مرات عديدة في المغرب ومصر، وهو عبارة عن خلاصة أفكار " تمام حسان" التي شغلته لحين من الدهر، وهو يدرس المنهج الوصفي البنيوي في دراسة اللغة، ويحاول طبيقه على اللغة العربية؛ فهو كما يقول عن كتابه: « نتاج عما طويل من إعمال الفكرة ومحاولة إخراجها في صورة مقبولة»[2].

ويقوم هذا الكتاب على دعامتين:

- الأولى: الدراسات اللغوية العربية كما تتمثل في كتب النحو والصرف والبلاغة .

- الثانية: النظر إلى هذه الدراسات من خلال قضية المعنى، كما تتمثل أساسا في نظرية السياق عند فيرث.

ولما كان "تمام حسان" ينشد المعنى، وهو ما ذهب إليه أصحاب المدرسة الاجتماعية التي لا ترى

(1) ينظر: عبد الرحمان حسن العارف، تمام حسان رائدا لغويا، ص 08.

(2) تمام حسان ، اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، القاهرة، ط6، 2009، ص 07.

الدلالة مكتملة إلا بالسياق الاجتماعي* أي ما يسميه مالينوفسكي (Malinofiski) سياق الحال ويسميه " تمام حسان" (المقام) ويقابله (المقال) الذي هو السياق اللغوي، وهو ما يوافق عبارة (لكل مقام مقال) عند علماء البلاغة، فإن " محمد صلاح الدين الشريف" يعتقد أن " تمام حسان" ينتمي إلى مدرسة لغوية ذات منحى اجتماعي ما، قد تكون المدرسة البريطانية وقد تكون مدرسة "فيرث" (fairt) بالتحديد(1).

فلا شك أن "تمام حسان" كفيرث يجعل المعنى غاية الدراسات اللغوية ويقف بالدلالة على السياق الاجتماعي، فيقول: « فإذا كان صحيحا ما رأيناه من اتصال الكاتب بآراء فيرث فنحن أمام كتاب أخذ من النحو القديم وصفه وتحليله، ومن البلاغة اهتمامها بالنظم والتركيب، ساكبا هذا كله في قالب واحد متبعا في عمله مبادئ مصدرها مدرسة لندن معتنقا في دراسته هذه للعربية نظرية اللندنيين في الدلالة وموقفهم المعارض للمدرسة البنيوية الشكلية التي سادت الدراسات الإنجليزية في الولايات المتحدة التي عزلت المعنى وأهملته»(2).

ويعد هذا الكتاب الوحيد الذي حاول تطبيق آليات النهج الوصفي على اللغة العربية، فهو بلا شك يقف وحيدا في مجال تطبيق النظرية اللغوية الحديثة على اللغة العربية، وأعني بالنظرية اللغوية هنا الإطار العام والتحليلي للبنيوية الوصفية التي سيطرت على الفكر اللغوي إلى ما قبل ظهور نظرية

* السياق نوعان: لغوي وغير لغوي، أما اللغوي فهو مجموعة الوحدات التي تسبق أو تلي وحدة معينة أو هو العلاقات الداخلية المتحكمة في البنية التركيبية للوحدات، أما السياق غير اللغوي فهو مجموعة الشروط الاجتماعية التي يهتم بها من أجل دراسة العلاقات الموجودة بين السلوك الاجتماعي والسلوك اللغوي، ولذا يشار إليه عادة بصفته سياقا اجتماعيا لاستعمال اللغة، وهو أنواع: السياق العاطفي أو الانفعالي، سياق المقام (سياق الحال أو سياق الموقف) والسياق الثقافي. ينظر الطيب دبة، مبادئ اللسانيات البنيوية دراسة تحليلية إبستمولوجية، دار القصبة للنشر، الجزائر، دط، 2001، ص 202.

(1) محمد صلاح الدين الشريف، " النظام اللغوي بين الشكل والمعنى من خلال كتاب اللغة العربية معناها ومبناها" حوليات الجامعة التونسية، د ط، 1989، ع 17، ص 200.

(2) المرجع نفسه، ص201، 202.

تشومسكي في رأي بعض المؤرخين، كما أعني بها أيضا بصورة خاصة، نظرية فيرث اللغوية أو بعبارة أخرى، أن النظرية التي طبقها " تمام حسان" في دراسة اللغة هي نظرية "فيرث"[1]. وهي نظرية كما أشرت من قبل، تأثر بها ثلاثة من دعاة الوصفية هم: " تمام حسان" و" كمال بشر" و" محمود السعران"، ونعت" تمام حسان" جهد هذه المرحلة بـ (الإطار الفكري) الذي أودعه في كتابه (اللغة العربية معناها ومبناها) تلك فترة (يقصد قبل 1960) أسميها مرحلة ما قبل التأطير؛ إذ لم أكن حتى ذلك العام قد وصلت إلى الإطار الفكري الذي أودعته في كتاب اللغة العربية معناها ومبناها، بل إن هذه الفترة قد امتدت إلى ما بعد ذلك[2]. إلى أن تجسد النضج الفكري* بميلاد (النموذج النظري) الذي ظل " تمام حسان" مؤمنا به إلى وفاته.

ويرتبط كتاب (اللغة العربية معناها ومبناها) – بصلة قوية– بالكتب السابقة، فهو امتداد لبعض الأفكار كان قد عرضها في مرحلة ما قبل التأطير، لاسيما في كتابه (مناهج البحث في اللغة) و(اللغة بين المعيارية والوصفية) وقد صرح أن كتابه (مناهج البحث في اللغة) يمس مسا خفيفا موضوع كتاب (اللغة العربية معناها ومبناها)؛ إذ يقول: « وأول عهدي بفكرة هذا البحث ما كان من ورودها على الخاطر سنة 1955 م، عند ظهور كتابي مناهج البحث في اللغة... فلم يكن بحثا خالصا للفصحى بقدر ما كان عرضا للمنهج الوصفي ولكنه مس موضوع هذا البحث»[3].

---

(1) محمد صلاح الدين الشريف، النظام اللغوي بين الشكل والمعنى من خلال كتاب تمام حسان اللغة العربية معناها ومبناها ص201-202.

(2) حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي، دراسة في الفكر اللغوي العربي الحديث، دار المعرفة الجامعية، مصر، دط، 1996 ص135.

* وإذا صح لنا أن نسمي مرحلتي (ما قبل التأطير) و(الإرهاص) بحسب توصيف تمام بأنهما مرحلتا الإعداد الفكري أو البناء الفكري فإننا لا نجانب الصواب إذا اصطلحنا على (مرحلة التأطير) بأنها مرحلة التكامل الفكري أو النضج الفكري. ينظر: الاهتمام باللغة أولوية إذا أردنا المقاومة وإدراك النص القرآني (تمام حسان صاحب نظرية نظام القرائن اللغوية) وهو حوار مع الدكتور" تمام" أجرته جريدة الشرق الأوسط في الأربعاء 20 ذي الحجة 1427 هـ، 10 يناير، 2007.

(3) تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها ، 2009، ص 07.

كما أن كتاب (اللغة العربية معناها ومبناها) امتداد لجهد سابق، وتطوير له ونتيجة بديهية لمخاض مرحلة "الإرهاص" وفي هذا الكتاب أودع "تمام حسان" خلاصة الأفكار التي كانت تدور في ذهنه منذ أمد بعيد عن المنهج الوصفي البنيوي في دراسة اللغة، ومحاولة تطبيقه على العربية [1]. وبهذا يحق أن نعد الكتاب بمثابة أهم إنجاز حققه " تمام حسان" لعدة اعتبارات منها:

– اللغة العربية معناها ومبناها، هو المشروع الذي أخذ كل حياته وهو (نظام اللغة) وأهم ما في ذلك النظام (نظام القرائن اللغوية) .

– أغلب الدراسات اللغوية التي توجهت بالنقد إلى فكر" تمام حسان" اهتمت بـ(اللغة العربية معناها ومبناها) و (نظرية تضافر القرائن) *.

– أغلب الدراسات اللغوية الحديثة تبنت الأفكار الواردة في كتاب (اللغة العربية معناها ومبناها) في دراسة اللغة العربية أو بعض قضاياها **.

يعتبر هذا الكتاب مشروع قراءة أخرى للتراث اللغوي العربي من وجهة نظر الدراسات اللغوية الحديثة، أو بعبارة ثانية هو إعادة صياغة الأفكار اللغوية بوجه عام في ضوء أحد مناهج البحث اللغوي فهو المنهج الوصفي[2]. وهي من المآخذ التي رصدها بعض الدارسين ؛ إذ أن إعادة النظر في التراث في ضوء المنهج الوصفي، هو إعادة النظر في نماذج وصفية أو تحليلية، ولا يقوم على دراسة اللغة المنطوقة

(1) عبد الرحمان حسن العارف، تمام حسان رائدا لغويا، ط 1، كتاب تذكاري، القاهرة، عالم الكتب، 2002، ص 18.

* من بين هذه الدراسات. العربية والوظائف النحوية، ومناهج الدرس النحوي في العلم العربي، ونظرية القرائن في التحليل اللغوي، وقراءة في الكتابة اللسانية الحديثة لمحمد صاري، بحث منشور على شبكة المعلومات واللسانيات الحديثة والتفكير اللساني العربي إلى غير ذلك من الدراسات.

** نجد أقسام الكلام العربي بين الشكل والوظيفة، والنحو والسياق الصوتي. أحمد كشك، والعلامة الإعرابية بين القديم والحديث، والجملة الوصفية في النحو العربي، والقرائن المعنوية في النحو العربي، عبد الجبار توامة وغيرها.

(2) عبد الرحمان حسن العارف، تمام حسان رائدا لغويا، كتاب تذكاري، عالم الكتب، القاهرة، ط2، 2002، ص 19.

والمستعملة فعلا[1]، ولكن لا ضير في اعتماد " تمام حسان" على نماذج سابقة لبناء منهج وصفي جديد لدراسة اللغة العربية؛ حيث أن أغلب الدراسات العربية قامت على سابقتها إما بتعديلها أو تقديم إضافات لها، كما فعل أنصار البنيوية الذين انطلقوا من النموذج السوسوري في دراسة اللغة، أو كما وضع تشومسكي نموذجه التوليدي التحويلي متأثرا بأستاذة " زيليج هاريس" (Zs, Haris).

7- آراء الباحثين في كتاب (اللغة العربية معناها ومبناها):

يعد كتاب "تمام حسان" من بين الأعمال القليلة التي حاولت إعادة وصف وترتيب الأفكار اللغوية منذ " سيبويه" وفق المنهج الوصفي، ورغم دعوة صاحبه جمهور الدارسين للتطرق لهذا العمل بالنقد والتحليل " ولو أن جمهور الدارسين أعطى هذا الكتاب ما يسعى إليه من إثارة الاهتمام فإنه ينبغي لهذا الكتاب أن يبدأ عهدا جديدا في فهم العربية الفصحى- مبناها ومعناها- وأن يساعد على حسن الانتفاع بها لهذا الجيل وما بعده من أجيال"[2]. إلا أنها تأخرت حتى ظن صاحبها أنها غير جديرة بأن تكون موضوعا للدراسة؛ إذ يقول: « ولكن السنين مضت طويلة دون أن أظفر بدراسة نقدية لهذا العمل(...) ثم بدأت بشائر النقد تظهر بعد السنين وتوالى المادحون والقادحون، فرحبت بقراءة ما كتبه هؤلاء وأولئك من نقد موضوعي وتحملت التجريح النادر أيضا بصدر متسع وابتسامة واثقة»[3].

وتباينت آراء الباحثين حول محتوى هذا الكتاب، فعده بعضهم أهم محاولة لتقييم التراث النحوي في إطار المنهج الوصفي، وأن "تمام حسان" أعاد الاعتبار للنحو وأعطاه مكانته الحقيقية بين أنظمة اللغة، وفي رأي مناقض للأول يرى أن كتاب (اللغة العربية معناها ومبناها) لم يقدم أي جديد للغة العربية، ولا

(1) حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي، ص 220.

(2) تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 10.

(3) تمام حسان الخلاصة النحوية، عالم الكتب للنشر والتوزيع والطباعة، القاهرة، ط1، دت، ص 08.

يمكن له أن ينافس النموذج البصري وهو ليس إلا دراسة نقدية شاملة مع إعادة ترتيب الدراسات اللغوية وفق المنهج الوصفي، وسارت هذه النقود أبعد من ذلك وصلت إلى حد التجريح، ولكن "تمام حسان" تقبل كل ما كتب عنه من إشادة ونقد بكل تواضع متمسكا برأيه ومؤمنا بمشروعه وهو ما جسده في كتابه (الخلاصة النحوية) الذي حاول أن يشرح ويطبق ما قيل في كتاب (اللغة العربية معناها ومبناها) [1].

وعد"حلمي خليل" كتاب(اللغة العربية معناها ومبناها) من أهم ما أنتجه الفكر العربي في إطار الاتجاه الوصفي، فقال فيه:"إن هذه المحاولة ليست نموذجا جديدا يقف أمام النموذج البصري، وإنما هو في الحقيقة وفق المنهج البنيوي الوصفي، يجعلها تنفرد بميزات خاصة عن الدراسات الوصفية الأخرى التي كانت غالبا، تكتفي بالنقد دون محاولة إعادة الترتيب أو تكتفي بتناول جزئيات أو جوانب محددة من مستويات اللغة، ولا تنظر هذه النظرة الشاملة التي نراها في كتاب(اللغة العربية معناها ومبناها) لأن "تمام" لم يطبق المنهج الوصفي البنيوي على اللغة العربية، وإنما أسقط هذا المنهج على الدراسات اللغوية العربية القديمة، ومن ثم فهي كما أشار إلى ذلك"تمام" محاولة لإعادة ترتيب الأفكار اللغوية من خلال المنهج الوصفي، أو كما قلنا من قبل من خلال نظرية" فيرث"، مع اقتباس بعض المفاهيم وطرق التحليل من النظريات الأخرى" [2].

واعتبر"مصطفى غلفان" كتاب(اللغة العربية معناها ومبناها) أهم ما ألف في إطار الاتجاه الوصفي، إلا أنه على الرغم من ذلك فإن صاحبها أولى اهتماما بالغا بالجانب الصوتي والمقام والسياق، وأهميتها في العملية اللغوية عامة، والدلالة خاصة. على أنها جانبا هاما من التحليل، وهو المستوى التركيبي

(1) المرجع السابق، ص 09.

(2) حلمي خليل، علم اللغة البنيوي، ، ص240.

ولم ينل ما يستحقه من عناية[1]. إلا أن"مصطفى غلفان" يكون قد تناسى عمل النظام اللغوي الذي اقترحه"تمام حسان" وهو أن النظام النحوي يقوم على المعطيات التي تقدمها الدراسة الصوتية للنظام الصرفي الذي يساعدنا على فهم النظام النحوي، فحسب"تمام" فإن أنظمة اللغة تعمل متكاملة وكل يكمل الآخر من أجل الوصول إلى الدلالة[2].

وفي نظر"محمد أحمد نحلة" أن كتاب(اللغة العربية معناها ومبناها) استطاع أن يطور منهجا جديدا من التراث النحوي والبلاغي القديم، معتمدا على منهج من مناهج الدرس اللغوي الحديث[3].

أشارت"فاطمة الهاشمي بكوش" إلى أن هدف"الكتاب كان دراسة العربية ووصفها في كل مستوياتها من خلال إشكالية المبنى اللغوية ابتداء من "عبد القاهر"[4].

ومن المآخذ التي سجلتها على الكتاب، كونه "كغيره" من النتاج اللساني في هذه المرحلة يعوزه الجهاز الاصطلاحي الثابت والمستقر، وتنقصه الدقة في نقل مصادره، فقد أهمل "تمام حسان" في كتابه هذا ذكر المصادر التي استقى منها مصادره العربية والغربية على السواء"[5].

ولا يذكر تمام حسان الأسس النظرية والمنهجية التي اتكأ عليها في مقاربته للغة العربية، فالأساس التوزيعي في التقسيم السباعي الذي اقترحه"تمام حسان" لأجزاء الكلم العربي، كان قد دعت إليه التوزيعية الأمريكية، التي حاولت إعادة النظر في التقسيم الثلاثي الموروث على الأنحاء التقليدية المتأثرة بمنطق أرسطو،

---

(1) مصطفى غلفان، اللسانيات العربية الحديثة، دراسة نقدية في المصادر والأسس النظرية المنهجية، شركة النشر والتوزيع، المغرب، ط1، دت ص 187.

(2) ينظر: المرجع نفسه، ص 188.

(3) محمود أحمد نحلة، مدخل إلى دراسة الجملة العربية، دار النهضة العربية، بيروت، ط1، 1988، ص 81.

(4) فاطمة الهاشمي بكوش، نشأة الدرس اللساني العربي الحديث، دراسة في النشاط اللساني العربي، أتراك للطباعة والنشر والتوزيع، مصر ط1، 2004، ص 55.

(5) المرجع نفسه، ص 55.

كما أن حديث "تمام حسان" على بعض المفاهيم الأساسية في التحليل البنيوي مثل: العلاقات السياقية، ومبدأ الاستدلال وغيرهما فإنه يشير إلى مصادرها الأصلية. ويقر"عبد الوارث مبروك سعيد" أن الكتاب قد أعطى للنحو مفهومه ومكانه الصحيح بين أنظمة اللغة العربية [1].

ويقف (كتاب اللغة العربية معناها ومبناها) حسب"سعيد عبد العزيز مصلوح" في الصدارة وهو كتاب له ما بعده، أو هكذا كان ينبغي أن يكون؛ إذ هو جهد بصير يباين في جوهره جميع ما سبقه من جهود، ويجمعه بهذه الجهود أنه لا يزال مثلها واقعا في حيز نحو الجملة، بيد أنه مؤهل –ولاسيما بنظريته في القرائن النحوية والتعليق–لأن يكون منطلقا رصينا موفقا لارتياد آفاق جديدة يكون فيها النحو قطب الطرق التحليلية في دراسة النص[2].

(1) عبد الوارث مبروك سعيد، في إصلاح النحو العربي دراسة نقدية، دار القلم للنشر والتوزيع، الكويت، ط1، 1985، ص 222.

(2) سعيد عبد العزيز مصلوح، في اللسانيات العربية المعاصرة، دراسات ومثاقفات، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2004، ص 204.

الفصل الأول:

المصطلح بين المفهوم والنشأة

المبحث الأول: مفهوم المصطلح : – عند العرب

– عند الغرب

المبحث الثاني: نشأة المصطلح.

المبحث الثالث: إشكالات المصطلح.

المبحث الرابع: آليات وضع المصطلح في اللغة العربية.

المبحث الأول: مفهوم المصطلح.

تعريف المصطلح عند العرب:

أ– لغة:

قد أورد"ابن منظور"في لسان العرب في مادة(ص،ل،ح)التعريف التالي، حيث قال:«الصلح ضد الفساد...والإصطلاح نقيض الإفساد والمصلحة الصلاح. والمصلحة واحدة المصالح والاستصلاح نقيض الإستفساد وأصلح الشيء بعد فساده: أقامه، والصلح تصالح القوم بينهم والصلح السلم، وقد اصطلحوا وصالحوا وتصالحوا واصّالحوا مشددة الصاد قلبوا التاء وأدغموها في الصاد بمعنى واحد»[1].

كما نجد في المعاجم من بينها معجم"الصحاح" "للجوهري" بأنه: «الصلاح ضد الفساد، نقول: صلح الشيء يَصْلُح صُلُوحًا مثل دخل. يدخل. دخولا...وهذا الشيء يصلح لك أي هو من بابتك والصِلاح، بكسر الصادُنصالحةٌ والاسم الصُلح يذكر ويؤنث وقد اصْطَلَحا وتَصالحا واصّالحا أيضا مشددة الصاد»[2].

ويعرف "الفيروز أبادي"في معجمه"القاموس المحيط": « الصلاح ضد الفساد، كالصّلوح، صلُح وصِلح بالكسر وصالح وصلح وأصْلحه ضد أفسده وإليه أحسن والصُلح بالضم السلم...» [3].

ورد تعريفه كذلك في معجم "الوسيط"في مادة(ص،ل،ح)، اصطلحوا على الأمر تعارفوا عليه واتفقوا كما نجد أن المصطلح هو اتفاق طائفة على شيء مخصوص ولكل علم اصطلاحاته[4].

وورد تعريفه أيضا في معجم"اللغة العربية المعاصرة": صَلَحَ يَصْلُحُ ويَصْلِحُ صَلَاحًا وصلاحية وصَلُوحًا، فهو صالح والمفعول مصلوح له.

صلح الشيء: زال عنه الفساد.

---

(1) ابن منظور، لسان العرب، تح: عامر أحمد حيدر، دار الكتب العلمية، لبنان، ج2، ط 1، 2003، مادة(ص،ل،ح) ص610، 611.

(2) الجوهري، معجم الصحاح، تح: أحمد عبد الغفور، دار العلم بيروت، لبنان، ط 4، 1990، ص 383.

(3) الفيروز أبادي، القاموس المحيط، تح: أبو الوفاء نصر المورينى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 3، 2009، ص 255.

(4) مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، مصر، ط 4، 2005، مادة(ص،ل،ح).

صلح له الأمر: ناسبه ولاءمه ووافقه.

اصطلح، اصطلح على، يصلح اصطلاًحا فهو مصلح والمفعول مصطلح عليه. اصطلح الناس زال ما بينهم من خلاف، توافقوا وزال خصامهم[1].

والملاحظة من هذه التعريفات أن القول نفسه تكرر مع بعض الاختلاف بينهم وأنه لم يتم تحديد المعنى مباشرة غير أن المقصود منه عموما هو معنى الإجماع والاتفاق.

ب– اصطلاحا:

لم يرد في المراجع التراثية القديمة لفظ« مصطلح» وإنما ورد لفظ« اصطلاح» والذي استعمل نفس معنى اللفظ الأول فنجد « الشريف الجرجاني» يعرفه في كتابه « التعريفات»: الاصطلاح عبارة عن اتفاق قوم على تسمية الشيء باسم ما ينقل عن موضعه الأول وإخراج اللفظ من معنى لغوي إلى آخر لمناسبة بينهما، وقيل الاصطلاح اتفاق طائفة على وضع اللفظ إزاء المعنى، وقيل الاصطلاح إخراج الشيء من معنى لغوي غلى معنى آخر لبيان المراد، وقيل الإصلاح لفظ معين بين قوم معينين[2].

كما ذهب « أبو البقاء الكفوي» في كتابه« الكليات»: الاصطلاح هو اتفاق القوم على وضع الشيء، وقيل إخراج الشيء عن معناه اللغوي إلى معنى آخر لبيان المراد[3].

والملاحظة على هذه التعريفات أنها توضح عملية وضع المصطلح، وهي انتقال المفردة من معنى لغوي في اللغة العامة إلى معنى جديد شريطة أن يكون بين المعنيين علاقة معينة، وقد تم التركيز في هذه التعريفات على مايلي:

- انه لفظ يتم التواضع عليه.
- انه لفظ نقل من معناه اللغوي إلى معنى جديد في ميدان اختصاص معين[4] .

---

(1) أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، مج 2، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط4، 2008، مادة(ص،ل،ح)، ص 1411-1412.

(2) الشريف الجرجاني، كتاب التعريفات، تح: محمد الصديق المنشاوي،دار الفضيلة للنشر والتوزيع والتصدير،دط، ص 27.

(3) ينظر: خديجة هناء ساحلي، نقل المصطلح الترجمي إلى اللغة العربية، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في الترجمة، جامعة منتوري، قسنطينة 2010، 2011، ص 07.

(4) المرجع نفسه، ص 07.

أما تعريف المصطلح عند المحدثين فقد تطور حسب شيوعه ومجال استعماله ومن أشهر تعريفاته ما ساقه« محمود فهمي حجازي» حيث يقول: الكلمة الاصطلاحية أو العبارة الاصطلاحية مفهوم مفرد أو عبارة مركبة استقر معناها، أو بالأحرى استخدامها وحدد في وضوح هو تعبير خاص ضيق في دلالاته المتخصصة وواضح إلى أقصى درجة ممكنة، وله ما يقابله في اللغات الأخرى ويرد دائما في سياق النظام الخاص بمصطلحات فرع محدد فيتحقق بذلك وضوحه الضروري [1] . وهذا يعني أن لكل مصطلح دلالة خاصة داخل مجال معرفي معين.

ويعرفه« عبد السلام المسدي» بأنه: شاهد على شاهد على غائب[2] . وبعد هذا التعريف، تعريفا سميائيا ويقصد بالشاهد الأول التسمية، الشاهد الثاني المفهوم في حين يقصد بالغائب المعنى اللغوي المغيب.

كما تجدر الإشارة إلى تعريف آخر يربط المفهوم بالمصطلح الدال عليه « المصطلح كلمة أو مجموعة من الكلمات من لغة متخصصة (علمية أو تقنية...إلخ) يوجد موروثا أو مقترضا ويستخدم للتعبير بدقة عن المفاهيم ويدل على أشياء محددة »[3].

ظلت تعاريف المصطلح تتعدد بتعدد واضعيه وبتعدد الاختصاصات فكل يعرف حسب تخصصه إلا أن هناك سمات جوهرية مشتركة بين كل التعاريف يذكر منها هذا التعريف « المصطلح مفردة صيغت وفق خصائص اللغة للدلالة على ماهية شيء محدد وحصلت على اتفاق المختصين»[4] .

ويذهب "مصطفى الشهابي" إلى أن المصطلح هو ما اتفق عليه العلماء للتعبير عن معنى من المعاني العلمية ويوضح قائلا: « المصطلحات لا توجد ارتجالا، لا بد في كل مصطلح من وجود مناسبة أو مشاركة أو مشابهة كبيرة كانت أو صغيرة بين مدلوله اللغوي والاصطلاحي (....) ومن الواضح أن اتفاق العلماء

(1) سليم عواريب، علم أصول النحو ومصطلحاته في كتاب الخصائص لابن جني، دار غرناطة للنشر والتوزيع، د ط، 2010، ص 14.
(2) عبد السلام المسدي، مباحث تأسيسية في اللسانيات، دار الكتب الجديدة المتحدة، ط 1، 2010، ص 45.
(3) عامر الزنالي الجابري، إشكالية ترجمة المصطلح، مجلة البحوث والدراسات القرآنية، ع 9، 2005، ص 336.
(4) عمار ساسي، المصطلح في اللسان العربي في آلية الفهم إلى أداة الصناعة، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط 1، 2009، ص 94.

على المصطلح شرط لا غنى عنه ولا يجوز أن يوضع للمعنى العلمي الواحد أكثر من لفظة اصطلاحية واحدة واختلاف المصطلحات العلمية في البلاد العربية، داء من أدواء لغتنا الضادية »[1].

وما يمكن أن يفهم من هذه التعاريف، أن المصطلح لا يكون إلا عند اتفاق المختصين المعنيين على دلالته الدقيقة وأنه يختلف عن الكلمات الأخرى في اللغة العامة نتيجة تغير دلالي يطرأ على الكلمة العامة فيجعلها مصطلحات ذات دلالة خاصة ومحددة مع مراعاة وجود العلاقة بين مدلوله الجديد ومدلوله اللغوي.

ثانيا: تعريف المصطلح عند الغرب:

أ.لغة:

شهدت كلمة terminologie الأجنبية تغيرات شتى، وتطورات واختلفت حسب مجال استعمالها فقد أورد الباحث "محمود فهمي حجازي" شرحا مستفيضا عن تطور دلالة هذا المصطلح إذ ترجع أصولها إلى الأصل اليوناني.

termon و terma وكلاهما دلتا على مجال الألعاب الرياضية، وعلى الهدف الذي تعدو إليه الخيل والعلامة التي توضح مدى رمية القرص وتدل كذلك على أعلى نقطة يصل إليها اللاعب، ثم تغيرت فأصبحت تدل على النهاية مادية كانت أو معنوية.

term– Terminus- terme كلمات أصلها لاتيني دخيلة من اليونانية وتدل هذه الكلمات اللاتينية على الحجر الذي يميز حدود منطقة، وتدل أيضا على النهاية أو الطرف البعيد أو الهدف ثم تحولت من الدلالة المادية إلى الدلالة الاصطلاحية.

« وقد تراوحت دلالته المختلفة ابتداء من القرن الثالث عشر بين مفاهيم الكلمة وعنصر القضية المنطقية، وحد المعنى، والحالة السيئة من منظور ما، الحد في القضاء، واجل الدفع المالي التي تدل على وحدة معجمية موظفة ضمن إحدى الوظائف التركيبية الأساسية ومزودة بمعنى محدد»[2].

(1) الأمير مصطفى الشهابي، المصطلحات العلمية في اللغة العربية، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط 3، 1995، ص 3-6.
(2) يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي، الدار البيضاء للعلوم ناشرون، ط 1، 2008، ص 23.

وكذلك لتدل على لفظ ينتمي إلى لغة متخصصة له معنى محدد وصيغة محددة في مجال علمي محدد.

« والملاحظ في اللغات الأوروبية المختلفة أنه توجد كلمات تكاد تكون متفقة من حيث النطق والإملاء وتطلق على المصطلح »[1].

Term في الإنجليزية والهولندية والدانمركية والنرويجية والسويدية.

term أو terminus في الألمانية.

Terme في الفرنسية.

Termo في البرتغالية.

Termine في الإيطالية.

Termino في الاسبانية.

Termin في البلغارية، الروسية، الرومانية، السلوفينية، التشيكية البولندية.

ب. اصطلاحا:

تعدد تعريف المصطلح لدى الغرب اصطلاحا بتعدد المجالات التي استعمل فيها، ويرى"بوك" أن المصطلح:« هو العنصر المكون لكل صناعة مصطلحية وأنه متعلق بلغة اختصاص، إذ يمكن تعريفه بأنه تسمية الشيء ما خاص بمجال معين»[2]

كذلك عرفه " هلموت فليبر" بأنه رمز اصطلح عليه ليعبر عن مفهوم معين في مجال معرفي معين فقال: «الوحدة المصطلحية أو المصطلح رمز متفق عليه ليمثل مفهوما محددا في مجال معرفي خاص»[3].

(1) خديجة هناء ساحلي، نقل المصطلح الترجمي، ص 06.

(2) المرجع نفسه، ص 08.

(3) المرجع نفسه، ص 08.

ما يمكن قوله على هذين التعريفين أنهما استعملا لفظ « وحدة مصطلحية » بدلا من«مصطلح» ونفهم من هذا أن المصطلح قد يكون رمزا غير لغوي أو مركب أو عبارة، كما قاما بربط المصطلح بمفهوم معين ومجال علمي ما.

إن المصطلحات ظلت ولازالت من مفاتيح العلوم والركيزة التي تقوم عليها ولن تستقيم هذه العلوم إلا إذا قامت على مصطلحات مضبوطة ودقيقة ترتبط ارتباطا وثيقا باللغة المتخصصة، لأن المصطلح موجود بوجود العلم والعلم قائم على هذه المصطلحات، أي الأدوات والمفاهيم التي تبنى بها عملياته الفكرية، دون أن ننسى الاهتمام الذي حظي به المصطلح عند الغرب والعرب، إذ لاحظنا الجهود المبذولة من أجل إعطاء تعريف واف وشاف للمصطلح، وتحديد المفهوم والغاية من وجود المصطلح، وهذا دليل على أهميته البالغة في نقل العلوم واستيعاب المفاهيم المستحدثة خاصة في عصر يميزه التطور العلمي والنمو السريع للمعرفة البشرية والتفرع المتشابك للعلوم وتداخل الاختصاصات، وما نتج من مفاهيم كثيرة كانت بحاجة إلى ضوابط تمثلت في المصطلحات. وفيما يخص كذلك المعنى الاصطلاحي لمصطلح "terme" بتحديد عام كما يقول "وغليسي": « وهو كل وحدة (لغوية) دالة مؤلفة من كلمة (مصطلح بسيط) أو من كلمات متعددة (مصطلح مركب) وتسمى مفهوما محدد بشكل وحيد الواجهة داخل ميدان ما»[1].

وعرفته المنظمة العالمية للتقييس "iso"في توصيتها1087 الصادر عن اللجنة التقنية 37 « المصطلح أي رمز يتفق عليه للدلالة على مفهوم، ويتكون من أصوات مترابطة أو من صورها الكتابية، وقد يكون المصطلح كلمة أو عبارة، والمصطلح الشخصي هو مصطلح يقتصر استعماله أو مضمونه على المختصين في مجال معين »[2].

وإذا أمعنا النظر في هذه التعريفات يلاحظ أن مفهوم الاصطلاح في اللغة العربية لا يطابق مفهوم المصطلح في اللغات الأوروبية من حيث الاشتقاق والمعنى، ولكن يطابقه من حيث الوظيفة والدلالة.

تعريف كلمة المصطلح لدى العرب المحدثين لم يخرج عن إطار المفهوم الاصطلاحي القديم ونفس هذا المفهوم يتقاطع مع مفهوم الغرب له اليوم باعتباره لفظ أو عبارة تقيد معنى محدد في مجال علمي محدد.

(1) يوسف وغليسي، المصطلح النقدي العربي الجديد،ص 215.

(2) خديجة هناء ساحلي، نقل المصطلح الترجمي على اللغة العربية، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في الترجمة، جامعة منتوري قسنطينة 2010- 2011، ص 09.

ومن كل هذه التعريفات يمكن الخلوص إلى أن مفهوم المصطلح هو: لفظ أو عبارة أو رمز أحادي الدلالة، يتفق عليه أهل العلم للدلالة على مفهوم معين ومحدد وواضح، مجرد أو محسوس داخل مجال من مجالات المعرفة منزاح نسبيا عن دلالته المعجمية الأولى شرط أن يكون بين دلالته الاصطلاحية واللغوية مناسبة أو مشاركة.

المبحث الثاني: نشأة المصطلح.

لا شك أن الظاهرة المصطلحية من حيث أسماء خاصة بقطاعات معرفية أو تقنية أو فنية أو مهنية، قديمة قدم الأنشطة النظرية والتطبيقية للإنسان، وقد تجلت هذه الظاهرة بكيفية واضحة مع وجود اللغات الطبيعية لكن العناية بدراستها والاهتمام بأبعادها المعرفية والاجتماعية والاقتصادية لم يتحقق إلا في العصر الحديث نظرا لما عرفه مجال المصطلحات من تطور بوتيرة سريعة نتيجة القفزات النوعية التي عرفتها مختلف أصناف المعارف والاختراعات، علاوة على التوسع الهائل الذي شهدته المبادلات الاقتصادية والعلاقات السياسية ووسائل الإعلام المسموعة والمكتوبة والمرئية .

لقد ظهر مصطلح" علم المصطلح "(terminologie) أو"علم المصطلحات" (terme des sciences) [1]. في النصف الأول من القرن الثامن عشر الميلادي على يد المفكر الألماني "كريستيان كوتفريد شوت" (1717- 1832) لكنه لم يأخذ طابعه النسقي على صعيد التسمية بـ"آلان راي " (1974) إلا مع المفكر الإنجليزي " ويليام " (1987) حيث عرف مصطلحات التاريخ الطبيعي بأنه « نسق المصطلحات المستعملة في وصف موضوعات التاريخ الطبيعي» أما البيانات المصطلحية (releves terminologie) الأولى فيعود تاريخها إلى سنة (1906) وقد اقترن ظهورها بأسماء علماء روس مثل زهروف (zoharov) وسفرجان (severgin) وكان الغرض منها توحيد قواعد وضع المصطلحات على النطاق الدولي[2].

يبدو أن الأبحاث المصطلحية لم تأخذ طابعا نسقيا حقيقيا على المستويين النظري والتطبيقي إلا في بداية العقد الثالث من القرن العشرين تحت أفكار المهندس النمساوي" أوكن فوستير" وهي الأفكار التي

(1) أعضاء شبكة تعريب العلوم الصحية، علم المصطلح لطلبة العلوم الصحية والطبية، المكتب الإقليمي للشرق المتوسط ومعهد الدراسات المصطلحية، فاس المملكة المغربية، 2005، ص 04.

(2) المرجع نفسه، ص 05.

طورها في هذه المرحلة كل من « لوط» (lotte) (1898- 1950) « وشابلجين» (caplygin) (1869- 1942) وتقتضي في مجملها بضرورة إعطاء البحث المصطلحي طابعا أكثر عقلانية، وذلك بتطوير المقدمات النظرية للعمل المصطلحي ومناهجه[1].

والمصطلح قصة ضاربة في القدم، فقد انبثقت عندما احتاج الدين الجديد إلى مصطلحات جديدة لتحديد المفاهيم الحديثة، ولوضع الأحكام العامة والقواعد الرئيسية، وذلك لأن هذه الأحكام وتلك القواعد قد اختلفت عما ألفه العرب من عادات وتقاليد قبلية، وعلى هذا فقد حدد الإسلام مفاهيمها وحصر استخدامها[2].

ثم بدأت العلوم تتطور بتطور الحياة، فظهر عدد كبير من المعاني والمفاهيم الجديدة التي تحتاج إلى ألفاظ للدلالة عليها، فلجأ العرب إلى إمكانات العربية لسد هذا الفراغ المصطلحي الذي طرأ فوجدناهم يلجأون أو أمرهم إلى المجاز والاشتقاق، فاستخدموا ألفاظا كانت تستخدم قبلهم للدلالة على معاني أخرى مثل: الصلاة التي كانت تعني في الجاهلية الدعاء، ومثل: الزكاة التي كان معناها تمام الشيء، وكذا الحج والرسول وغيرها[3].

ثم كان بعد ذلك أن انفتحت الدولة الإسلامية على عموم الحضارات الأخرى وأخذت تعرب الدواوين، وتنقل العلوم الأجنبية إلى العربية، وتطلب ذلك مواكبة المفاهيم الداخلة بمصطلحات تحملها فرجعوا إلى اللغة العربية واستطاعوا أن يجدوا لكل مصطلح ما يقابله في العربية[4].

ويجدر بنا الذكر بأن المصطلح قد امتاز بخصوصية عن غيره داخل الحقل المعرفي، هذه الخصوصية التي جعلته ألصق بالمحيط الذي نشأ فيه، فلا يتنفس إلا في البيئة التي لفظته « فمن دلائل ارتباط المصطلح

(1) ينظر: مصطفى طاهر الحيادرة، من قضايا المصطلح العربي، واقع المصطلح العربي قديما وحديثا، عالم الكتب، إربد، الأردن، ج 1، دط 2003، ص 39.

(2) ينظر: محمد حسين عبد العزيز، التعريب في القديم والحديث مع معاجم الألفاظ المعربة، دار الفكر العربي، دط، 1990، ص 39.

(3) ينظر: أبو هلال العسكري، الفروق في اللغة، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط 5، 1983، ص 173.

(4) المرجع نفسه، ص 174.

بالبيئة التي ولدت ذلك ما قام به: "الخليل ابن أحمد الفراهيدي"، فقد وضع المصطلحات على الأوزان والقوافي الخاص بالشعر العربي، مستندا على حقلها الدلالي الذي يعيدها إلى البادية »[1].

بدأ التعامل مع المصطلحات منذ وقت طويل لأجل تطويرها وتحسينها وبالفعل قد حققت تطورا ناجحا، وذلك بفضل الجهود القائمة، والعمل المتواصل سواء أكان عملا فرديا أو جماعيا وقد قسم هذا العمل إلى ثلاث مراحل هي:

1- مرحلة الريادة:

ويمثلها "إبراهيم أنس" الذي يعد كتابه« الأصوات اللغوية» أول كتاب صدر باللغة العربية في علم اللغة الحديث، إذ تضمن كتابه العديد من المصطلحات اللغوية الحديثة، وربما كان أول من تعرض لمناقشة المصطلحات اللغوية الأجنبية، ففي مقدمة كتابه نجده يقارن بين الفوناتيك والفونولوجي، كما نجده في كتابه أيضا يتخذ موقفا محددا من المصطلحات فيرى أنه لا بأس من استخدام المصطلحات القديمة، إذا أغنت عن المصطلحات الحديثة، فنراه عندما يتعرض للأصوات الساكنة consonants وأصوات اللين vowels يرى أن مصطلح القدماء (الحروف) لمقابلة consonants والحركات لمقابلة vowels مصطلحان غير دقيقان في تأدية المفهوم فيستبدل بهما الأصوات الساكنة وأصوات اللين، ويشير إلى اصطلاح بعضهم لها بالصامتة والصائتة، ومع أنه اتبع عددا من المصطلحات العربية بمقابلتها الأجنبية فإن ذلك لم يتجاوز حد القلة، ومع ذلك نجد "د.إبراهيم أنيس" يقع في بعض الهنات من مثل استخدامه مصطلح (موسيقى الكلام) في مقابل intonation ويستخدمه مرة أخرى بنفس المفهوم ولكن بمصطلح آخر هو(نغمة الكلام) [2].

ثم يعود ليسميها موسيقى الكلام مرة أخرى، ويمكن أن يفهم من مصطلح(موسيقى الكلام) النغمة التي تصدر بعض النظر عن المقصود من هذه النغمة، ويبدو أن مصطلح التنغيم أدق من

(1) ينظر: عبد الحميد بادة، إشكالية تأصيل الحداثة في الخطاب النقدي العربي المعاصر،(مقارنة حوارية في الأصول المعرفية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2005، ص 286.

(2) مصطفى طاهر الحيادرة، من قضايا المصطلح اللغوي العربي، نظرة في مشكلات تعريب المصطلح اللغوي المعاصر، عالم الكتب الجديد أربد، الأردن، دط، 2003، ص 102.

المصطلحين الذين أوردهما "د.أنيس" لأن هذا المصطلح يشير إلى أثر طريقة إلقاء الكلام في تحديد دلالة الأصوات الصادرة من المتكلم عن طريق التغيير في النغمة[1].

2- المرحلة الثانية:

ولم يمض وقت طويل حتى دخلت عملية تعريب المصطلحات ووضعها في مرحلة جديدة، اتضحت فيها جدية التطلع للارتقاء بالمصطلحات اللغوية وذلك بشكل خاص، إذ نرى الدكتور"السعران" يدعو إلى الحذر من اختيار المصطلحات العربية القديمة لمقابلة مصطلحات حديثة قد تختلف مفاهيمها عن مفاهيم المصطلحات القديمة، وما يميز عمل الدكتور" السعران"والذي ساعد كثيرا في نشأة المصطلح وتطوره وارتقائه، إثباته معجما للمصطلحات، وما يلاحظ في هذا المعجم أنه غني بتوضيح بعض المصطلحات التي يرى المؤلف بأنها غير واضحة[2] .

3- المرحلة الثالثة:

هي مرحلة المعاجم المستقلة، والتي بدورها ساهمت أيضا في نشأة علم المصطلح وشرحه، نجد فيها الكثير من العلماء الذين أرادوا لهذا العلم أن يحظى بالتقدم المستمر، ومنهم الدكتور "محمد علي الخولي" الذي انتقلت المصطلحات اللغوية على يده من طور العموميات إلى طور آخر وهو طور البحث في مصطلحات كل مجال من مجالات علم اللغة الحديث وتخصيصه، وقد ظهرت له ثلاث معاجم، اتبع فيها طريقة واحدة، فهو إن لم يجد مرادفا جاهزا اجتهد برأيه لإيجاد المرادف المناسب، وفي الحالات التي استخدم المعرب (المقترض) اجتهد لإيجاد مرادف عربي لعله يشيع استعماله ليحل محل المرادف المعرب أو يعايشه على الأقل [3].

كانت هذه أهم المراحل التي مرت بالعمل المصطلحي من أجل نشأته نشأة راقية لا لبس فيها ساعدت كثيرا في حل بعض الاختلاف أو بالأحرى جل الاختلافات التي تعترض الباحثين.

(1) مصطفى طاهر الحيادرة، من قضايا المصطلح اللغوي العربي، ص 103.
(2) المرجع نفسه، ص 102.
(3) المرجع نفسه، ص 115.

المبحث الثالث: إشكالات وضع المصطلح.

لم يكن علماؤنا المتقدمون في صياغاتهم للمصطلحات، واختيارهم لها بمنأى عما تواجهه كل أمة في بناء علومها، واختيار مصطلحاتها، وإن التأمل في هذه المصطلحات يجد العديد من المشكلات تعترض مسارها وتحول بلوغها إلى الهدف المرجو، وهنا سنسلط الضوء على أبرز هذه المشكلات باعتبارها تبرز لنا واقع المصطلح.

1- ظاهرة التعدد: أي تعدد المصطلحات للمفهوم الواحد، والمفهوم هو الركيزة التي تبنى عليها المصطلحات، إذ إن عدم وضوح المفهوم يشكل مشكلة كبرى في اختيار المصطلحات، ويعد من أبرز ملامح الفوضى والخلط في نقل المصطلح الغربي إلى الثقافة العربية، حيث تنتشر مصطلحات عديدة للدلالة على مفهوم واحد، وقد برز هذا بشكل واضح في بدايات التأليف النحوي، نلحظ ذلك في كتاب« مقدمة في النحو» المنسوب "لخلف الأحمر" حين يقدم أقسام الكلام بقوله: « العربية على ثلاثة اسم وفعل وحرف جاء لمعنى، وهذا الحرف هو الأداة التي ترفع وتنصب وتخفض الاسم وتجزم الفعل»[1].

وربما أسهم عدم وضوح المفهوم التراثي في وقوع المحدثين في الحيرة، ومحاولة البحث عن مصطلح جديد ومن أمثلة ذلك ما يقدمه "سيبويه" من تعريف للجهر بقوله: « فالمجهورة حرف اشبع الاعتماد عليه في موضعه، ومنع النفس أن يجري معه حتى ينقضي الاعتماد عليه ويجري الصوت» ولما لم يتضح مفهوم "سيبويه" ، لجأ العلماء إلى التخمين[2].

فقدر بعضهم أن الهمس يعني اتساع المجرى، والهجز يعني تضييق المجرى فإذا أخذنا بالأول وهذا ما يراه "احمد مختار عمر"، حكمنا بان الهمزة حرف مهموس، وإذا أخذنا بالثاني حكمنا بأن الهمزة صوت لا مهموس ولا مجهور، وهذا المصطلح الأخير ناشئ عن عدم الوضوح في المفهوم[3].

وأيضا من أبرز الأمثلة على ظاهرة التعدد، مصطلح(فقه اللغة)، والمجالات التي يتناولها ومدى ارتباط هذا المصطلح بمصطلح (علم اللغة) من جهة، والمصطلح الأجنبي (فيلولوجيا) من جهة أخرى.

(1) خلف الأحمر، مقدمة في النحو، تح: عز الدين التنوخي، دمشق، وزارة الثقافة، دط، 1961، ص 33.
(2) مصطفى طاهر الحيادرة، من قضايا المصطلح اللغوي العربي، ص 86.
(3) المرجع نفسه، ص 87.

فهنا عدم اتفاق اللغويين على معنى لكل مصطلح من هذه المصطلحات الثلاثة، وعدم اتفاقهم على ما يدخل في تعريف كل منها وما لا يدخل[1].فالمرحوم " علي الوافي" ألف في كتابه(علم اللغة) و(فقه اللغة) حيث تناول في كتابه(فقه اللغة) عددا من الموضوعات التي تناولها في موضوعات تناولها غيره تحت باب(فقه اللغة)، أما بالنسبة للفيلولوجيا فيذكر" وافي" أنه بحث غير محدد النطاق ولا متميز الحدود وذلك أن مدلول هذه الكلمة قد اختلف كثيرا[2].

إن مثل هذه الصور من عدم الاتفاق على مدلول محدد للمصطلح تؤدي إلى ضلل للدراسات وتفاوت في البحث، وفقدان اللغة المشتركة بين المتخصصين.

لقد طغت ظاهرة التعدد نتيجة لأسباب عديدة، ومن المفيد التعرف على هذه الأسباب لكي يتسنى البحث في الوسائل الكفيلة لمعالجة هذه المشكلة معالجة علمية تسهم في توفير القدر الأكبر من النجاح في المجال الذي تبحر فيه.

من أبرز أسباب تعدد المصطلحات اختلاف الثقافات التي يتأثر بها أو ينقل منها واضعو المصطلحات، كذلك عدم وضوح المفهوم عند المترجمين، أو تعدد الجوانب التي ينظرون منها المصطلح بالإضافة إلى أن بعض الباحثين لا يأخذ لسبب أو لآخر بضوابط المصطلح وقواعد وضعه، فنجد بعضهم يستخدم تعريفا للمفهوم بذلا من اختيار المصطلح[3].

2– **عدم ذكر الحد أو التعريف**: إذا أمعنا النظر فيما وصلنا من مصطلحات لغوية ونحوية نجد عددا وافرا من هذه المصطلحات، وبخاصة في بدايات العمل النحوي – قد قدمها أصحابها دون حد أو تعريف بها– ونجد مثل هذا الأمر عند"خلف الأحمر" في غير موضع من كتابه، بل ربما لا نجد في كتابه مصطلحا واحدا محددا أو معرفا، ويكفي التمثيل على ذلك في قوله:« الرفع يأتي من ستة وجوه لا غير وهي: الفاعل وما لم يسمى فاعله، الابتداء وخبره، واسم كان وخبر إن فكل ما أتى من الرفع بعد هذا فهو من هذه الستة

(1) عصام نور الدين، فقه اللغة والفيلولوجيا، بحث في المصطلح، مجلة الفكر العربي، 1986، ص 336.

(2) علي عبد الواحد وافي، علم اللغة، دار النهضة مصر، القاهرة، ط 9، د ت، ص 14.

(3) مصطفى طاهر الحيادرة، من قضايا المصطلح اللغوي العربي، ج 1، د ط، د ت، ص 55.

وراجع إليها وجزء منها" ولم يورد بعد ذلك أي حد أو تعريف لأي من هذه المصطلحات ويكتفي بالتمثيل عليها[1].

3- **إضطراب دلالة المصطلح:** تقضي ظاهرة الإضطراب المصطلحي إلى العديد من التطورات المصطلحية المتصدعة غير أن البحث فيها اختص بمجموعة من المصطلحات التي تنتمي إلى حقل دلالي واحد، ثم ما اعترى هذه المصطلحات من تناقضات في معترك التداول في لغتها الأصلية إذ يقول" حامد أبو حمد": " وإن كنت أكثر ميلا لاستخدام أكثر من كلمة حسب السياقات المختلفة، وكلها تصب في بوثقة واحدة" لينسف بذلك مفهوم المصطلح في الأساس ويحوله إلى دون ما قصد إلى الإشارة اللغوية وكأن الإضطراب المصطلحي تحول أثناء الترجمة بعد تضخمه من خلية خبيثة إلى الآلاف منها التي دمرت المصطلح[2].

وكذا من المشكلات التي تقود إلى التعدد، قصور المصطلح الذي يوضع موضع التطبيق والاستعمال، وأم واضع المصطلح قد لا يقتنع بالمصطلح الذي اختاره لسبب أو لآخر، فيلجأ للبحث عن مصطلح آخر، وهذا عند النظر إلى مصطلحات"إبراهيم أنس"نجد أن مصطلح الأصوات الساكنة عنده قد يختلط مفهومه بالأصوات غير المتحركة، كما أن مصطلح الحرف مصطلح استخدم قديما ليحمل دلالات متعددة[3].

وكذا نجد في دلالة إضطراب المصطلح، اللبس وعدم الدقة وهو من المشكلات التي لا طالما عانى منها المصطلح، وأثرت في مسيرته تأثيرا واضحا، وعدم الدقة قد تكون ناتجة عن الترجمة الحرفية للمصطلح إذ أن المصطلح الأجنبي يشير إلى الدلالة على شيء معين في غياب البنية الصرفية التي يمكن أن تدل عليه[4].

كما يذهب الدكتور" عبد القادر الفاسي الفهري" إلى أن سبب عدم رواج العديد من المصطلحات راجع إلى غياب التمثيل النظري إلى القضية المصطلحية، وإلى عفوية المنهجيات المقترحة

(1) خلف الأحمر، مقدمة في النحو، ص 87.

(2) عزت محمود جاد، نظرية المصطلح النقدي، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، دط، 2002، ص 101.

(3) إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، مكتبة أنجلو المصرية، مصر، ط 5، 1989، ص 21.

(4) مصطفى طاهر الحيادرة، من قضايا المصطلح اللغوي العربي، ص 145.

لضبط الإصلاح إضافة إلى أن المشكل المصطلحي مشكل مراسي بالأساس، إذ أن الأخصائي الذي يمارس الوضع في حقل تخصصه أو المصطلحي الذي يختص في وضع المصطلحات في أي حقل من حقول مؤهلات مبدئيا لتقديم وتجميع الضوابط والقواعد التي تتحكم في فائدة الوضع وضمان رواجه[1].

الترجمة:

عندما حاول العرب تأسيس المصطلح، وقعت هذه المحاولة في هفوات متعددة يكشفها في أعمق مستوياتها تداول المصطلح الأجنبي بترجمات متعددة ومتنافرة، أحيانا لا يجد القارئ أو المتلقي ما يقابلها ويبرز هذا المشكل أساسا في عملية الترجمة الشاقولية والإسقاطات المباشرة فغموض المصطلح العربي ناتج عن غموض المصطلح الأجنبي الذي ترجم عنه، أو من أنه لا يؤدي المعنى الذي وضع له تأدية تامة[2].

وفي هذه الإشكالية يقول "رابح بوحوش": « وإشكالية نقل المصطلح إلى العربية غالبا ما تصدم القارئ بإشكال ما يترجم إلى اللسان العربي فيصعب عليه التمييز بين الأعمال المترجمة والمعرفة ذاتها»[3].

إشكالية الأصالة:

ويتجلى أمرها في ظل ممارسات ثقافية متنوعة تحاول أن تضيف على المصطلح دلالات حديثة وتعمل على انتزاعه من حقل معرفي لتستعمله في حقل معرفي آخر دون أن تراعي الخصائص التي اكتسبها ضمن حقله الأصلي، وهو الأمر الذي يغذي المصطلح بمفاهيم غريبة[4].

إشكالية معاصرة:

ويتجلى أمرها في ممارسات ثقافية أكثر توترا وتنوعا، تعمل على نقل المصطلح من ثقافة إلى أخرى دون أية مراعاة لخصائصه التي اكتسبها من البنية الثقافية الأصلية التي تنشأ وتشكل فيها دون مراعاة خصائص الثقافة التي يستخدم فيها[5].

(1) عبد القادر الفاسي الفهري، المصطلح اللساني، مجلة اللسان العربي، ع 23، 1984، ص 140.

(2) مجلة الثقافة(حول الترجمة)، السنة الرابعة، فيفري، العدد 19.

(3) رابح بوحوش، البدائل اللسانية في الأبحاث السيميائية الحديثة، منشورات جامعة ،الجزائر، دط، ماي 1995، ص 62.

(4) حميدة سميسم، الخطاب الإعلامي العراقي، بحث مقدم إلى مؤتمر الإعلام الأول، جامعة بغداد، كلية الآداب، دط، 2001، ص 02.

(5) المرجع نفسه، ص 03.

المبحث الرابع:آليات وضع المصطلح في اللغة العربية.

1– الاشتقاق:

يعرف الاشتقاق بأنه:« أخذ صيغة من أخرى مع اتفاقهما معنى ومادة أصلية، وهيئة تركيب لها ليدل بالثانية على معنى الأصل، بزيادة مفيدة، لأجلها اختلفا حروفا أو هيئة، كضارب من ضرب»(1). يفهم من هذا التعريف أن صحة الاشتقاق مرتبطة بشروط أهمها: أن يكون بين اللفظ المشتق والأصل الذي اشتق منه قدر مشترك من المعنى مما يجعل الفروع المولدة متصلة بالأصل، و إلى جانب ذلك ينبغي أن تكون حروف الأصل والفرع مرتبة ترتيبا واحدا رغم ما يلحق الفرع من زيادات.

ولما كان الاشتقاق هو عملية استخراج لفظ من لفظ آخر أو صيغة من أخرى فإن « القياس هو الأساس الذي تبنى عليه هذه العملية(...) كي يصبح المشتق مقبولا معترفا به بين علماء اللغة»(2). فالصلة إذن وثيقة بين الاشتقاق والقياس، ولعل هذا ما جعل مجمع اللغة العربية بالقاهرة– منذ نشأته– يتجه إلى قضية القياس اللغوي؛ حيث يرى: « أن التنمية الحقيقية لألفاظ اللغة إنما تكون عن طريق هذا القياس»(3).

وهذا يعني أن تكوين كلمات عربية جديدة للتعبير عن المفاهيم المستحدثة يكون عن طريق القياس عن الصيغ الصرفية التي عرفتها اللغة العربية فعلى سبيل المثال خصص العلماء العرب صيغتين للدلالة على المرض منذ القديم؛ وهما:« فعل» نحو: أرق، وجع، شلل... و «فُعال»نحو صُداع، دُوار... فهذه القابلية للاشتقاق « تضع في أيدي العاملين في حقل المصطلحات أداة فعالة وتوفر لهم إمكانات واسعة في صياغة الألفاظ للمدلولات العلمية المتزايدة يوم بعد يوم »(4).

يتضح من خلال ما سبق أن الاشتقاق ليس من خصائص اللغة العربية فحسب، بل إنه من أهمها ولاسيما لكثرة الأوزان العربية هي عند"السيوطي" « ألف مثال ومائتا مثال وعشرة أمثلة»(5) فلا خلاف إذن

(1) السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تح: محمد فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، لبنان، ج1،ط1، 1998، ص275.
(2) إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة،ط7، 1994، ص 08.
(3) المرجع نفسه، ص 9.
(4) جميل الملائكة، المصطلح العلمي ووحدة الفكر، مجلة المجتمع العلمي العراقي، بغداد، مج 34، ج 3، 1983، ص 103.
(5) السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تح فؤاد علي منصور، ج2، ص 03.

في كون« الاشتقاق أيسر وسائل الوضع اللفظي وأكثرها طواعية لتوليد الاصطلاحات العربية»[1].

وبعبارة أخرى فهو نوع من التوسع في اللغة العربية يحتاج إليه العالم والباحث بصفة عامة والمجامع اللغوية بصفة خاصة للتعبير عما يستحدث من معان لما يساير التطور الاجتماعي والفكري. وزيادة على ذلك يمكن إضافة فوائده الكثيرة التي تتمثل في: تصنيف ألفاظ المعجم وحصرها في أسر لفظية محددة، وقدرته على رد الألفاظ إلى أصولها وأنسابها، فهو في الألفاظ أشبه ما يكون بالرابطة النسبية بين الناس[2].

ونظرا لأهمية الاشتقاق الكبيرة فقد حظي بعناية فائقة من قبل اللغويين العرب الذين تصدوا لدراسته، فأفردوا له في كتبهم مبحثا أو فصلا خاصا به ولكن الأمر قد يتجاوز ذلك في بعض الأحيان فيخصص الكتاب كله لموضوع الاشتقاق فهو إذن أفضل وأنجع وسيلة لوضع المصطلحات في اللغة العربية[3].

2- المجاز:

يعتبر المجاز بمثابة« الجسر الذي تنتقل عبره الكلمة من مدلول إلى مدلول أو من حقل دلالي إلى حقل دلالي آخر» [4].

يفهم من هذا الكلام أن المجاز لا يبقي على المعنى الأصلي للكلمة وإنما يتعداه إلى معنى جديد.

ولعل أحسن طريقة لإقرار لفظ مجازي تتمثل في اعتماد المجازات التي يقرها الاستعمال، وفي هذا الصدد يقول "عبد السلام المسدي":« إن منبت المجاز هو الاستعمال فإذا أطرد المصطلح العلمي و تواتر في سياق التركيب اكتسب صبغته الاصطلاحية وعند ذلك يستقل بخصوصية الحقيقة العرفية»[5]. فالاستعمال المتواتر يفقد الكلمة جدتها ويجعلها تكتسب عرفية واستقرارا لكن قد يتغير معناها أيضا مع مرور الوقت

(1) جواد حسني سماعنة، المصطلحية العربية بين القديم والحديث، مجلة اللسان العربي، مكتب تنسيق التعريب، الرباط، ع 49، 2000، ص99.

(2) المرجع نفسه، ص 100.

(3) من الكتب التي تحمل عنوان الاشتقاق، نجد ما ألفه كل من فؤاد حناترزي، عبد الله أمين، ابن دريد، عبد القادر المغربي،(الاشتقاق- التعريب) أنيس فريحة (الاشتقاق عملية خلق في اللغة)، ...

(4) محمد حسن عبد العزيز، المصطلحات اللغوية، تمام حسان رائدا لغويا، عبد الرحمان حسن العارف، عالم الكتب، القاهرة، ط1 2002، ص 301.

(5) عبد السلام المسدي ، قاموس اللسانيات مع مقدمة في علم المصطلح، الدار العربية للكتاب، تونس، دط،1984، ص 48.

ويؤذي ذلك إلى تراكم المعاني ولعل هذا ما جعل بعض اللغويين يقول:« إن الكلام كله مجاز»[1]. وهكذا فالمجاز يجعل اللفظ ينتقل من الرصيد العام أو اللغة العامة إلى الرصيد الخاص أو اللغة المتخصصة التي هي مادة المصطلح؛ وبالتالي يمكن توفير إمكانات واسعة للإصلاح العلمي بالاستعمالات المجازية، ومن هنا يعد المجاز من الوسائل الهامة في وضع المصطلحات ولاسيما مع قدرته على توسيع المعنى وتقوية التعبير[2].

3- الأخذ من التراث:

يرى بعض الدارسين أن:« المصطلحات التراثية تشكل رصيدا مشتركا لا بد من الإفادة منه على نحو واضح في إيجاد المصطلحات اللغوية الحديثة»[3]، ولعل هذا ما جعل العلماء العرب يفضلون العودة إلى الألفاظ القديمة للاصطلاح بها للدلالات العلمية والحضارية الحديثة[4]، وخاصة عندما يتعلق الأمر بالمصطلحات الأجنبية التي وضعت لها مقابلات عربية كثيرة، وكذا في الحالة التي تتعذر فيها ترجمة المصطلح الأجنبي إلى اللغة العربية؛ وأمام هذه العراقيل لم يجدوا خيارا آخر إلا اللجوء إلى التراث العربي الضخم واختيار ما يناسب هذه المصطلحات الأجنبية، ومن ذلك اختيارهم مثلا اللفظ العربي القديم « القطار» الذي أصل معناه(جماعة الإبل يلي بعضها بعض في نسق واحد) واصطلح به للدلالة على(السلسلة المتصلة من مركبات النقل المتحركة على سكة الحديد) [5].

رغم ما لهذه الطريقة من أهمية في وضع المصطلحات إلا أن هناك من يرفضها بدليل أن استخدام المصطلح التراثي لمفهوم جديد مختلف عن مفهومه في التراث يحدث لبسا عند ورود المصطلح، ويجعل القارئ يتردد في فهم المصطلح بين الدلالة القديمة والدلالة الجديدة[6]. فعلى سبيل المثال كانت كلمة «الإدغام» تدل على إحداث تغير يؤدي إلى التضعيف ثم وضعت كترجمة للمصطلح(assimilation) الذي يعني بدوره إحداث تغيير لكنه لا يؤدي إلى التضعيف بل إلى تشابه أو تماثل بين صوتين؛ ونظرا لهذا

(1) محمد حسن عبد العزيز، المصطلحات اللغوية، ص 301.

(2) المرجع نفسه، ص 301.

(3) محمود فهمي حجازي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، د ط، 1993، ص 11، 12.

(4) جميل الملائكة، المصطلح العلمي ووحدة الفكر، مجلة المجمع العلمي العراقي، بغداد، مج 34، ج 3، 1983، ص 98.

(5) محمود فهمي حجازي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، ص 228.

(6) المرجع نفسه، ص 229.

التغير الدلالي فإنه لا يجوز أن يتضمن المصطلح الحديث الواحد مفهومين مختلفين لأن هذا يتناقض والقاعدة الأساسية المتمثلة في« وجوب مراعاة أحادية المعنى لكل مصطلح»[1].

ومع ذلك فإن العودة إلى ألفاظ مماثلة في وضع المصطلح يعطيه خصوصية لا توفرها الألفاظ المتداولة ذات الدلالات الشائعة المعروفة[2] ولعل هذا ما جعل مجمع اللغة العربية بالقاهرة يعمل على إخراج المصطلحات القديمة من الكتب العربية، ثم يفرد لكل كتاب منها معجما بالمصطلحات الواردة فيه كي تكون هذه المعاجم في متناول الجميع عند التعريب، وقد تتضح أهمية هذه الطريقة أكثر لما نعلم أنها تكاد تكون الأداة الرئيسية المستعملة اليوم لوضع المصطلحات الجديدة في اللغات الأوروبية[3].

4- التركيب:composition:

يعرف المصطلح المركب في علم المصطلح بأنه: « المصطلح المكون من كلمتين أو أكثر، ويدل على معنى اصطلاحي جديد مؤلف من مجموع معاني عناصره »[4]. يفهم من هذا التعريف أن المصطلح الناتج عن طريق التركيب لا يكون مفردا بل يتكون من كلمتين على الأقل، فهو لا يعطي لنا تفسيرا واضحا عن عدد الكلمات التي يصل إليها، وكل ما يمكننا استخلاصه من ذلك أن أدنى حد له هو كلمتان أما الحد الأقصى فيظل مجهولا حتى زعم البعض أن: « حدود المركب المصطلحي غير منتهية نظريا »[5].

ومع ذلك تبقى هذه الوسيلة مهمة جدا في ترجمة العناصر المكونة لمصطلح أوروبي مركب إلى اللغة العربية، وتكوين تركيب عربي من أكثر من كلمة يؤدي معنى المصطلح الأوروبي[6].

وهنا تجدر الإشارة إلى أن السوابق واللواحق هي التي تيسر فهم معاني المصطلحات المركبة التي تدخل في تكوينها؛ فلو أخذنا على سبيل المثال اللاحقة(Phobia) المترجمة إلى اللغة العربية بـ«رهاب »

(1) alain rey, la terminologie, noms et notions, que sais-je ? p.u.f. paris,1979,p 72.

(2) جميل الملائكة، المصطلح العلمي ووحدة الفكر، ص 100.

(3) المرجع نفسه، ص 98.

(4) جواد حسني سماعنة، التركيب المصطلحي، طبيعته النظرية وأنماطه التطبيقية، مجلة اللسان العربي، مكتب تنسيق التعريب، الرباط 2000، ص 43.

(5)m. guilber,la derivation syntagmatique dans les vocabulaires scientifique et techniques, acte du stage de sain cloud, dtrasbourg,1970,p129.

(6) محمود فهمي حجازي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، ص 77.

أو « خواف» علما أن المصطلحات المركبة التي يتم توليدها باستعمال هذه اللاحقة تكون عبارة عن مخاوف مرضية ولعل هذا ما جعل البعض يقول: « فكل لاحقة إنما وضعت لتسمية مصطلح في صيغة جديدة »[1]؛ نحو اللاحقة(algia) الدالة على الألم، فقد تتركب مع وحدات أخرى فنحصل على مصطلحات جديدة مثل: ألم نفسي (psychalgia)، فالملاحظ هنا أن كلمة(ألم) تحمل دلالة عامة لكنها أصبحت ذات دلالة خاصة بإضافة كلمة (نفس) إليها. من هنا يمكننا القول إن اعتماد طريقة التركيب في وضع المصطلحات تساعدنا في معرفة الميدان الذي ينتمي إليه ذلك المصطلح[2].

أنواع المركبات المصطلحية:

تنتج المركبات المصطلحية عن عملية التركيب المصطلحي، ويعتبر هذا الأخير أهم منهج في وضع وترجمة المصطلحات التي تزيد على كلمة واحدة ويمكن حصره في اللغة العربية في ثلاثة أنماط هي المركبات الدخيلة، المركبات المؤشبة، والمركبات العربية الأصيلة.

1- المركبات الدخيلة:

تعرف المركبات الدخيلة بأنها تلك: « المركبات المنقولة بملفوظها عن لغات أجنبية»[3]. يفهم من هذا الكلام أن العناصر المكونة لهذا النوع من المصطلحات المركبة تنقل كما هي في اللغات الأجنبية دون أي تعديل يكسبها طابع اللغة الثانية التي تنقل إليها، ومن الأمثلة على ذلك: «إلكترون فولط»،«ميكرو سكوب إلكتروني»، وما يلاحظ على هذه المركبات الدخيلة أنها موضوعة أصلا في لغة من اللغات وترجمت حرفيا إلى اللغة العربية، فهذه الطريقة إذن لا تتعدى النقل الحرفي الذي يعني تمثيل حروف أبجدية لغة ما بأبجدية لغة أخرى دون مراعاة النطق الحقيقي للأصوات. فلو كانت هذه الطريقة تأخذ بعين الاعتبار النطق الحقيقي للأصوات لما وجدنا في المثال السابق« إلكترون فولط» يكتب فيه (V) فاء (ف) في اللغة العربية[4].

(1) جواد حسن سماعنة، التركيب المصطلحي، ص 42.

(2) سعيد الخلامي، المعجم والمصطلح بين الاختلاف والإتلاف، مجلة اللسان العربي، مكتب تنسيق التعريب، الرباط، 2000، ص 102.

(3) جواد حسني سماعنة، التركيب المصطلحي، طبيعته النظرية وأنماطه التطبيقية، ص 42.

(4) jean maillot,la traduction scientifique et technique, ayrolle, paris, 1969, p 176.

2- المركبات المؤشبة:

المركبات المؤشبة هي: « التراكيب التي يعتمد تأليفها على عناصر لغوية عربية وأخرى أجنبية »[1]. وبعبارة أخرى هي تلك المركبات التي تكون بعض عناصرها من تصميم اللغة العربية أما بعضها الآخر فهي منقولة حرفيا عن اللغات الأجنبية، ومن أمثلة المركبات المؤشبة نذكر « موضوع دينامي» (objet dynamique)« علامة أيقونة » (cigne iconique) « أيقون جزئي » (hypoicone)[2]. فالمتأمل لهذه الأمثلة يجد أنه لا يشترط في المركبات المتؤشبة أن يكون العنصر الأول المكون لها عربيا والثاني أجنبي، بل قد يسبق بالأجنبي على العربي؛ نحو «أيقون جزئي» هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن عدد العناصر التي يتكون منها المركب المؤشب تتجاوز عنصرين كما هو الحال بالنسبة لـ« الدراسة الأثنوغرافية للاتصال » (ethnographie de la communication)[3].

3- المركبات العربية الأصيلة:

تنقسم المركبات الأصيلة في اللغة العربية حسب موقع العناصر الأساسية فيها وعلاقات الارتباط بغيرها من عناصر التركيب إلى قسمين أساسيين هما: المركب الفعلي والمركب الاسمي.

المركب الفعلي:

المركب الفعلي: « هو كل مركب لغوي يتكون من عنصرين أو أكثر، ويكون مبدوءا بفعل أو يكون أساسه التركيبي فعليا، كأن يبدأ بأداة يتبعها فعل»[4]. والمركبات المصطلحية الفعلية قليلة جدا في اللغة العربية، ولعل السبب في ذلك كونها: تعبر عن حدث يقع في الزمن الحاضر لا الماضي ولا المستقبل[5].

(1) جواد حسني سماعنة، التركيب المصطلحي، طبيعته النظرية وأنماطه التطبيقية، ص 42.

(2) ينظر: محمد الماكري، الشكل والخطاب، مدخل لتحليل الظاهرتين، دد، دط، دت، ص 322-323.

(3) دومينيك مونقانو، المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب، تر: د- محمد يحياتن، منشورات الاختلاف، ط1،2005، ص 127.

(4) جواد حسني سماعنة، التركيب المصطلحي، طبيعته النظرية وأنماطه التطبيقية، ص 43.

(5) المرجع نفسه، ص 46.

المركب الاسمي:

المركب الاسمي عبارة عن تركيب لغوي يتكون من مصطلحين أو أكثر، ويكون مبتدئا باسم يسمى نواة المركب المحددة بما بعدها بأي نوع من أنواع المحددات أو الواصفات اللسانية، خبر- صفة- مضاف إليه... [1]. فالاسم إذن هو الأساس الذي تبنى عليه المركبات الاسمية، لدى كان ألان ري (alain rey) محقا في قوله :

« إن الاسم هو موضوع ومادة المصطلحية»[2]. ونظرا لتنوع المحددات التي تأتي بعد النواة (الاسم) فإن المركبات المصطلحية الاسمية تتحدد بنوع العلاقة التي تربطها بالمحددات في التركيب[3].

5- التعريب:

يعرف التعريب بأنه: « صبغ كلمة بصبغة عربية عند نقلها بلفظها الأجنبي إلى اللغة العربية، وقد استعملت كلمة المعرب بمعنى اللفظ الأجنبي الذي غيره العرب ليكون على منهاج كلامهم»[4].

وهو عند البعض: «إدخال اللفظ الأجنبي بذاته ومادته إلى اللغة العربية، ويصطلح على تعميم استعماله ضمن مفردات اللغة العربية»[5]. فالملاحظ هنا أن التعريف الأول يختلف عن التعريف الثاني في كونه لا يكتفي بنقل اللفظ الأجنبي إلى اللغة العربية دالا ومدلولا فقط، بل لا بد من إحداث تغييرات فيه، وذلك يجعله يتماشى مع قواعد اللغة العربية المرنة حتى يشبه المعرب اللفظ العربي الفصيح.

ومن هنا يمكننا القول بأن التعريف الأول خاص بالتعريب، في حين ينطبق الثاني على الدخيل وما يبرر ما نحن بصدد قوله هو تمييز القدماء بين المعرب والدخيل حيث أسموا الظاهرة العامة « دخيلا »

(1) المرجع السابق، ص 44.

(2) alain rey, op, cit, p 22

(3) المحددات هي العناصر الأولى في المركبات المصطلحية وتعد مؤشرات على تفرعات الصنف، ينظر: j,sager,apractical course in terminology processing philadelphian, amsterdam, 1990, p 77.

(4) جواد حسن سماعنة، التركيب المصطلحي، طبيعته النظرية وأنماطه التطبيقية، ص 46.

(5) نازل معوض أحمد، للتعريب والقومية العربية في المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة الثقافة القومية، بيروت، ط1 1986، ص 42.

وخصصوا قولبة اللفظ الدخيل بمصطلح « التعريب » فقالوا: تعريب الاسم الأعجمي أن تتفوه به العرب على مناهجها[1].

لم يختلف اللغويين العرب في تعريف التعريب فحسب، وإنما اختلفوا أيضا من حيث أهميته في وضع المصطلحات في اللغة العربية، فهناك من يرفضه بدليل أنه: متى كثر هذا النوع من الاقتباس تضاءلت اللغة وربما أدى ذلك إلى اضمحلالها[2].

فأصحاب هذا الرأي يرون أن الإفراط في التعريب قد يؤدي باللغة إلى زوالها، فهي تتعرض للخطر كلما استعملت هذه الوسيلة بكثرة، وبالتالي لا تنمو اللغة في هذه الحالة، وإنما تتطور بمعنى أنها تتحول إلى لغة أخرى، وهذا ما عبر عنه عبد الرحمان الحاج صالح بقوله: « الدخيل ظاهرة طبيعية ولكن التوليد بوسائل الاشتقاق هو أيضا ظاهرة طبيعية، فلا ينبغي أن يطغى الأول على الثاني وإلا تحولت اللغة إلى لغة أخرى»[3].

رغم ما ذهب إليه هؤلاء، إلا أن اللغويين العرب وجدوا أنفسهم مجبرين على توظيف المصطلحات المعربة لأن مفاهيمها أو تصوراتها لم تقم في أذهان لغوي العرب، ومن العبث فرض المصطلحات العربية التي لا تتناسب والمفاهيم التي تعنيها[4].

6- النحت:

النحت في الاصطلاح: أن ينتزع من كلمتين أو أكثر كلمة جديدة تدل على معنى ما انتزعت منه[5].

(1) عبد السلام المسدي، المصطلح النقدي، مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله للنشر والتوزيع، تونس، أكتوبر، دط، 1994، ص 29.

(2) محمد أحمد العمايرة، بحوث في اللغة والتربية، دار وائل للنشر، الأردن، دط، 2002، ص 382.

(3) عبد الرحمان الحاج صالح، المعجم العربي والاستعمال الحقيقي للغة العربية، مجلة المجمع العربي الجزائري للغة العربية، المجمع الجزائري للغة العربية، ماي، 2005، ص 18.

(4) محمد أحمد العمايرة، بحوث في اللغة والتربية، ص 382.

(5) إميل بديع يعقوب، فقه اللغة العربية وخصائصها، دار العلم للملايين، ط2، 1986، ص 209.

فهو بذلك جنس من الاختصار يلجأ إليه لمعالجة الكلمات الأوروبية المتكونة من عنصرين، يفيد الأول معنى، والثاني معنى آخر، فيتكون منهما معنى ثالث جديد[1].

يفهم من هذا التعريف أن اللجوء إلى النحت يتم في حالة كون المصطلحات الأوروبية وهي طريقة واسعة الاستعمال[2].

من هنا اختلف اللغويون العرب حول قضية الإفادة من النحت فهناك من رفضه بحجة أنه: قلما وفق اللاجئون إليه ولو في ضرورات المصطلح العلمي كما حصل في علم الكيمياء عندما قيل: شارجبة وشارسبة بذل من شاردة موجبة وشاردة سالبة[3]. فالقارئ الذي يصادف هذه الكلمات المنحوتة على سبيل المثال لا يتمكن من معرفة أصولها التي أخذت منها، وبالتالي يتعذر عليه إدراك معناها من لفظها مما يعطي انطباعا بأن « المنحوتات لا توحي بشيء من إيحاء المشتقات بمضامينها»[4].

ولعل هذا ما جعل النحت يبقى بعيدا عن الشكل الذي يعطيه الأهمية حيث وضعته المؤسسات المصطلحية في آخر المطاف ويمكن اللجوء إليه بعد تعذر كل الوسائل الممكنة لصياغة المصطلح[5].

وعلى العكس من ذلك، يرى "الحصري" أنه: « لا سبيل غيره لإغناء العربية بحاجتها من الاصطلاحات العلمية»[6].

فهو بذلك يعطي كل الأولوية للنحت في صياغة المصطلحات، لكن لا ينبغي أن يفهم من قوله هذا أنه أهمل الاشتقاق بل هو أيضا أهم في نظره إلا أنه يؤكد أنه لا يكفي لأن عمله مقصور على أوزان محدودة مهما كثرت فلن تستوعب جميع المعاني العقلية[7].

(1) محمد رشاد الحمزاوي، المنهجية العامة لترجمة المصطلحات وتوحيدها وتنميطها، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1986 ص41.

(2) ينظر: عبد السلام المسدي، المصطلح النقدي، ص 25.

(3) المرجع نفسه، ص 28.

(4) جواد حسني سماعنة، المصطلحية العربية بين القديم والحديث، ص 100.

(5) صالح بلعيد، مشكلة المصطلح العلمي في الوضع أو في الاستعمال، مجلة اللسانيات، مركز البحوث العلمية والتقنية لترقية اللغة العربية دط، 2003، ص 84.

(6) محمد حسن عبد العزيز، المصطلحات اللغوية، ص 315.

(7) المرجع نفسه، ص 315.

ومن القائلين أيضا بضرورة الإفادة من النحت في وضع مقابلات عربية للمصطلحات الأجنبية نجد "مصطفى الشهابي" الذي يقول: « نحن في حاجة إلى النحت في ترجمة بعض الأسماء العلمية ولكن النحت يحتاج إلى ذوق سليم»[1].

فالكلمات المنحوتة لا تقبل إلا إذا كان ذوقها سليما، ولتحقيق هذا الأخير يشترط في الحروف المكونة لها أن تكون منسجمة وخاضعة لأحكام العربية، وزيادة على ذلك فلا بد من صياغتها على وزن عربي وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن "عبد المالك مرتا ض" لا يأخذ بعين الاعتبار هذه الشروط ولاسيما عند نحته مثلا من التحليل النفسي مصطلح التحلفسي وقد عبر عن ذلك قائلا: « يعاب على استعمالنا هذا أنه خرج عن البناء العربي القائم، ونحن نجيب عن هذا أن اللغة العلمية هي غير اللغة الأدبية»[2].

7- الترجمة:

تعد الترجمة من الوسائل الهامة للرقي اللغوي، وخاصة في وقتنا هذا أين كثرت المنشورات باللغات الأجنبية، فالاطلاع على هذه الأخيرة يتطلب ترجمتها إلى اللغة العربية، ونظرا لأهمية الترجمة الكبيرة فقد تصدى لدراستها كثير من الباحثين، ومن هؤلاء نذكر جورج مونان (georges mounin) الذي عرفها بقوله: « الترجمة عملية اتصال غايتها نقل رسالة من مرسل إلى متلق أو مرسل إليه» (Recepteur) [3].

ولما كانت الترجمة وسيلة من وسائل الاتصال، فهي تستوجب نقل المعنى والمبنى معا؛ هذا يعني أن هذه العملية تقتضي نقل المحتوى الدلالي للنص من لغة الأصل إلى لغة النقل، حيث تتغير شكل الدلالة وينتقل معه المعنى بوصفه عاملا سابقا على الكتابة واللغة[4].

(1) محمود فهمي حجازي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، دار الغريب للطباعة والنشر، القاهرة، د ط، 1993، ص 75.

(2) عبد المالك مرتاض، صناعة المصطلح في العربية، مجلة اللغة العربية، المجلس الأعلى للغة العربية، 1999، ص 29.

(3) جورج مونان، المسائل النظرية في الترجمة، تر: لطيف زيتوني، دار المنتخب الوطني للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، ط1، 1994 ص 22.

(4) رشيد برهون، الترجمة ورهانات العولمة،مجلة عالم الفكر، مج 31، د ط، سبتمبر، 2002، ص 171.

أما فيما يتعلق بأهمية الترجمة فهي تلعب دورا هاما في تقريب التفاهم والمعرفة بين الحضارات، وبعبارة أخرى فهي تمكننا من إطلاع غيرنا من الشعوب والأمم على أحسن وأقوم ما أبدعه ويبدعه مفكرونا وأدباؤنا وعلماؤنا[1].

(1) محمد اليعلاوي، ملاحظات حول الخطة القومية للترجمة، المجلة العربية للثقافة، د ط، سبتمبر، 1997، ص 234.

الفصل الثاني:

آليات الوضع الإصطلاحي عند تمام حسان

المبحث الأول: إشكالية المفهوم والمصطلح عند تمام حسان.

المبحث الثاني: الدرس اللغوي والنحوي عند تمام حسان.

المبحث الثالث: الاشتقاق الاصطلاحي عند تمام حسان.

المبحث الرابع: من المصطلح النقدي إلى المصطلح اللغوي.

المبحث الأول: إشكالية المفهوم والمصطلح عند تمام حسان:

إن علم المصطلح علم لغوي تطبيقي، يظهر ذلك في تركيز اهتمامه على المفاهيم أولا والمصطلحات ثانيا؛ فبعد أن يحدد المفهوم بدقة بالنظر إلى بقية المفاهيم يسعى إلى إيجاد المصطلح الدال عليه[1].

نلاحظ من هذا المنطق فرق بين المفهوم" la nation"[2] وبين المصطلح" terme". فالمفهوم هو جملة المحتويات المعرفية والخصوصيات والتصورات "les concepts" التي يدل عليها المصطلح، وإذا كان المصطلح بمثابة الدال فإن المفهوم بمثابة المدلول.

إن المصطلح « عبارة عن كلمة أو مجموعة من الكلمات تتجاوز دلالتها اللفظية والمعجمية إلى تأطير تطورات فكرية وتسميتها في إطار معين، تقوى على تشخيص وضبط المفاهيم التي تنتجها ممارسة ما في لحظات معينة، والمصطلح بهذا المعنى هو الذي يستطيع الإمساك بالعناصر الموحدة للمفهوم والتمكن من انتظامها في قالب لفظي »[3].

وهكذا فكل معرفة علمية خطابها الذي يدل على مفاهيمها ويرسم حدودها الفاصلة عن بقية الفروع العلمية والمعرفية الأخرى، ويوضح موضوعها ومجالاتها التطبيقية، وبهذا تكون المعرفة مفاهيم بالدرجة الأولى ومصطلحات بالدرجة الثانية، وأن الاختلافات إذا كانت في المصطلحات تكون خطيرة ولكنها تكون أخطر إذا كانت في المفاهيم لأنها تؤذي إلى الخروج عن الهدف والغاية وعدم التحكم في العلم من حيث الموضوع والمنهج. إن مفاتيح العلوم مفاهيم مصطلحاتها.

"ولهذا فإن هذه الدراسة تهدف إلى استخراج أهم المصطلحات عند تمام حسان في كتابه اللغة العربية معناها ومبناها" مركزين على مفاهيم المصطلحات عنده.

(1) محمود فهمي حجازي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، دط،د ت، ص 19-20.

(2) يوجد من يترجم "مفهوم" بالمصطلح الأجنبي "concept" ولكن المقابل الأجنبي يقابل بالعربية مصطلح " تصور".

(3) أحمد أبو حسن، مدخل إلى علم المصطلح ونقد النقد العربي الحديث، مجلة الفكر العربي المعاصر، ع/61/60، 1989، ص 84.

تعريف المعجم: المعنى اللغوي لكلمة معجم:

يقول ابن"جني":« اعلم أن أعجم وقعت في كلام العرب للإبهام والإخفاء ضد البيان والإفصاح فالعجمة الحبسة في اللسان ومن ذلك رجل أعجم وامرأة عجماء، إذا كان لا يفصحان ولا يبينان كلامهما، والأعجم الأخرس، والعجم والعُجمي غير العرب عدم إبانتهم أصلا، واستعجم القراءة لم يقدر عليها لغلبة النعاس عليه، والعجماء: البهيمة لأنها لا توضح ما بنفسها، واستعجم الرجل، سكت واستعجمت الدار عن جواب سائلها: سكتت»[1].

المعجم بالمعنى العلمي:

هو كتاب يضم أكبر عدد من مفردات اللغة مقرونة بشرحها وتفسير معانيها على أن تكون المواد مرتبة ترتيبا خاصا، إما على حروف الهجاء أو الوضع[2]. واستعمل بعض اللغويين الذين حاولوا جمع اللغة كلمة قاموس بذلا من كلمة معجم، وكلمة قاموس كانت تعني البحر، فأطلق "الصاحب بن عباد" على معجمه اسم المحيط،وأطلق "ابن سيدة" على معجمه اسم المحكم أو المحيط الأعظم، وسمى "الصغاني" معجمه الباب أو مجمع البحرين وأطلق " الفيروز آبادي" على معجمه اسم القاموس المحيط.

وقد أسهم " أحمد فارس الشدياق" في شيوع كلمة قاموس، بمعناها المولد؛ أي بمعنى كلمة معجم عندما وضع كتابه الجاموس على لقاموس[3].

وفي تعريف آخر المعجم: جمعه معاجم ومعجمات: وهو كتاب يضم مفردات لغوية مرتبة ترتيبا معينا، وشرحا لهذه المفردات: أو ذكر مرادفها أو نظيرها في لغة أخرى أو بيان اشتقاقها أو استعمالها أو معانيها المتعددة أو تاريخها أو لفظها[4].

أما تعريفه عند "بن تمام حسان" هو: « جزء من اللغة ولكنه ليس نظاما من أنظمة اللغة. هو من اللغة لأنه سجل لكلماتها ولمعاني هذه الكلمات، وهذه الكلمات ساكنة صامتة بالفعل ولكنها صالحة

(1) أبو الفتح عثمان ابن جني، سر صناعة الإعراب، تح: مصطفى الساقا وغيره، مطبعة السابو القاهرة، ج 1، دط، 1954، ص 30.

(2) ينظر: إسماعيل بن حماد الجوهري، تاج اللغة وصحاح العربية، تح: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ج 1 ط1،1979، ص 38.

(3) ينظر: إميل يعقوب، المعاجم اللغوية، دار العلم للملايين، بيروت، دط، 1982، ص 13.

(4) إبراهيم مصطفى أحمد الزيات، معجم الوسيط ، مجمع اللغة العربية، القاهرة، ج2،دط،1998، د ص.

بالقوة لأن تصير ألفاظا مسموعة، أو خطوطا مكتوبة مقروءة في سياق كلام "، فالمعجم إذن معين صامت ساكن هادئ مستعمل بالقوة لا بالفعل شأنه في ذلك شأن اللغة كلها حيث عبر عنها أحد العلماء بقوله: " إنهاSilent Reservoir وهذا المعين الاستاتيكي إذا وضع في حالة استعمال وحركة وديناميكية أصبحت النتيجة كلاما لا لغة "[1].

تعريف الفعل:

يرى "تمام" بأن الفعل عرفه النحاة: بأنه ما يدل على حدث وزمن ودلالته على الحدث تأتي عن اشتراكه مع مصدره في مادة واحدة، والمعروف أن المصدر اسم الحدث فما شاركه في مادة اشتقاقه كالفعل والصفة والميميات لابد أن يكون على صلة من نوع ما بمعنى الحدث كالدلالة على اقتران الحدث بالزمان أو على موصوف بالحدث أو على مكان الحدث أو زمانه أو آلته[2].

– أن الفعل من حيث المبنى الصرفي: ماض ومضارع وأمر فهذه الأقسام الثلاثة تختلف من حيث المبنى وهي فوق ذلك تختلف من حيث المعنى الصرفي الزمني أيضا، فأما من حيث المبنى فلكل منها صيغته الخاصة ما بين مجردة أو مزيدة من الثلاثي أو الرباعي، كما أن كل واحد منها يمتاز عن صاحبيه بسمات خاصة[3].

– أن للأفعال في جملتها سمات من المبنى والمعنى يمكن تمييزها بها عن غيرها ومن ثم تكون قسما مستقلا من أقسام الكلم في العربية الفصحى [4].

– أن الفعل يمتاز عن كل ما عداه من أقسام الكلم، من حيث استقلاله بصيغ معينة ومن حيث استقلاله بقبول الجزم لفظا أو محلا، ومن حيث استقلاله بقبول الدخول في جدول إسنادي، ومن حيث تفرده بقبول إلصاق ضمائر الرفع المتصلة به، ومن حيث التضام مع كلمات أو عناصر لإتضام غير الأفعال، ثم من حيث اقتصاره على أداء وظيفة المسند في السياق وقصوره عن أداء وظيفة المسند إليه[5].

(1) تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 40.
(2) المرجع نفسه، ص 104.
(3) المرجع نفسه، ص 104-105.
(4) المرجع نفسه، 105.
(5) المرجع نفسه، 108.

لقد درج كثير من النحاة على تعريف الفعل بأنه: لفظ دال على معنى مقترن بزمان.

أما "سيبويه" فقد عرفه بقوله: « أما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبينت لما مضى، وما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع» ثم يسترسل في الشرح والتفصيل قائلا: « وأما بناؤها مضى فذهب وسَمِعَ ومَكُثَ وحُمِدَ، وأما بناء ما لم يقع، فإنه قولك آمرا: اذَهْبْ واقتل واضرِبْ ومُخبرا: يَقْتُلُ ويذَهَبُ ويَضْرِبُ يُقتَلُ ويُضْرَبُ».

شرح (تعليق):

أما تعريف "سيبويه" فإنك تلمس فيه علم صاحبه ودرايته الواسعة بالعربية وأسرارها، فأول ما شد انتباهنا في هذا التعريف هو عبارة(أحداث الأسماء) والمصادر كما فسرها في شرحه للتعريف حيث قال: (والأحداث نحو الضرب والحمد والقتل).

ولفهم مراد "سيبويه" من هذه العبارة نقلناها بعبارة (أسماء الأحداث) التي تدل هي الأخرى على المصادر، والفرق بينها أن عبارة "سيبويه" (أحداث الأسماء) فيها اعتبار للفاعل الذي يلازم الفعل بالضرورة لأنه لكل فعل مهما كان نوعه فاعل قام به. أما عبارة (أسماء الأحداث) فهي وإن دلت على المصادر ليس فيها مراعاة أو اعتبار للفاعل، ولبيان ذلك نقول:

– إن المصدر إذا أضيف إلى الاسم فإن المعنى يحتمل وجهين إذا كان فعل المصر متعديا، أحدهما أن يكون المضاف إليه فاعلا في المعنى والآخر أن يكون مفعولا به.

– وكلمة (أحداث) جمع، مفرده "حدث" وهو مصدر للفعل (حَمِدَ).

– أما كلمة (أسماء) فهي جمع اسم وهي ليست مصدرا وعليه فعبارة (أحداث الأسماء) فيها إضافة المصدر إلى الاسم، أما عبارة (أسماء الأحداث) فهي من إضافة الاسم إلى المصدر.

الرسم الموالي يبين دلالة الفعل في العربية على الزمن.

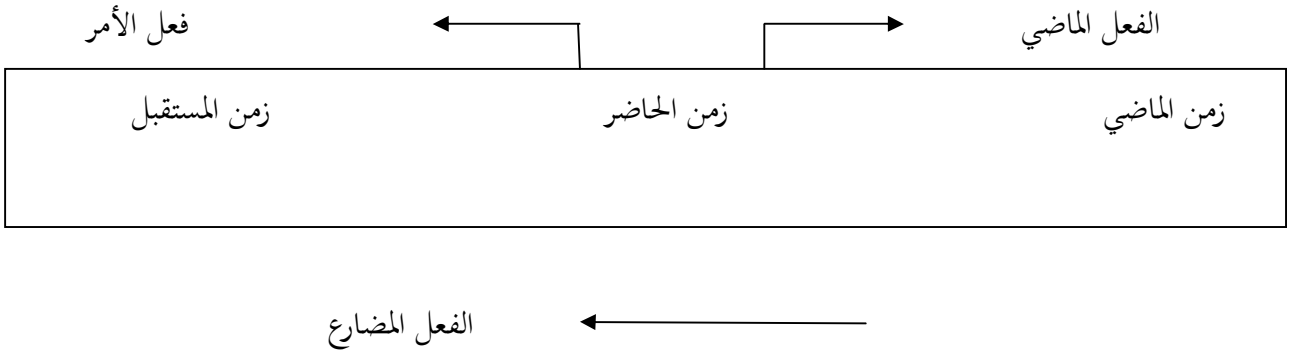

سلك النحاة في تعريف الفعل مسلكين:

الأول: تعريفه، بذكر صفاته وعلاماته.

قال "ابن السراج:" (ت 316هـ): « الفعل ما كان خبرا ولا يجوز أن يخبر عنه وما أمرت به، فالخبر نحو: يذهب عمرو، فيذهب حديث عن عمرو ولا يجوز أن تقول: جاء يذهب، والأمر نحو قولك اذهب»[1].

قال "أبو علي الفارسي" (ت 377 هـ): « وأما العقل ما كان مسندا إلى شيء ولم يستند إلى شيء»[2].

عرفه "ابن جني (ت 392هـ) بأنه: « ما حسن فيه (قد) أو كان أمرا »[3].

وعرفه "ابن السراج" كذلك بقوله: « الفعل ما دل على معنى، أو زمان، وذلك الزمان إما ماض أو حاضر، وإما مستقبل، قلبنا (وزمان) لنفرق بينه وبين الاسم الذي يدل على معنى فقط »[4].

(1) أبو بكر محمد بن السراج النحوي، الأصول في النحو، د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 3، 1973، ص 41.
(2) عبد القاهر الجرجاني، المقت، صدفي شرح الإيضاح، تح: كاظم بحر المرجان، ط 1، ص 76.
(3) ابن جني، اللمع في علم العربية، تح: فارس فائز، ص 07.
(4) أبو بكر محمد بن السراج النحوي، الموجز في النحو، مؤسسة الرسالة، لبنان، ط 3، د ط، ص 27.

التنغيم: intonation:

هو تغيرات تنتاب صوت المتكلم من صعود إلى هبوط ومن هبوط إلى صعود، لبيان مشاعر الفرح والغضب والنفي والإثبات والتهكم والاستهزاء والاستغراب.

وتسمى النغمة (صاعدة) rising tone إذا تم صعودها من أسفل إلى أعلى على المقطع الذي وقع عليه النبر.

والنغمة (هابطة) falling tone إذا تم نزولها من أعلى إلى أسفل، على آخر مقطع وقع عليه النبر.

من أجل ذلك كانت علاقة التنغيم بالنبر وثيقة لأنه لا يحدث (تنغيم) دون (نبر) للمقطع الأخير من الجملة التي تقع ضمنها الكلمة [1].

والتنغيم– كما سماه "الدكتور إبراهيم أنيس"، وعرفه "كمال بشر"– هو موسيقى الكلام التي تظهر في صورة ارتفاعات وانخفاضات في مستوى الكلام الذي لا يلقى على مستوى واحد بحال[2].

وهناك بعض التداخل بين النبر والتنغيم ولكنهما مختلفان، إذ النبر يخص الكلمة ومقاطعها والتنغيم يخص الجملة، فالنبر عامل مهم من عوامل التنغيم، ولا شك أن إمكانات المتكلم في تنويع نغمات كلامه واسعة، ويختلف ذلك بحسب الحالة النفسية للمتكلم، والغرض الذي يسوق له كلامه فـ"أكثر ما يستخدم التنغيم في اللغات للدلالة على المعاني الإضافية كالتأكيد والانفعال والدهشة والغضب [3].

ويميز بعض الدارسين بين نوعين من اللغات: لغات نغمية ولغات تنغيمية، فاللغات النغمية: تتبع نظاما من النغمات يستخدم على مستوى الكلمة بحيث يختلف المعنى المعجمي للكلمة الواحدة باختلاف النغمات التي تنطق بها وتعد للصينية أبرز ما يمثل اللغات النغمية.

(1) عبد العزيز أحمد علام، علم الصوتيات، مكتبة الرشد للناشرين، الرياض، دط، 1430هـ، 2009، ص 319-321.
(2) د. مسعود بودوخة، محاضرات في الصوتيات، بيت الحكمة للنشر والتوزيع، ط1، 2013، ص 215.
(3) المرجع نفسه، ص 116.

أما اللغات التنغيمية: كالإنجليزية والروسية والعربية فيعمل فيها التنغيم على مستوى العبارة والجملة وليس على مستوى الكلمة، حيث يفرق في العربية مثلا بين التقرير والاستفهام اعتمادا على تنغيم الجملة[1].

كما عرفه "تمام حسان في كتابه (اللغة العربية معناها ومبناها) بأنه: يعتبر جزءا من النظام النحوي للغة بمعنى أن كل نوع من أنواع الجمل يتفق مع هيكل تنغيمي خاص يقف منه في إطار النظام النحوي موقف الصيغة الصرفية من المثال أي كموقف " استفعل" مثلا من " استخرج"[2].

الصوت:

نظر" ابن جني" للصوت فقال في تعريفه: « الصوت عرض يخرج مع التنفس مستطيلا حتى يعرض له في الحلق والفم والشفتين مقاطع تثنيه عن امتداده واستطالته ». والصوت على هذا التعريف عام يشترك فيه الإنسان الناطق والحيوان الأعجم لأن الاثنين يملكان هذه الأعضاء التي ذكرها.

كما عرف " محمد مكي نصر" الصوت بأنه: « هو اهتزاز طبقات الهواء المجاورة للأذن البشرية اهتزاز تدركه تلك الآذان ».

كما عرفه" الشيخ أيمن سويد" بقوله: « الصوت هو تخلخل طبقات الهواء تخلخلا تدركه الآذن البشرية».

ونجده عند" ابن فارس" بأنه: « فالصوت عملية نطقية تدخل في تجارب الحواس وعلى وجه الخصوص السمع والبصر، يؤديه الجهاز النطقي حركة وتسمعه الأذن وترى العين بعض حركات الجهاز النطقي حين أدائه »[3].

ففي المقدمة ذكر في تعريف الصوت، وقال: إن الصوت كما قال ابن سينا وغيره وهو كيفية تحدث من تموج الهواء المضغوط بين قارع ومقروع، وقال إن ما أثبته الأئمة لصوت الحرف من الاستقرار في

(1) د. مسعود بودوخة، محاضرات في الصوتيات، ص 217.

(2) تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 308.

(3) ابن فارس أحمد بن زكريا، معجم مقاييس اللغة، تح: عبد السلام هارون، محمد مكي نصر، دد، بيروت، دط، ص 29.

المخارج والانحصار فيها. والانضغاط والامتداد والانتشار والنفوذ والجري إنما يثبت للحرف بالتبع الذي هو الهواء المضغوط في المخارج[1].

كما عرف "تمام حسان" الصوت بقوله: « الصوت عملية حركية يقوم بها الجهاز النطقي وتصاحبها آثار سمعية معينة تأتي من تحريك الهواء فيها بين مصدر إرسال الصوت وهو الجهاز النطقي ومركز استقباله وهو الأذن، ولا بد لدراسة هذه العمليات النطقية والآثار المصاحبة من أن تكون ملاحظة حسية وأحيانا معملية للباحث فيها فضل الملاحظة والتسجيل »[2].

الجهر والهمس:

1- يورد ابن دريد الأصوات المهموسة والمجهورة في العربية، ثم يعرف بهاتين الصفتين الصوتيتين فيقول: « فالحروف المهموسة الهاء والحاء والكاف والخاء والسين والشين والثاء والصاد والتاء والفاء وإنما سميت مهموسة؛ لأنه اتسع لها المخرج كأنها متفشية ».

« والمهجورة الهمزة والألف والعين والغين والقاف والجيم والياء والفاء واللام والنون والراء والزاي والدال والذال والطاء والظاء والباء والواو والميم سميت مجهورة لأن مخرجها لم يتسع فلم تسمع لها صوتا»[3].

2- يبدو مفهوم الهمس والجهر كما يطرحه "ابن دريد" للوهلة الأولى مختلف عما ذكره "سيبويه" ورددده اللغويون والنحاة من بعده، فسيبويه يعرف الجهر بقوله: « فالمجهور حرف أشبع الاعتماد في موضعه ومنع النفس أن يجري معه حتى ينقضي الاعتماد عليه ويجري الصوت ».

« وأما المهموس نعرف أضعف الاعتماد في موضعه ومنع النفس حتى جرى معه النفس وأنت تعرف ذلك إذا اعتبرت فرددت الحرف مع جري النفس، وإذا أردت ذلك في المجهور لم تقدر عليه»[4].

3- ويقول مكي بن أبي طالب القيسي: « ومعنى الحرف المهموس: أنه جرى مع النفس عند النطق به لضعفه، وضعف الاعتماد عليه عند خروجه فهو أضعف من المجهور... والحروف المجهورة وهي

(1) ابن خلدون، المقدمة، تح: عبد السلام الشدادي، المكتبة العربية، بيروت، ط2، د ت، ص 322.
(2) تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، القاهرة، ط6، 2009، ص 66.
(3) محمد بن الحسن بن دريد أبو بكر، جمهرة اللغة، تح: رمزي منير بعلبكي، دار العالم للملايين، دط، 1987، ص 46.
(4) سيبويه، الكتاب، ج 4، ص 434، ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج 1، ص 75.

أقوى من المهموسة المذكورة...ومعنى الحرف المجهور أنه حرف قوي يمنح النفس أن يجري معه عند النطق به لقوته وقوة الاعتماد عليه في موضع خروجه»[1].

خلاصة:

إن مفهوم الجهر والهمس عند "ابن دريد" ينم عن فهم دقيق لهاتين الظاهرتين ومما لا شك فيه أن "ابن دريد" قد وعى مفهوم "سيبويه" للجهر والهمس، واطلع عليه، بل إن دريد أجاد فهم حد الهمس والجهر كما طرحه "سيبويه" نفسه، ثم بنى عليه.

تعريف "تمام حسان" للجهر والهمس فيقول: فإذا أعدنا تعبير سيبويه مشروحا على طريقة الشراح المتون أو معبرا عنه بعبارتنا نحن التي تستعمل مصطلحات حديثة بدأت عبارة سيبويه السابقة التالي: « المجهور صوت شدد الضغط في الحجاب الحاجز معه ولم يسمح للهواء المهموس أن يجري معه حتى ينتهي الضغط عليه ولكن يجري الصوت أثناء نطقه فهذه حال الأصوات المجهورة في الحلق والفم إلى النون والميم فقد يتم الاعتماد فيها على مخرجهما في الفم والخياشم فتصير فيهما غنة أي أثر صوتي أنفي مجهور. وأما المهموس فهو صوت أضعف الضغط في موضع الضغط أثناء نطقه حتى جرى الهواء المهموس معه وأنت تعرف ذلك إذا اعتبرت فرددت الصوت بنطقه مع جري التنفس فإن لا تسمح له جهرا »[2].

الكلام:

الكلام في أصل اللغة عبارة عن الأصوات المفيدة، وعند المتكلمين هو المعنى القائم بالنفس الذي يعبر عنه بألفاظ، يقال في نفسي كلام، وفي اصطلاح النحاة: الجملة المركبة المفيدة نحو جاء الشتاء [3].

أما التعريف الاصطلاحي للكلام فهو:ذلك الكلام المنطوق الذي يعبر به المتكلم عما في نفسه من هاجسه أو خاطره، وما يجول بخاطره من مشاعر وإحساسات وما يزخر به عقله من رأي أو فكر، وما يريد أن يزود به غيره من معلومات أو نحو ذلك في طلاقة وانسياب مع صحة في التعبير وسلامة في الأداء [4].

(1) أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي، الرعاية، تح: أحمد حسن فرحات، دار عمار، الأردن، دط، دت، ص 116-117.
(2) تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 62.
(3) مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، ج 2، ص 806.
(4) مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، ج 1، ص 160.

الكلام هو النشاط اللغوي المهم في الحياة اليومية، كان الإنسان به يحاول أن يعبر عن كل ما خطر بباله من أفكار، دون التعبير عن نفسه لا يعرف الإنسان ما فكره وشعره. والكلام هو إحدى المهارات اللغوية الأربعة الفعالية الإنتاجية وهي مهارة القراءة والاستماع والكتابة والكلام.

والكلام هي تعتبر من أهمية المهارات بالنسبة إلى اللغة الأجنبية وتعتبر من أهم المهارات اللغوية لأن الكلام جزء عملي يمارسه المتعلم والكلام جزء أساسي في منهج تعليم اللغة الأجنبية، ويعتبر القائمون على هذا الميدان من أهم أهداف تعليم اللغة الأجنبية ذلك أنه يمثل في الغالب الجزء العلمي والطبقي في تعليم اللغة [1].

قال " رشدي أحمد طعمية ":« والكلام في اللغة الثانية من المهارات الأساسية التي تمثل غاية من غايات الدراسة اللغوية وإن كان هو نفسه وسيلة للاتصال مع الآخرين»[2].

وقال أيضاhenri guntur tarigan : الكلام هو نشاط الاتصال والاتصال هو تبديل الأفكار والآراء والمعلومات بين شخصين أو أكثر باستخدام الرموز الكلامية وغير الكلامية[3].

تعريف "تمام حسان للكلام": هو أداء فردي في إطار اجتماعي ما وهذا الإطار الاجتماعي هو اللغة، وحين يتكلم الفرد يتم كلامه في إحدى صورتين شهيرتين إما النطق وإما الكتابة [4].

اللغة:

عرف " تمام حسان " اللغة في كتابه (اللغة العربية معناها ومبناها): « بأنها منظمة عرفية للرمز إلى نشاط المجتمع، فهذه المنظمة تشمل على عدد من الأنظمة (وقد سميناها من قبل بالأجهزة) يتألف كل واحد منها من مجموعة من " المعاني" تقف بإزائها مجموعة من الوحدات التنظيمية أو " المباني" المعبرة عن

(1) محمود كامل الناقة، تعليم اللغة العربية للناطقين بلغات أخرى، المملكة العربية السعودية، جامعة أم القرى، دد، دط، دت، ص 151.
(2) رشدي أحمد طعمة، المرجع في تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها، مكة المكرمة، جامعة أم القرى، 1986، قسم 2، ص 487.
(3) يترجم من (henri guntur tarigan, pengajian kompetensi bahasa(bandung angkasa 1990.
(4) تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 36

هذه المعاني، ثم من طائفة من العلاقات التي تربط ربطا إيجابيا والفروق" القيم الخلافية" التي تربط سلبيا ب–إيجاد مقابلات ذات الفائدة– بين أفراد كل مجموعة من مجموعة المعاني ومجموعة المباني »[1].

لقد أصبح من الثابت اليوم أن تعد اللغة إحدى أشد الظواهر الإنسانية تشعبا وتعقيدا، لدا يصعب أن نكون تعريفا شاملا دقيقا للغة، ويعود سبب ذلك لقيام " اللغة" أساسا على مظهرين متقابلين أحدهما موضوعي ملموس وهو اللفظ الذي تلتقي فيه اللغة بعلوم أخرى. والفنون كالغناء والموسيقى التي تعتني بها من حيث كونها مجموعة أشكال صوتية وكذلك بعلم الكتابة وفني الخط والطباعة وثانيهما ذاتي مجرد وهو المعنى الذي تستوعب فيه اللغة ميادين المعرفة الإنسانية المختلفة من أدب وفن ودين وفلسفة وعلوم متنوعة [2].

وتعد اللغة من أهم مميزات الإنسان الاجتماعية، كون من خلالها هو الوحيد الذي يتمكن من ترجمة أفكاره ومشاعره إلى ألفاظ وعبارات مفهومة مع أبناء مجتمعه [3].

وعلى هذا الأساس تعرف اللغة بأنها: « ظاهرة فكرية عضوية خاصة بالإنسان دون غيره من الكائنات الحية، فهي إذن صفة مميزة للجنس البشري »[4].

إن انتقاء تعريفات للغة ليس بالعملية اليسيرة، نظرا لتعدد تعريفاتها ومن ثم يفضل البعض أن تعرف اللغة من خلال استعمالاتها المختلفة ولهذا فإن اللغة تأخذ عدة معاني بالنسبة لعلماء اللغة، حيث نجد (أبوتويسبرسن) يقول: « بأن اللغة ليست في حقيقتها سوى نشاط إنساني يتمثل من جانب في مجهود عضلي يقوم به فرد من الأفراد ومن جانب آخر يتمثل في عملية إدراكية ينفعل بها فرد أو أفراد آخرون »[5].

(1) تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 34.

(2) الصحاح، المجلد الثاني، دار الحضارة العربية، بيروت، دط، د ت، ص 447.

(3) د. محمد صالح بن عمر، الثورة والتكنولوجيا واللغة، دار الشؤون الثقافية، بغداد، دط، 1986، ص 07.

(4) الدكتور نوري جعفر، اللغة والفكر، مكتبة التومي، الرباط، دط، 1971، ص 57.

(5) د. عبد العزيز شرف، المستويات اللغوية في الاتصال الإعلامي، المجلة العربية للمعلومات، العدد الثالث، القاهرة، 1979، ص 69.

ويذهب محمد عبد العزيز إلى أن اللغة: « هي نظام الأصوات المنطوقة له قواعد تحكم مستوياته المختلفة الصوتية والصرفية والنحوية، وتعمل هذه الأنظمة في انسجام ظاهر مترابط وثيق ولهذا فهي نظام الأنظمة »[1]، أو هي نظام من الرموز الصوتية[2].

ويرى (دي سوسير) أنها – أي اللغة– نظام أو نتاج اجتماعي لملكة اللسان، وهي مجموعة من التقاليد الضرورية التي تبناها مجتمع ما ليساعد على ممارسة هذه الملكة[3].

واللغة كما يراها أبو الفتح عثمان بن جني (ت 392هـ) في الخصائص بقوله: « أما حدها أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم»[4].

عرفها إدوارد سابير في (le langage) 1921 بقوله:« هي وسيلة إنسانية خالصة، وغير غريزية إطلاقا لإيصال الأفكار والانفعالات والرغبات»[5].

أما "أحمد مختار عمر": فاللغة عنده هي كل نطق أو كتابة أو إشارة يعبر بها كل قوم عن مقاصدهم " ومصطفى الغلايين" قال في كتابه ،جامع الدروس: « اللغة هي ألفاظ يعبر بها كل قوم عن مقاصدهم»[6]، لأن اللغة هي الكلام المنطوق لا الكلام المكتوب، هذه العبارة تدلنا إلى معرفة أن أساس اللغة هو الكلام، وتعد مهارة الكلام إحدى المهارات اللغوية الأساسية لأن اللغة في الأصل كلام [7].

النبر:

النبر في اللغة العربية يعني الظهور والبروز، ومنه سمي منبر المسجد لأنه يظهر من يصعد عليه.

أما النبر في ميدان علم الأصوات فيعني النطق بمقطع من مقاطع الكلمة بصورة أوضح من بقية المقاطع المجاورة له وإذا كانت الكلمة تتكون من سلسلة من الأصوات المترابطة المتتابعة، فإن هذه الأصوات

(1) د. نوري جعفر، اللغة والفكر، مكتبة تومي، الرباط، دط،1971، ص 57.
(2) أحمد مختار عمر، علم الدلالة،مكتبة دار العروبة، الكويت، دط، 1983 ، ص 06.
(3) تر: يوئيل يوسف، علم اللغة العام، دار آفاق عربية، بغداد، دط، 1985، ص 27.
(4) ابن جني، الخصائص،دار الشؤون الثقافية، بغداد، ج1، دط، 1990، ص 62.
(5) الدكتور خليفة بوجادي، اللسانيات النظرية دروس وتطبيقات، جامعة سطيف، الجزائر، دط،2012، ص 83.
(6) مصطفى الغلايين، جامع الدروس العربية، بيروت، المكتبة المصرية، 2004، ط1، ص 09.
(7) محمود كامل الناقة، تعليم اللغة العربية للناطقين بلغات أخرى، المملكة العربية السعودية، جامعة أم القرى، دط، دت، ص 151.

تختلف فيما بينها قوة وضعفا في النطق والسمع بحسب طبيعتها ومواقعها وتبعا لهذا فإن المقطع الذي ينطق بصورة أقوى مما يجاوره يسمى مقطعا منبورا [1].

وقد لاحظ علماء الأصوات أن النبر يتطلب لتحقيقه جهدا زائدا في النطق مقارنة بالمقاطع المجاورة له، ولهذا اعتمد بعضهم في تعريفه على هذه الخاصية فاعتبروه إضافة كمية من الطاقة الفسيولوجية لنظام إنتاج الكلام، أو انطباعا من طاقة زائدة في النطق للمنبور ينتج عنها نطق مقطع أعلى وأطول من المقاطع الأخرى في نفس الكلمة [2].

النبر stress عند المحدثين: علو في بعض مقاطع (الكلمة بالقياس إلى المقاطع الأخرى)، يكون مصحوبا أحيانا بارتفاع في درجة pitch وينتج هذا العلو من زيادة اندفاع الهواء الخارج من الرئتين حين يشتد تقلص عضلات القفص الصدري. أما ارتفاع درجة الصوت، فينتج من ازدياد النشاط العضلي في الحنجرة عند نطق المقطع المنبور [3]. وللنبر أنواع هي:

- النبر الرئيس primary stress.

- النبر الثانوي secondry stress.

- النبر الضعيف weaks stress.

ويميز العلماء بين نوعين من اللغات: لغات نبرية ولغات غير نبرية، فاللغات النبرية يشكل فيها النبر فونيما ذا وظيفة تمييزية، أما اللغات غير النبرية فمع أن النبر موجود فيها إلا أنه لا يعد فونيما، إذ لا يميز بين المعاني في الغالب [4].

يعتقد " هنري فليش" أن نبر الكلمة كان مجهولا تماما لدى اللغويين العرب، لأنه لم يجد له اسما بين مصطلحاتهم.

(1) د. مسعود بودوخة، محاضرات في الصوتيات، ص 299.
(2) المرجع نفسه، ص 221.
(3) د. عبد العزيز أحمد علام، علم الأصوات، ص 329-333.
(4) د. مسعود بودوخة، محاضرات في الصوتيات، ص 222.

يظن " برغشتراسر" (في التطور النحوي للغة العربية ص 42): « أنه لا نص نستند عليه في إجابة مسألة كيف حال العربية في هذا الشأن – يعني النبر– ومما يتضح من اللغة نفسها، ومن وزن شعرها أن الضغط لم يوجد فيها أو لم يكد يوجد، وذلك أن اللغة الضاغطة، يكثر فيها حذف الحركات غير المضغوطة، وتقصيرها وتضعيفها ومد الحركات المضغوطة وقد رأينا أن كل هذا نادر في اللغة العربية»[1].

وإذا اعتقد " برغشتراسر" بندرة (النبر) في العربية فإن " كارل بروكلمان" يؤيد وجود نوع من النبر في العربية القديمة، تغلب عليه الموسيقية ويتوقف على كمية المقطع، يسير من مؤخرة الكلمة نحو مقدمتها حتى تقابل مقطعا طويلا، يقف عنده، فإذا لم يكن في الكلمة مقطع طويل فإن النبر يقع على المقطع الأول[2].

أما إنكار معرفة اللغويين العرب للنبر بإدعاء جهلهم لمصطلحه –على رأي " فليش"– فإنه مردود بعدهم الهمز والنبر شيئا واحدا دالا على الضغط،وهو مؤدى توضيح ابن "منظور" صاحب (لسان العرب) لمعنى الهمز بأنه: « الغمز والضغط ومنه الهمز من الكلام لأنه يضغط»[3].

أما " تمام حسان" يرى بأن النبر في الكلام هو فرق ما بين مقررات القاعدة ومطالب السياق وبهذا يصبح النبر في الكلام هو الظاهرة الموقعية، أما النبر في نظام الصرف فهو نبر الكلمة المفردة أو الصيغة المفردة على الأصح وهو نبر صامت صمت القاعدة نفسها وصمت اللغة من بعدها. والنبر بحكم التعريف ازدياد وضوح جزء من أجزاء الكلمة في السمع عن بقية ما حوله من أجزائها. ومادام النبر بحسب هذا التعريف وضوحا سمعيا فإن نسبته إلى الكلمات والصيغ خارج السياق نسبية إلى نظام الصرف اقتضاها التحليل، حيث لا يمكن ادعاء وضوح سمعي في كلمات وصيغ صامتة[4].

تعريف النظرية السياقية:

عرفت مدرسة لندن بما سمي بالمنهج السياقي contextual approoch أو المنهج العلمي operational approoch وكان زعيم هذا الاتجاه firth الذي وضع تأكيدا كبيرا على الوظيفة

(1) د. خليل إبراهيم العطية، في البحث الصوتي عند العرب، منشورات دار الحافظ للنشر، بغداد، دط، 1983، ص 64.
(2) المرجع نفسه، ص 64.
(3) المرجع نفسه، ص 65.
(4) تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 170.

الاجتماعية للغة، كما ضم الاتجاه أسماء مثل: mitchell وsmiclair وmc intoshy وhalliday [1].

ومعنى الكلمة عند أصحاب هذه النظرية (هو استعمالها في اللغة) أو (الطريقة التي تستعمل بها) أو (الدور الذي تؤذيه)، ولهذا يصرح " فيرث" بأن المعنى لا ينكشف إلا من خلال تسييق الوحدة اللغوية أي وصفها في سياقات مختلفة ويقول أصحاب هذه النظرية في شرح وجهة نظرهم: (معظم الوحدات الدلالية لا تقع في مجاورة وحدات أخرى، وإن معاني هذه الوحدات لا يمكن وصفها أو تحديدها إلا بملاحظة الوحدات الأخرى التي تقع مجاورة لها) [2].

وعلى هذا فدراسة معاني الكلمات تتطلب تحليل للسياقات والمواقف التي ترد فيها، حتى ما كان منها غير لغوي ومعنى الكلمة.

مميزات النظرية السياقية:

– اهتمامها بالسياق اللغوي أو اللفظي، أي بيان مجموعة الكلمات التي تنظم معها الكلمة المراد معرفة معناها.

–اهتمامها أيضا ببيان الخصائص النحوية والصرفية واستخدامها في تحديد السياقات التي تقع فيها الكلمة.

– أنها لا تعد الجملة كاملة المعنى إلا إذا طابقت قواعد النحو[3].

في حين يرى " تمام حسان" بأن الأسس التي تتحكم في تحقيق الظواهر السياقية لا يتحتم أن تبنى جميعا على ثقل العملية النطقية بالضرورة وإنما تنبني كذلك على مراعاة أمن اللبس، كما رأينا وعلى الاعتبارات الذوقية في صياغة السياق العربي. فإذا أردنا أن نعبر عن جميع ذلك بعبارة شاملة قلنا إن الأساس الذي يتحكم في تحقق الظواهر السياقية إنما هو: كراهية التقاء صوتين مبنيين يتنافى التقاؤهما مع أمن اللبس أو مع الذوق الصياغي للفصحى [4].

(1) أحمد مختار، علم الدلالة، عالم الكتب، القاهرة، دط، 2006، ص 53.

(2) المرجع نفسه، ص 54.

(3) فريد عوض حيدر، علم الدلالة، (دراسة نظرية وتطبيقية)، القاهرة، مكتب الآداب، دط، 2005، ص 233.

(4) تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، 2009القاهرة، ط6، ص 223.

المعنى الوظيفي:

1– الدلالة الصوتية:

يعتمد تحديد المعنى وتوضيحه على خواص صوتية معينة، سواء أكان على مستوى المعجم أو السيمانتيك semantics.

ومثال المعنى الوظيفي المستفاد من الدلالة الصوتية، هو التمييز بين الكلمات حيث أن كل تغير صوتي يتبعه تغير دلالي، سواء أكان هذا في التغير الدلالي مباشرة مثل المعنى المعجمي في مثل: "قال" حين نغير الوحدة الصوتية phoneme (ق) بوحدة صوتية أخرى (ن) لتصبح الكلمة "نال" والفرق واضح بين معنى الكلمتين على مستوى المعجم[1].

وقد يكون للتغير الصوتي أثر في التغير الدلالي، ولكن بصورة غير مباشرة، فحين تؤثر الوحدات الصوتية في الوحدات الصرفية فإن ذلك يؤثر في المعنى مثل: الهمزة: تحول الفعل اللازم إلى فعل متعد مثل سجد–أسجد، فهم–أفهم، وهنا تغيرت الصيغة الصرفية مما أدى إلى تغير في الدلالة كذلك التنغيم intonation له دور هام في التفريق بين أنماط الجمل، فيمكن أن نفرق بين الجملة الاستفهامية والاثباتية بواسطة التنغيم ومثال ذلك قول الله تعالى في سورة يوسف: « قالوا جزاؤه من وجد في رحله فهو جزاؤه » يوسف/75.

فلا شك أن تنغيم جملة «قالوا جزاؤه» بنغمة الاستفهام، وجملة: « من وجد في رحله فهو جزاؤه» بنغمة التقرير. سيقرب معنى الآية إلى الأذهان ويكشف مضمونها[2].

2– الدلالة الصرفية:

الوحدة الصرفية marpheme لها تأثير مباشر على المعنى، فمثلا تختلف دلالة صيغة اسم الفاعل عن دلالة اسم المفعول وكلاهما يختلف عن دلالة صيغة المبالغة: "قائل، مقول، قَوال" هذا على مستوى المعجم كذلك تؤثر الصيغ الصرفية على التركيب مما يؤثر على المعاني النحوية وبالتالي على المعنى

(1) د.كمال بشير، دراسات في علم المعاني، الدار العربية للكتاب، تونس، دط، 1988، ص 109.

(2) د. أحمد مختار عمر، علم الدلالة، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، دط، 1998، ص 13.

العام؛ مثل اكتفاء الفعل اللازم بفاعله فإذا استعملنا صيغة فعل متعد فإن الفعل يتعدى إلى مفعول ولا يكتفي بفاعله، والفرق واضح في المعنى بين الفعل اللازم والمتعدي في مثل: قام محمد، أقام محمد ندوة. والصيغ الصرفية كثيرة ومتنوعة وليس هذا مجال حصرها[1].

3– الدلالة النحوية:

الدلالة النحوية مرتبطة بتغيير مواقع الكلمات في الجملة، فتغير الوظيفة النحوية يتبعه تغير في المعنى، فجملة: الرجل يعاتب المرأة، تختلف في المعنى عن المرأة تعاتب الرجل، وهذا التغير في المعنى ناشئ عن تغير مواقع الكلمات أو تغير الوظيفة النحوية. « والمعنى الوظيفي بصوره الثلاث المتقدمة (الصوتية الصرفية، النحوية) هو معنى الجزء التحليلي الذي يخضع للضبط والتقعيد، فالأصوات تخضع لقعيد سلوكها، إدغاما وإخفاء وإقلابا...والعناصر الصرفية تخضع لقواعد الصرف، كما تخضع العناصر النحوية لقواعد النحو»[2].

أما "تمام حسان" فيرى تعدد المعنى الوظيفي للمبنى الواحد فيقول: « والفكرة الهامة التي أردت أن أسجلها تحت هذا العنوان أن المعاني الوظيفية التي تعبر عنها المباني الصرفية هي بطبيعتها تتسم بالتعدد والاحتمال، فالمبنى الصرفي الواحد صالح لأن يعبر عن أكثر من معنى واحد مادام غير متحقق بعلامة ما في سياق ما تحقق المعنى بعلامة أصبح نصا في معنى واحد بعينه تحدده القرائن اللفظية والمعنوية والحالية على السواء»[3].

علم الأصوات:

تحديد المفهوم:

هو مصطلح لغوي معاصر، وضع لمقابلة مصطلحات أجنبية كالمصطلح الإنجليزي (phonetics) والفرنسي (phonetique) والألماني (phontiks) وهذه المصطلحات منقولة

(1) د. أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص 16.

(2) ينظر: د إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، ص 14، د. تمام حسان، اللغة العربية (معناها ومبناها)، ص 359.

(3) د. تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 163.

عن الكلمة اليونانية(phonetikos) والمؤلفة من الكلمة (phone) وهي تعني صوتا واللاحقة (ikos) وهي تفيد الفن أو العلم.

وقد حدد اللغويان " ماريو باي" و" فرنك غينور" علم الأصوات بأنه: « علم دراسة الأصوات وتحليلها وتصنيفها متضمنا علم دراسة إنتاجها وانتقالها وإدراكها»[1].

وبهذا يكون العلمان قد بينا ما ينبغي أن يقوم بها الأصواتي في دراسته للغة من تعرف على أصواتها، والقيام بحصرها، وتحديد أدق الفروق بينها، كما حدد الجوانب الثلاثة التي يدرسها علم الأصوات وهي:

1- إحداث الصوت.

2- خروج الصوت من فم المتكلم واندفاع موجاته نحو أذن السامع.

3- التقاط الأذن للصوت وإشاراته ورموزه.

ويختص بدراسة كل مرحلة من هذه المراحل فرع من فروع علم الأصوات.

لقد أورد في هذا المنحى اللغويان" هارتمان" و" ستورك" تعريفان لعلم الأصوات بأنه: « دراسة عمليات الكلام متضمنة التشريح والأعصاب وأمراض الكلام وإدراكها، وهو علم صرف لا يدرس في ضوء لغة معينة ولكنه ذو تطبيقات عملية كثيرة كما هو الحال في التدوين الصوتي، تعليم اللغات وعلاج أمراض الكلام، وبعض الأصواتيين يعتبرونه خارجا عن جوهر علم اللغة بالمعنى الدقيق،ولكن معظمهم يعدونه من علم اللغة، إذ المفاهيم اللغوية في علم الأصوات متضمنة في دراسة الأنظمة الصوتية للغات معينة وهي جانب من علم وظائف الأصوات»[2].

(1) محاضرات علم الأصوات وفروعه، كلية الآداب واللغات، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة 8 ماي 1945، 2011-2012 دروس رقم 03، تاريخ،4-2-2012.

(2) المرجع نفسه.

علم وظائف الأصوات:

علم وظائف الأصوات مصطلح لغوي معاصر وضع لمقابلة المصطلح الإنجليزي أو الفرنسي (phonology, phonologie) وقد وضع المصطلح العربي اللغويان: " محمد أحمد أبو الفرج" و"صالح القرمادي" في كتابين لهما طبعا سنة 1966 وهما على التوالي: (مقدمة لدراسة فقه اللغة) و(ودروس في علم أصوات العربية) والثاني هو ترجمة لمؤلف المستشرق الفرنسي " جان كانتينو"[1].

يعرف "تمام حسان" علم الأصوات: « بأنه عملية لموضوع مدرك بالحواس لأن حاسة النظر ترى من حركات الجهاز النطقي، حركة الشفتين والفك الأسفل وبعض حركات اللسان ثم ترى كذلك بعض الحركات المصاحبة لهذه الحركات العضوية فتميز انحباس الهواء وتسريحه بعد انحباسه واحتكاكه بأعضاء الجهاز النطقي بسبب تطبيق المجرى عند نقطة معينة من هذا الجهاز»[2].

تعريف المعنى:

مصطلح المعنى هو أكثر المصطلحات التي اختلف في تعريفها ويرجع ذلك إلى اختلاف اهتمامات الدارسين له وتعدد ميادين بحوثهم. بالإضافة إلى كثرة المصطلحات المستعملة في هذا المجال والمرتبطة به.

ومصطلح المعنى في كلام النحويين لم يكن واحدا، ومن ذلك أنهم كانوا يقصدون به المعنى الصرفي وأحيانا أخرى المعنى الدلالي بصفة عامة، وأحيانا ثالثة كانوا يقصدون به المعنى النحوي، أي وظيفة الكلمة في الجملة كالفاعلية والمفعولية والإضافة.

والواضح أن جل حديثهم الصريح عن المعنى كان بهذا القصد، ومن هذا قول ابن جني" عن الإعراب إنه: « الإبانة عن المعاني بالألفاظ، ألا ترى أنك إذا سمعت: أكرم سعيد أباه، وشكر سعيدا أبوه، علمت برفع أحدهما ونصب الآخر، الفاعل من المفعول، ولو كان الكلام شرحا واحدا لاستبهم أحدهم من صاحبه»[3].

(1) محاضرات علم الأصوات.

(2) تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 48.

(3) ابن جني، الخصائص، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ج1، دط، 1990، ص 36.

ويتصل بحديث النحاة أيضا عن المعنى أننا نجد تقسيما مهما للدلالة عند" ابن جني" كذلك يرى فيه أن الدلالات ثلاث: لفظية كدلالة (قام) بلفظه على مصدره، وصناعية كدلالة (قام) أيضا بصيغته على الزمن الماضي، ومعنوية كدلالة معنى هذا الفعل على ضرورة وجود فاعل[1].

تعريف الحذف:

أ– الحذف في اللغة: القطع والإسقاط، جاء في الصحاح: « حذف الشيء إسقاطه يقال: حذفت من شعري ومن دنب الدابة أي أخذت...، وحذفت رأسه بالسيف، إذا ضربته فقطعت منه قطعة... [2] وفي لسان العرب: حذف الشيء يحذفه ، حذف قطعه من طرفه والحجام يحذف الشعر من ذلك ... والحذف الرمي عن جانب والضرب»[3].

ب– الحذف في الاصطلاح: إذا ما حاولنا البحث عن دلالة المصطلح الحذف عند علماء العربية نجد أن جل العلماء من نحاة وبلاغيين – وخاصة القدماء– قد اعتنوا بدراسة هذه الظاهرة، ولكن بعضهم خلط بين مصطلحي الحذف والإضمار، وقد أشار" أبو حيان الأندلسي" إلى ذلك حين قال: « وهو موجود في اصطلاح النحويين، أعني أن يسمى الحذف إضمارا»[4].

وقال" الشهاب الخفاجي" في حاشيته على تفسير "البيضاوي": « وقد يستعمل كل منهما بمعنى الآخر كما يعلم بالاستقراء»[5].

إلا أن بعض النحويين تنسبه إلى ضرورة التفريق بين الحذف والإضمار؛ ومنهم " أبو الفارسي" حيث قال: « وقد يحذف حرف الجر، فيصل الفعل إلى الاسم المحذوف به، وذلك نحو: الله لأفعلن، وربما أضمر حرف الجر فقيل:اللهِ لأفعلن».

(1) ابن جني، الخصائص، ص 100.

(2) أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تح: إميل بديع يعقوب محمد نبيل طريقي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1999، ص 120.

(3) ابن منظور، لسن العرب، تح: يوسف خياط، دار النشر بيروت، دط، دت، ص 40.

(4) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، تح: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، دط، 2002، ص 643.

(5) حاشية الخفاجي على تفسير البيضاوي المسماة: عناية القاضي وكفاية الراضي، مج 08.

قال " عبد القاهر الجرجاني":« هو باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسحر، فإنك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة، وتجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتم ما تكون بيان إذا لم تبن»[1].

كما يعرف " تمام حسان" الحذف في كتابه اللغة العربية معناها ومبناها: « هو الفارق بين مفردات النظام اللغوي وبين مطالب السياق الكلامي الاستعمالي»[2].

تعريف الحرف:

قسم اللغويون القدماء الكلم العربي إلى ثلاثة أقسام: اسم وفعل وحرف، أما الحرف فيكاد اللغويون لا يتفقون على معنى محدد له، " فسيبويه" يرى أنه جاء لمعنى يختلف عن المعنى الذي جاء له كل الاسم والفعل، يقول: « وأما ما جاء لمعنى وليس باسم ولا فعل فنحو: ثم، وسوف، وواو القسم، ولام الإضافة، ونحو هذا »[3].

وقد بقيت فكرة" سيبويه" حول الحرف هي المعروفة عند النحاة من بعده إلى أن شاع بين النحويين ما رفعه " أبو الأسود الدؤلي" – ت 690 هـ- إلى "الإمام علي" رضي الله عنه من تحديد لكل من الاسم والفعل والحرف، جاء في بعض النصوص أن الحرف « ما أنبأ معنى ليس باسم ولا فعل» وفي بعضها « والحرف ما أوجد معنى في غيره»[4]. وقد صار التعريف الشائع بين النحاة مأخوذ من ذلك أي (الحرف ما دل على معنى في غيره).

عند" الزمخشري"- ت 538 هـ- فقد عرفه بأنه: « ما دل على معنى في غيره، ومن ثم لم ينفك من اسم وفعل يصحبه إلا في مواضع مخصوصة حذف فيها الفعل واقتصر على الحرف فجرى مجرى النائب»[5].

(1) عبد القاهر بن عبد الرحمان محمد الجرجاني، دلائل الإعجاز، تح: محمود محمد شاكر، أبو فهر، مكتبة الخانجي، مج 01، دط، د ت ص 121.

(2) تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 285.

(3) سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام هارون، ط2، دت، ص 12.

(4) ابن الحاجب، الإيضاح، شرح علي المفصل للزمخشري، مخطوط بدار الكتاب المصرية برقم 1855، الورقة الثالثة.

(5) الزمخشري، المفصل في علم اللغة العربية، دار مصر، دط، 1937، ص 273.

ولقد أدى سوء فهم بعض المحدثين لمفهوم الحرف عند القدماء باعتباره أحد أجزاء الكلام إلى تقديم أنموذج جديد لتقسيم الكلم العربي، فدعا الدكتور" تمام حسان" إلى تقسمه إلى سبعة.

أما الحرف عند " تمام" هو: « الحرف جزء من تحليل اللغة، والحرف الذي يحل محل الآخر يسمى مقابلا استبداليا، أو substitution counter لهذا الحرف الآخر.

تعريف الدلالة الصرفية:

تتمثل هذه الدلالة فيما تؤديه الزيادات الصرفية من معان مضاف إليها معنى الجذر المعجمي، فلو قيل: مرض الطبيب الرجل لكان المعنى المتعين من هذا الفعل مرض مؤتلفا من معنى الجذر مضاف إليه دلالة هذه الصيغة التي تفيد القيام على المرض في هذا المقام[1].

وهكذا يتبين أن لهذه القوالب الصرفية دورا في تقديم جزء من المعنى، وقد يحدث في بعض الأحيان أن تختلف هذه القوالب الصرفية دون أن يكون هذا مقضيا إلى اختلاف في المعنى، ومن ذلك مجيء صيغة فعل وأفعل " بمعنى واحد" في بعض الأحيان ويقول سلكته وأسلكته، قال الله عز وجل:(مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرَ)[2].

مفهوم الإعلال:

هو ذلك التغيير – بالقلب أو الحذف أو الإسكان- الذي يعتري أحد أحرف العلة الثلاثة (الألف، والواو والياء) ومعها الهمزة، كأن تقول مثلا:إن (باع) أصلها (بَوَعَ) فقلبت الياء ألف، أو كقولنا: إن (صائم) أصلها (صاوم) فقلبت الواو همزة، وكذلك القول: بأن (آمن) أصلها أَأْمن، فقلبت الهمزة الثانية ألف...

ويرى "شارح الشافية" أنه لا يقال لتغيير الهمزة بأحد الثلاثة: إعلال، بل يقال إنه تخفيف [3].

(1) ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم، أدب الكتاب، شرح علي فاعور، دار الكتب العلمية، لبنان، ج1، دط، 1988، ص 283.

(2) ابن فارس، أبو الحسن أحمد، الصاحبي في فقه اللغة العربية وسائلها وسنن العرب وكلامها، تحقيق عمر الفاروق الطباع، مكتبة المعارف بيروت، ج1،ط1، 1993، ص 203.

(3) شعبان صلاح، الإعلال والإبدال في الكلمة العربية، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، دط، دت، ص 05.

أما " تمام حسان" فيرى بأن العلة هي: « ما كان من هذه الأصوات العربية واقعا موقع العلل مؤديا وظيفتها نسب إلى حرف علة وهي الفتحة، والكسرة، والضمة،ثم الألف والياء والواو التي تمد»[1].

المبحث الثاني: الدرس اللغوي والنحوي عند – تمام حسان–

الدرس اللغوي والنحوي عند تمام حسان:

إن النحو بمثابة القلب النابض للغة العربية، ولذلك اهتم به القدامى وسخروا له العناية الكبيرة في كتبهم باعتباره يحفظ اللغة، ويجعلها سليمة من خطر اللحن، في حين نرى النحويين المحدثين الذين سلكوا مسلك القدامى في أمثال (سيبويه والخليل...) وقد وجدوا المتعلمين والناشئة يعانون من صعوبة بعض ففكروا في تيسير ما صعب فهمه؛ وهذا من خلال اجتهادهم وجهودهم ولكل نحوي طريقته في الاجتهاد؛ إما تبسيط أو تلخيص أو حذف لبعض الأحكام دون المساس بجوهر اللغة العربية[2].

ومن أمثال الذين حاولوا وقدموا للدرس اللغوي باعا وعلما زاد من بسطة النحو العربي منهم(ابن مضاء القرطبي) في " الرد على النحاة"، (إبراهيم مصطفى) في " إحياء النحو" أما أهم القضايا التي درسها اللغوي "تمام حسان" والتي بلغت غايتها في الدرس اللغوي والنحوي فنذكر منها مايلي:

1– قضية المبنى والمعنى:

أشار " تمام حسان" في محاولته لإعادة وصف قواعد اللغة العربية وصفا جديدا زاوج فيه بين **المبنى والمعنى** فرأى أن تسقط نظرية العامل وأن تقام القرائن المعنوية واللفظية مقامها ويعنى بالقرائن النحوية: الإسناد والتعدي والغائية والمعية والظرفية والتقوية والملابس والتفسير وإخراج الخلاف والنسب والتبعية، وبالقرائن اللفظية: العلامة الإعرابية والرتبة والصيغة والمطابقة والربط والتضام والأداة والتنغيم وكان عمل " تمام" على نحو ما رده فعل لما حصل عند المتأخرين من نحاة العربية من هيمنة جانب واحد من نظرية العامل وهو الحركة الإعرابية [3].

(1) تمام حسان عمر، اللغة العربية معناها ومبناها،عالم الكتب، القاهرة، ط3، 1418هـ، 1998م، ص 245.

(2) ينظر: وليد عاطف الأنصاري ، نظرية العامل في النحو العربي عرضا ونقدا، دار الكتاب الثقافي، إربد، الأردن، ط2، 2006 ص145.

(3) غالب فاضل المطلبي، ظاهرة الإعراب في العربية مدخل فيلولوجي، دار كنوز المعرفة العلمية، عمان، ط1، 2009، ص 142.

وأيضا فيما يخص محاولة " تمام حسان" فهو يرفض العامل الذي قال به النحاة، ويرى أنه لا عامل في النحو، فإذا كان الفاعل مرفوعا مثلا فلأن العرف ربط بين فكرتي الفاعلية والرفع، فالمقصود من أي حركة إعرابية هو الربط بينها وبين معنى وظيفي خاص [1].

ثم يظهر كتابه (اللغة العربية معناها ومبناها) وفيه نظرية آراء أن تكون بديلا عن نظرية العامل ويمكن تلخيص هذه النظرية بما يلي: [2].

إن المعاني النحوية الخاصة، أو معاني الأبواب المفردة كالفاعلية والمفعولية والإضافة... تحتاج إلى مجموعة من العلاقات التي تربط بينها حتى تكون صالحة عند تركيبها لبيان المراد منها وذلك كعلاقة الإسناد والتخصيص والنسبة والتبعية.

ثم يفصل لنا " تمام حسان" في شأن هذه العلاقات أو القرائن المعنوية كما يلي: [3]

أ– علاقة الإسناد هي العلاقة الرابطة بين المبتدأ والخبر، ثم بين الفعل والفاعل أو نائبه.

ب– علاقة التخصيص هي علاقة سياقية كبرى أو قرينة معنوية كبرى تتفرع عنها قرائن معنوية أخص منها: قرينة التعدية وتدل على المفعول به، وقرينة الغائية وتدل على المفعول لأجله، وقرينة المعية وتدل على المفعول معه، وقرينة الظرفية وتدل على المفعول فيه، وقرينة التحديد والتوكيد وتدل على المفعول المطلق وقرينة الملابسة وتدل على الحال، وقرينة التفسير وتدل على التمييز.

ج– قرينة النسبة وهي قيد عام على علاقة الإسناد كما بسط فيها.

ولهذا نجد " تمام حسان" يسمي القرائن المعنوية واللفظية قرائن التعليق ويشير إلى أنه أخذ مصطلح "التعليق" من " عبد القاهر الجرجاني" فيقول: « وأما أخطر شيء تكلم فيه "عبد القاهر" على الإطلاق فلم يكن النظم ولا البناء ولا الترتيب، وإنما كان " التعليق" وقصد به في زعمي إنشاء العلاقات بين المعاني

(1) المرجع السابق، ص 143.

(2) ينظر: وليد عاطف الأنصاري ، نظرية العامل في النحو العربي عرضا ونقدا، ص 147.

(3) المرجع نفسه، ص 148.

النحوية بواسطة ما يسمى القرائن اللفظية والمعنوية والحالية لأنه من المعروف أن القرائن اللفظية والمعنوية هي الأمر الأساسي الدال على المعنى الوظيفي» [1].

ومن جانب آخر يتبادر إلى أذهاننا سؤال مفاده: هل العلامة الإعرابية قرينة غير كافية لتحديد المعنى؟.

«ومن اللافت للنظر أن العلامة الإعرابية لا تعني وجود العامل النحوي عند " تمام حسان"، فقد ألغى العامل وانضمت العلامة في سلسلة القرائن المكلفة بالبحث عن المعنى، فهي لا ترتبط بالتركيب إلا من جهة المعنى، وبهذا يكون قد حول أول مسار للنحو العربي وهو العلامة الإعرابية من الاتجاه الشكلي إلى الاتجاه المعنوي، حيث أبعدها عن التفسير السطحي الذي وضعها فيه النحاة، فهذا التحويل لإخراج النحو من المنهج المعياري إلى المنهج الوصفي الذي اتسم به الدراسات العربية الأولى ودعت إليه الدراسات الحديثة »[2].

ومن ثمة نلحظ أن جل الدراسات وخاصة الحديثة منها درست العلامة الإعرابية دراسة دقيقة لتيسير سبل فهم القاعدة النحوية بسهولة ويسر.

«وقف " تمام" كثيرا عند القرنية الإعرابية وأبان طريق الوصف والتحليل القائم على استحضار النصوص المختلفة من القرآن وكلام العرب جوانب القصور ومن أمثلة ما أورده نذكر: [3]

1- خرق الثوب المسمار، فالتمييز بين الفاعل والمفعول به كان بالاعتماد على قرينة الإسناد فالخرق لا يسند للثوب وإنما للمسمار.

2- حجر ضرب خرب، وهو يظهر ما أسماه العرب الجر بالمجاورة، أو قرينة التبعية التي أغنت عن طريق المطابقة في الإعراب.

3- ونظر في قوله تعالى: « وَعَلِيَهُمْ ثِيَابُ سُنْدُسٍ خُضْرٌ »[4]، وتوصل إلى أن خضر جرت على التبعية وهو إعراب دعت إليه أسباب جمالية بحتة لا علاقة لها بالمعنى الوظيفي، وذهب "ابن خالويه" إلى أن هذه الآية

(1) وليد عاطف الأنصاري ، نظرية العامل في النحو العربي عرضا ونقدا، ص 148.
(2) دليلة مزوز، الأحكام النحوية بين النحاة وعلماء الدلالة ، دراسة تحليلية نقدية، عالم الكتب الحديث، 2011إربد الأردن، ص276.
(3) المرجع نفسه، ص 276.
(4) الإنسان، الآية 21.

قرئت بوجهين بالرفع والخفض، فأما وجه الرفع: « وَعَلَيْهِمْ ثِيَابُ سُنْدُسٍ خُضْرٌ » جعل الخضر نعتا للثياب وأما وجه الجر، فهو نعت ل" سندس" وهي قراءة الجمهور »[1].

ومما سبق نلحظ بأن طابع الحيز بين الافتقار والاختصاص والمناسبة النحوية والمعجمية وأن "تمام حسان" أكد أن الافتقار يعني أن لفظا ما لا يستقل بالإفادة ولا يوقف عليه في الكلام غالبا وإنما يتطلب في حيزه لفظا آخر لا غنى له عنه وهذه هي السمة المشتركة بين الألفاظ الدالة على معنى عام حقه أن يؤدي بالحرف وهذا يدل على أن قرينة التضام بارزة في الدرس العربي لدى النحاة[2].

درس " تمام حسان" المبنى أو البنية وقال: « كل ما أفاد معنى لغويا فهو مبنى ولو كان حرف زائد لمعنى أو حرف من حروف المعاني أو ضمير شخص أو إشارة أو موصولا أو أداة أو صيغة صرفية أو نمط من أنماط الجمل، أو ما زاد من الحروف لغير معنى –كألف فاعل وواو مفعول– فلا يعد من المباني، وقد درج النحاة على إضافة المعنى إلى المبنى فقالوا: تاء الافتعال، وهاء التشبيه، ونون التوكيد وسين الاستقبال وضمير الغيبة وصيغة المضارع كما وصفوا المبنى بقولهم الدال على كذا كقولهم: السين والتاء الدالة على الطلب وانفعل الدالة على المطاوعة وافتعل الدالة على الاتحاد[3]، إذا نظرنا إلى عبارة "فسيكفيكهم" وجدنا الفاء تدل بحسب ما قبلها، ثم وجدنا سين الاستقبال، وياء المضارعة وكاف المخاطب، وهم الدالة على الغائبين، وكل هذه مباني تتكون منها العبارة»[4].

وضح "تمام" الخلاف بين علماء البصرة والكوفة وبين أصول بصرية التي لا يرضاها الكوفيون منها: [5]

1– المصير إلى ما له نظير في كلامهم أولى من المصير إلى ما ليس له نظير مثل استكان.

2– حذف ما لا معنى له أولى.

3– لا يجوز الجمع بين علامتي تأنيث.

4– لا يجوز إضافة الشيء إلى نفسه.

(1) دليلة مزوز، الأحكام النحوية بين النحاة وعلماء الدلالة ، ص 276.

(2) تمام حسان، الخلاصة النحوية، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2000، ص 80.

(3) البيان في روائع القرآن، دراسة لغوية وأسلوبية للنص القرآني، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 1413 هـ، 1993 م، ص 05.

(4) المرجع نفسه، ص 05.

(5) محمد خان، مدخل إلى أصول النحو، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، دط، د ت، ص 37.

5- إذا ركب الحرفان بطل عمل كل منهما منفردا.

6- كل شيء خرج عن بابه زال تمكنه.

7- لا يجوز رد الشيء إلى غير أصل.

8- الأصل في الأسماء ألا تعمل، وعمل اسم الفاعل مثلا يعتبر فرعا.

9- يجري الشيء مجرى الشيء إذا شابهه من وجهين مثل معاش ومزورات.

10- المعمول لا يقع إلى حيث يقع العامل.

وهناك أصول كوفية يرفضها البصريون[1] منها:

1- كثرة الاستعمال تجيز ترك القياس والخروج عن الأصل.

2- الخلاف يعمل النصب، مثل النصب على الاختصاص.

3- كل ما جاز أن يكون صفة للنكرة جاز أن يكون حالا للمعرفة.

4- حروف الحروف كلها أصلية مثل في (ما) أو الياء في (في).

5- الحذف لا يكون في الحرف.

ومن ثمة فالخلاف متواصل بينهما، ولهذا نجد تقييم " تمام حسان" يقسم القرائن النحوية في إطار محاولته استقراء القرائن الكاشفة عن المعنى النحوي إلى قسمين هما:

أولا:قرائن معنوية: وهي تشمل:

1- **الإسناد**: " وهو علاقة المبتدأ بالخبر، والفعل بفاعله، والفعل بنائب فاعله، والوصف المعتمد بفاعله أو نائب فاعله، وبعض الخوالف بضمائرها".

(1) محمد خان، مدخل إلى أصول النحو، ص 37.

2- **التخصيص**: وهو علاقة سياقية كبرى، وإن شئت فقل: قرينة معنوية كبرى تتفرع عنها قرائن معنوية أخص منها على النحو الآتي: [1]

القرينة	المعنى الذي تدل عليه
التعدية	المفعول به
الغائية	وهي تشمل المفعول لأجله والمضارع بعد اللام. غائية العلة وغائية المدى وكي والفاء ولن
المعية	المفعول به والمضارع بعد الواو
الظرفية	المفعول به
التحديد والتوكيد	المفعول المطلق
الملابسة	الحال
التفسير	التمييز
الإخراج	الاستثناء
المخالفة	الاختصاص وبعض المعاني الأخرى

ثانيا: قرائن لفظية: وهي: [2]

1- العلامة الإعرابية.

2- الرتبة.

3- مبنى الصيغة.

4- المطابقة.

5- الربط.

6- التضام: ويقصد به أحد الوجهين:

(1) محمد محمد يونس علي، المعنى وظلال المعنى، دار المدار الإسلامي، ليبيا، ط2، 2007، ص 319.

(2) ينظر: المرجع نفسه، ص 320.

أ- الطرق الممكنة في وصف جملة ما، فتختلف طريقة منها على الأخرى تقديما وتأخيرا وفصلا ووصلا وهلم جرا" ويسمي " تمام" هذا النوع من التضام (التوارد)، وقد أغفله بحجة أم هو أقرب إلى اهتمام دراسة الأساليب التركيبية منه إلى دراسة العلاقات النحوية والقرائن اللفظية.

ب- " لن يستلزم أحد العنصرين التحليلين النحويين عنصرا آخر، فيسمى التضام أو (التلازم) أو يتنافى معه فلا يلتقي به ويسمى هذا (التنافي)".

7- الأداة.

8- النغمة أو التنغيم.

كما نشير هنا إلى جهود " تمام حسان" في تطوير مفهومي الجملة والوحدة الإسنادية الوظيفية «فقد أقدم على تأسيس نظرية جديدة، يقع على عاتقها تخليص النحو العربي من نظرية العامل الشكلية المصطنعة من طرف النحاة حسب رأيه، وقد دعا في مسعاه إلى التعويل على نظرية القرائن اللفظية والمعنوية التي ينبغي لها أن تتضافر فلئن كان " تمام حسان" قد رام من خلال هذه النظرية، فقد نهج منهجا آخر في تقسيم الكلمة من خلال قناعته باضطراب النحاة القدامى في تقسيم الكلام فيقول:"ولقد قسم النحاة القدامى الكلمات على أسس لم يذكروها لنا، وإنما آمنوا بنتيجة هذا التقسيم على نحو اسم، فعل، حرف"» [1].

ولهذا أورد " تمام" أساسا رأى أنه يمكن أن ينبني عليها تقسيم الكلمات فعقد فصلا تحدث فيه عن سبعة أقسام وهي: الاسم، الصفة، الفعل، الضمير، الخالفة، الظرف، الأداة.

ولكنه حينما أدرك صعوبة ذلك على الباحث وضع الأسس الشكلية و الوظيفة التي يمكن أن ينبني عليها هذا التقسيم فأطلق على الشكلية منها اسم المباني وعلى الوظيفية اسم المعاني وأكد أن التقسيم بين أقسام الكلم في أمثل طرقه، ينبغي أن يتم على أساس من الاعتبارين معا المباني والمعاني[2].

لقد دعا " تمام" إلى التقسيم السباعي للكلمة على الرغم من أنه يعترف للنحاة القدامى بحسن اختيارهم المبدأ من حيث تقسيمهم الثلاثي لها، والحق أن نحاتنا العرب لما كان اعتمادهم للإسناد معيارا

(1) رابح بومعزة، الجملة والوحدة الإسنادية الوظيفية في النحو العربي، دار ومؤسسة رسلان، سوريا، دط، 2009، ص 33.
(2) محمد علي عبد الكريم الرديني، مباحث لغوية، دار الهدى، الجزائر، دط، 2009، ص 151-152.

جوهريا لتقسيم أقسام الكلمة فقالوا: " الكلمة إن لم تكن ركنا للإسناد فهي حرف" وإن كانت ركنا له فإن قبلت الإسناد بطرفيه فهي اسم وإلا فعل، وقد قسم " تمام" في كتابه "اللغة العربية معناها ومبناها" الجملة ووضح منهجها العام [1].

وضح "محمد علي عبد الكريم الرديني" أساسا مهما أن "تمام حسان" آراؤه كانت منبعثة من المنهج الوصفي الذي يعتبر كل دراسة لغوية موضوعها المعنى، والذي يبرز سياق الكلام بوضوح، إضافة على ذلك كيفية ارتباطه بأشكال التعبير المختلفة؛ إذ الارتباط بين الشكل والوظيفة في نظر هذا المنهج هو اللغة وبواسطته تتصل وترتبط وتكون علاقة قائمة بين المعنى والمبنى [2].

ومن جهة أخرى نجد المبنى أو ما يطلق عليه قرينة البنية عند "تمام حسان" والتي تندرج هذه الأخيرة تحت موضوع علم الصرف، فيشتمل على جملة الموضوعات الخاصة ببنية الكلمة المفردة، وهنا نحن بصدد دراسة أقسام الكلم والجمود والاشتقاق[3].

1– أقسام الكلم: نقول "شجر" حين نعني الكثير من الأشجار، أما الواحدة فهي "شجرة" بالتاء الدالة على الوحدة وكذلك نقول: " عنب" و "عنبة" "وكلم" "وكلمة" فنقصد بالكلم عدد من الكلمات ففي هذا السياق نطرح سؤالا: لماذا نقسم الكلم وما الفائدة التي نجنيها من هذا التقسيم؟.

ونجيب على أننا عند محاولة التقسيم نجد أن الكلمة تتفق أو تختلف في صورتها ووظائفها ومواقعها في السياق، وهناك طرق تغيرها لذلك ما اتفق منها في الصورة أو الوظيفة[4].

2– الجمود والإشتقاق: يختلف معنى الجمود بالنسبة للأسماء عنه بالنسبة للأفعال، فالجامد من الأسماء ما لم يؤخذ من غيره فلا تقوم علاقة لفظية بينه وبين غيره من حيث حروفه الأصلية وعكسه المشتق الذي ينتمي إلى أصل اشتقاقي يجمع بينه وبين عدد من الألفاظ والذي يشترك معه حروفه الأصلية ويقترب نوعا ما مقتربا من معناه، ولكن يختلف معه في الصيغة الصرفية فلو نظرنا إلى ألفاظ كرجل وماء

(1) ينظر: رابح بومعزة، الجملة والوحدة الإسنادية الوظيفية في النحو العربي، ص 34–35.
(2) محمد علي عبد الكريم الرديني، مباحث لغوية، ص 153.
(3) تمام حسان، الخلاصة النحوية، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2000، ص 39.
(4) ينظر: تمام حسان، الخلاصة النحوية، 2000، ص 40.

وتراب...وجدناها منقطعة الرحم اللفظية بعناصر كان يمكن أن تشاركها في حروفها الأصلية وهذا الذي درسه صاحب كتاب"الخلاصة النحوية"[1].

إن النظام الصرفي للغة العربية يؤكد بوجود نوعين من المباني هما: [2]

1– مباني التقسيم: وهي الاسم والصفة والفعل والضمير والخالفة والظرف والأداة وهذه بالدرجة الأولى أصول اشتقاقية.

2– مباني التصريف: والمتمثلة في صور التعابير الآتية:

– الشخص: والمقصود به التكلم والخطاب والغيبة.

– العدد: والمقصود به الإفراد والتثنية والجمع.

– النوع: المقصود به التذكير والتأنيث.

وبما أن قضايا "تمام حسان" تكاد تكون ذات وحدة عضوية، بمعنى آخر لا نستطيع الفصل بين قضايا متعددة، وهذا ما يؤكد جنوح النحاة إلى المبنى في دراستهم للغة، تقسيمهم لمستويات التحليل اللغوي إلى ثلاثة أقسام [3]:

– **دراسة الأصوات**: وصفوا مخارجها وصفاتها: الإدغام والقلب والجهر والهمس.

– **دراسة الصرف**: عنوا فيها بالأصول والزوائد والمشتق والجامد، الإعلال، الإبدال، القلب والحذف.

– **دراسة النحو**: درسوا تقسيم الكلم، وبينوا الأبواب النحوية داخل الجملة، والمعاني الوظيفية التي تؤديها بعض العناصر اللغوية (التذكير والتأنيث، التعريف والتنكير، الإفراد والتثنية...)

وعليه فإن "علم الأصوات" عند "تمام حسان" « دراسة عملية لموضوع مدرك بالحواس، لأن حاسة النظر ترى من مدركات الجهاز النطقي حركة الشفتين والفك الأسفل وبعض حركات اللسان ثم ترى كذلك

(1) ينظر: المرجع السابق، ص 41.

(2) تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 132-133.

(3) بلقاسم منصوري، الآراء النحوية في كتاب اللغة العربية معناها ومبناها، دراسة وصفية تحليلية، رسالة ماجيستير، كلية الآداب واللغات، جامعة مولود معمري، تيزي وزو،2013 ، ص 36.

بعض الحركات المصاحبة التي تقوم بها عضلات الوجه؛ وحاسة السمع تدرك الآثار السمعية المصاحبة لهذه الحركات العضوية فتميز انحباس الهواء وتسريحه بعد انحباسه واحتكاكه بأعضاء الجهاز النطقي بسبب تضييق المجرى عند نقطة معينة، ومن ثم نفهم بأن الجهاز وكيفية نطق الكلمات بواسطة الهواء المنبعث والذي يكون ضيقا وهذا بسبب الرئتين في إخراج الصوت» (1).

ونجد دراسة الحلق على سبيل المثال فلم تتغير الأصوات الستة الصادرة منه: الهمزة والهاء والعين والخاء في صفاتها بين القدامى والمحدثين وعالج ذلك "تمام حسان" في معرض حديثه عن تحديد النحاة للمخارج ورأى أنهم خلطوا خلطا كبيرا في تحديدها وبهذا الصدد يقول "تمام" ثم يغلط في تحديد مخارج أصوات الخاء والغين (2).

المبحث الثالث: الاشتقاق الاصطلاحي عند تمام حسان:

إن الاشتقاق يمثل دلالة لغوية على تمكن المعنى في اللغة العربية ورسوخ قدمه في القول العربي مهما اختلفت طبائعه؛ فالاشتقاق أحد روافد الدلالة المهمة؛ لأنه وسيلة تطويع اللغة وإكسابها اتجاهات دلالية جديدة؛ وقد أفادت منه عربيتنا منه كثيرا حتى جاوزت المدى بغناها اللفظي وبقدرتها على التوليد المستمر.

يقول "محمود فهمي زيدان" في كتابه – في فلسفة اللغة–:« اللغة العربية أكثر مرونة من غيرها لأنها أكثر قبولا للاشتقاق الذي يقوم بدور كبير في تنويع المعنى الاصطلاحي؛ ويزود الاشتقاق في العربية بذخيرة من المعاني لا يسهل أداؤها في اللغات الأخرى، وهو أخذ صيغة من أخرى مع اتفاقها في معنى وهيئة تركيب ليدل بالثانية على معنى الأصل بزيادة مفيدة مثل: صهد أي أذاب بالنار فاشتق انصهر واستصهر، وتصاهر، ومنصهر ومصهور» (3).

لقد استطاع "تمام حسان" من خلال أعماله العلمية أن يضفي على الاشتقاق الاصطلاحي جدة غير معهودة ومن أهم إنجازه:

(1) تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 48.

(2) ينظر: عبد العزيز الصيغ، المصطلح الصوتي في الدراسات العربية، دار الفكر، دمشق، ط1، 2000 م، 1421 هـ، ص 60.

(3) محمد محمد يونس علي، وصف اللغة العربية دلاليا في ضوء مفهوم الدلالة المركزية، دراسة المعنى وظلال المعنى، منشورات جامعة الفاتح، ليبيا، دط، 1993، ص 54.

–أول عالم عربي يخالف البصريين والكوفيين في دراسة الاشتقاق حين اقترح (فاء الكلمة وعينها ولامها)، كأصل الاشتقاق في حين كان أصل الاشتقاق عند البصرة "المصدر وأصله عن الكوفة الفعل الماضي".

– أول من أعاد تقسيم الكلام العربي على أساس المبنى والمعنى رافضا التقسيم الثلاثي: (اسم، فعلن حرف) وجعل التقييم السباعي (اسم، فعل، صفة، ظرف، ضمير، خالفة، حرف)[1].

والواقع أن الصعوبات تقوم فعلا دون الاقتناع برأي البصريين أو برأي الكوفيين على حد سواء. فأما للرد على البصريين فأنا أسألهم عن "كان" الناقصة (وهي عندهم فعل) ألها مصدر أم لا مصدر لها. إن مذهبهم يقول إن كان الناقصة لا مصدر لها ومع ذلك يعتبرونها مشتقة فما أصل اشتقاقها؟ وأما للرد على الكوفيين فإن (يدع)، و (يذر) في رأيهم لا ماضي لهما وهما مشتقان على رغم ذلك فما أصل اشتقاقهما إذا[2].

أما المعجميون فليست لعبتهم الصيغ لأن هذه الصيغ قد تتحقق بكلمات وقد تظل احتمالا نظريا صالحا للتحقق بصياغة الكلمة المناسبة على مثالها عند الحاجة إليها، لا إن لعبة المعجمين هي الكلمات نفسها لا صيغها مع أنهم في منهج تناولهم للكلمات لا يغفلون الهوية الصرفية للكلمة كما سنرى ذلك بعد قليل عند الكلام عن المعجم، حقا إن بعض الكلمات التي أصبحت عربية بالتعريب قد لا تكون مناسبة لإحدى صيغ العرف العربي كما في كلمة (أرثماطيف) مثلا أو كلمة (أسطر لاب) ومع ذلك يوردها المعجم (أو ينبغي له أن يوردها) بين كلماته دون نظر إلى مناسبتها للصيغ الصرفية العربية.

وحين نرى الأصول الثلاثة وهي: فاء الكلمة وعينها ولامها أصلا لاشتقاق الكلمة وذوات رحمها نحب أن ننبه إلى أن هذا الاعتبار يقتضي أن تكون كلمات اللغة العربية جميعها فيما عدا الضمائر والظروف والأدوات وبعض الخوالف مشتقة وأن الكلمات الصلبة الوحيدة في اللغة هي هذه الضمائر والظروف، والأدوات والخوالف. ويصبح الاشتقاق مع ذلك الفهم دراسة صرفية مسوقة لخدمة المعجم كما كانت المباني والزيادات والملحقات دراسة صرفية مسوقة لخدمة النحو.

(1) ينظر: عبد الرحمان حسن العارف، تمام حسان رائد لغوي، (بحوث ودراسات مهداة من تلامذته وأصدقائه)، ص 07.
(2) تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 167-168.

ويتبع هذا الفهم الجديد للاشتقاق أمرا آخر هو تقسيم الكلمات المشتقة حسب هذا الفهم إلى متصرفة وجامدة فأما الأولى فهي التي تتضح الصلات بين بعضها وبعض بواسطة تقليب حروف مادتها على صيغ مختلفة كالأفعال والصفات وأما الثانية فهي التي لا يمكن فيها ذلك كرجل وفرس وكتاب ويكون المصدر بهذا الفهم مشتق متصرفا لأن صيغته تعتبر إحدى الصيغ التي تتقلب عليها أصول المادة وكذلك يعتبر الفعل الماضي مشتقا[1] متصرفا وتصبح الصورة العامة للمشتقات والصلات على النحو التالي:

(1) تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 169-180.

المبحث الرابع: من المصطلح النقدي إلى المصطلح اللغوي:

بين المقام والحال:

كثر الاشتباه بين الحال والمقام، واختلفت إشارات الشيوخ في ذلك، ووجود الاشتباه لما كان تشابههما في نفسهما وتداخلهما، يتراءى للبعض الشيء حالا. وتراءى للبعض مقاما،وكلا الرؤيتين صحيح لوجود تداخلهما ولا بد من ذكر ضابط يفرق بيمهما، على أن اللفظ والعبارة عنهما مشعر بالفرق؛ فالحال سمي حالا لتحوله، والمقام مقاما لثبوته واستقراره، وقد يكون الشيء بعينه حالا ثم يصير مقاما.

تعريف الحال والمقام:

1– الحال: الحال عبارة عن حالة معنوية تعتري العبد السالك أثناء سلوكه إلى الله تعالى، جاء في تعريف الحال:" الحال عند القوم معنى يرد على القلب من غير تعمد منهم ولا اجتلاب ولا اكتساب لهم في طرب أو حزن أو بسط أو قبض..."[1].

وفي مصباح الهداية أن:"الحال عبارة عن شيء يرد في القلب، وينزل حينا من قلب العام العلوي بقلب السالك. وعندما يتم ذلك يقع السالك في الجذبة الإلهية، فيؤخذ من المقام الأدنى إلى المقام العلوي"[2].

وفي هذا يمكن بأن نقول بأن الحال عبارة عن حالة معنوية تعتري العبد السالك أثناء سلوكه إلى الله تعالى وهي غير مستقرة." والحال لمحات غيبية تحدث في قلب السالك وهي مثل البرق، تعبر وليس لها دوام"[3].

أما الحال عند "القاشاني" هو: "ما يرد على القلب بمحض الموهبة من تعمل كحزن، أو خوف أو بسط أو قبض أو شوق أو ذوق يزول بظهور صفات النفس سواء عقبه المثل أو لا، فإذا دام صار ملكا يسمى مقاما"[4].

(1) القشيري عبد الكريم، الرسالة القيشرية، تصحيح بديع الزمان فروز، مركز النشر العلمي والثقافي، ط2، 1361، ص 125.
(2) ضياء الدين سجادي، مقدمات تأسيسية، دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع، دط، 2002، ص 24.
(3) ابن القيم رحمه الله، أسرار الشريعة من أعلام الموقعين، دار المسيرة، دط، 1422، ص 731.
(4) عبد الرزاق الكاشاني، اصطلاحات الصوفية، تح: عبد العال شاهين، دار المنار، القاهرة، ط1، 1992، ص 87.

أما في هذا القول فيجدر الذكر أن الحال موهبة من الله تعالى على العبد وذلك خلاف للمقام على أساس أن المقام يتطلب عملا من العبد.

أما في اصطلاح أهل الطريفة كما يقول الواسطي– رحمه الله– فيطلق على ما قام بالقلوب من المواهب الإلهية والجذبات القدسية، فيقال:"حال الشوق، حال الخوف، حال الرجاء... وأمثال ذلك ويسمى في عرف الزمان خوارق العادات حالا أيضا"[1].

في هذا التعريف يتبين أن الحال يحصل على بالوهب عند "الواسطي" غير موجود فالأحوال تعتمد على الوهب الإلهي والتوفيق من عنده سبحانه وتعالى للعبد.

2– المقام:

المقام هو المكان الذي يقيم به العارف، وهو القيام بنفسه،وقد ذكروا للمقام تعاريف متعددة من أبرزها: ُمقام –بضم الميم– يعني الإقامة ومَقام –بفتح الميم– يعني محل الإقامة. وهذا المعنى في لفظ المفاهيم خطأ، ففي اللغة العربية ُمقام بضم الميم يعني الإقامة ومكان الإقامة ومَقام بفتح الميم يعني القيام ولا يعني المكان الذي أقيم فيه، فهو طريق الحق وإعطاء الحق حقه في هذا المقام وإلى أن يدركه الكمال[2].

وقيل أيضا: "المقام ما يتحقق به العبد بمنازلته في الآداب، مما يتوصل إليه تصرف، ويتحقق به بضرب تطلب ومقاسات تكلف، فمقام كل أحد موضوع إقامته عند ذلك وما هو مشتغل بالرياضة له. وشرطه ألا يرتقي من مقام إلى مقام آخر ما لم يستوف أحكام ذلك المقام" [3].

والواضح من خلال هذا التعريف أنه يتبين أن العبد في طريقه إلى الكمال يجب أن ترتقي درجاته، وذلك لا يتم إلا من خلال إدراك كل واحد من تلك الدرجات والمنازل والوصول إليها، وهذا يقتضي العمل على مستوى العبادة والرياضة والانقطاع، وبعبارة أخرى السير والسلوك.

(1) الواسطي، في سلوك، القسم الرابع، لوحة 237، ص ب.

(2) الهجويري، كشف المحجوب، ص 224، نقلا عن مقدمات تأسيسية، ص 23.

(3) القشيرين عبد الكريم، الرسالة القشيرية، تصحيح بديع الزمان فروز، أنفرا، مركز النشر العلمي والثقافي، ط2، 1361، ص 124.

والمقام عند "الطوسي"– رحمه الله– معناه مقام العبد بين يدي الله عز وجل،فيما يقام فيه من العبادات والمجاهدات والانقطاع إلى الله عز وجل وقال تعالى:﴿ ذَلِكَ لِمَنْ خَافَ مَقَامِي وَخَافَ وَعِيدِ﴾[1].

﴿وَمَا مِنَّا إِلَّا لَهُ مَقَامٌ مَعْلُومٌ ﴾[2].

وفي هذا يمكن التعليق أو القول أن المقامات عند" الطوسي" هي مكاسب تحصل للإنسان المؤمن كبذل المجهود وهي مراحل يرتقي فيها المريد في طريقه إلى التمكين واطمئنان القلب.

أو هو: "ما يتحقق به العبد بمنازلته من الآداب مما يتوصل إليه بنوع تصرف، ويتحقق بضرب تطلب ومقاساة تكلف، فمقام كل واحد من موضع إقامته عند ذلك" [3].

يتبين من خلال هذا أن المقامات أنماط سلوكية التي تأتي كمحصلة لالتزام الإنسان لمجموعة القواعد التي تحدد له ما ينبغي له أن يكون عليه سلوكه.

كما يشترط"القشيري" على العبد أن لا يرتقي من مقام إلى مقام لآخر ما لم يستوف أحكام هذا المقام، فإن من لا قناعة له لا يصلح له التوكل، ومن لا يتوكل له لا يصح له التسليم، ومن لا توبة له لا تصح له الإنابة ومن لا روع له لا يصح له الزهد [4].

يمكن القول أن "القشيري" اشترط أحكام يقوم عليها المقام ولا يرتقي العبد إلا إذا استوفاها.

من خصائص المقامات:

– إن المقام ثابت مستقر لا يطرأ عليه التقيد، وعلى العبد أن يدرك المقامات ويجهد نفسه للوصول إليها لذلك قالوا: إن المقامات مكاسب، أي هي أمور يجب أن يكتسبها السالك.

– إن وصول العبد السالك إلى المقامات وعبوره عنها لا يجري إلا مع تعب وجهد لأنه لا يمكن أن يصل إلى مقام يرتقي إلى آخر إلا بعد عمل ذؤوب ومقاساة تكلف.

(1) أبي سراج الطوسي، كتاب اللمع، تح: الدكتور عبد الحليم محمود، دار الكتاب الحديثة، مصر،دط، 1680، 1920، ص 65.
(2) إبراهيم، من الآية 14.
(3) الصافات، من الآية 146.
(4) القشيري، الرسالة القيشرية، ص 56.
ينظر: التعريفات للجرجاني، ص 289.

– أضاف العرفاء أن صاحب المقام تمكن في مقامه، بمعنى أن الذي يصل إلى مقام معين فلا يمكن أن يزول أو يتنزل عنه، على أساس أن شخصيته المعنوية قد تماهت وتمازجت مع ذلك المقام حتى أصبح هو بعينه، فالتائب من الذنب حقيقة لا يمكن له أن يعود إلى ارتكاب المعاصي، لأن التوبة قد خالطت لحمه ودمه.

– والمقامات مرتبة صعودا، بمعنى أن كل مقام هو أعلى من الآخر، ويكون جامعا لكمالات الأدنى فالذي يصل إلى مقام الزهد فقد عبر عن مقام التوبة، ومقام الزهد لا يمكن أن يكون إلا تائب وهكذا حتى تصل إلى أعلى المقامات فيكون قد جمع كمالات المقامات الأولى [1].

أما أبرز خصائص الأحوال:

– الحال حالة معنوية غير مستقرة تأتي وتزول، وعلى العارف السالك أن ينتظر فيضان الأحوال من عند الله ليقع في الجذبة الإلهية ويرى الحقائق الكمالية لذلك قيل: العارف ابن الوقت، وفي هذا إشارة إلى أن العارف الحقيقي هو الذي ينتظر وقت نزول الحال عليه، فيستفيد منه في إطار السير والسلوك.

– الحال موهبة يمن الله تعالى بها على العبد، وذلك خلافا للمقام على أساس أن المقام يتطلب عملا من العبد، أما الحال فهو لا يقتضي عملا ولا مشقة بل الله تعالى، ومن باب فيضه ولطفه، يتفضل على العبد بأن ينزل عليه بعض المعاني المعنوية.

– الأحوال ليست ثابتة ولا مستقرة، بمعنى أن العبد قد يحصل له حال معين، ولكن ليس من الضروري أن يحصل له نفسه في وقت آخر، لذلك قيل أن صاحب الحال مترف عن حاله، فالحال عنده لا يحصل بناء على طلبه، بل لا أثر لطلبه في ذلك لأن الله هو الذي يعطيها[2].

إعداد المقامات والأحوال والاختلاف فيها:

اختلف العرفاء في عدد الأحوال والمقامات، فاعتبر صاحب كتاب "اللمع" أن المقامات سبعة والأحوال عشرة[3]. أما المقامات فهي: التوبة، الورع، الزهد، الفقد، الصبر، التوكل، الرضا والأحوال المراقبة

(1) محاضرات الدكتور عبد الرحمان البدوي، في كليات الإلهيات والمعارف الإسلامية لسنة 1953، ص 18.
(2) أبي سعيد أبو الخير، نقلا عن كتاب تاريخ التصوف في الإسلام، ص 462.
(3) مقدمات تأسيسية، ص 25-37.

القرب، المحبة، الخوف، الرجاء، الشوق، الأنس، الاطمئنان، المشاهدة، اليقين، واعتبر "ذو النون المصري" أن المقامات تسعة عشر، بينما ذكر الجنيد أنها أربعة [1].

ولعل كتاب معاني السائرين "للشيخ عبد الله الأنصاري" أفضل أثر في تبيين المنازل وعددها واللافت فيه أنه جعل المقامات مئة مقسومة عشرة أقسام ذكرها بالتفصيل [2]. وقد أضاف العرفاء مقامات أخرى إلى ما ذكر، من أبرزها: مقام الخوف، مقام الشكر، مقام الرجاء، مقام الطلب، مقام العشق، مقام المعرفة، مقام الاستغناء، مقام التوحيد، مقام الحيرة...وغيرها.

وكذلك زاد العرفاء أحوالا أخرى غير ما ذكر من جملتها: المحبة، الغيرة، الحياء، القبض البسط الاتصال، الشوق، الأنس، الهيبة، الغيرة،الخاتمة، الوصية، الجمع، التفرقة، الصحو، السكر الذوق، المحو الإثبات، الستر، التجلي، والمكاشفة ...وغيرها[3].

شرح:

أما لماذا اختلف العرفاء في عدد المقامات والأحوال؟ فالجواب يمكن القول:

أولا: إن أغلب العرفاء كانوا لا يفرقون بين المقام والحال وبالتالي كان عدد الأحوال والمقامات يختلف من عارف إلى آخر.

ثانيا: إن إطلاق أسماء الأحوال والمقامات عند العرفاء، كان يخضع إلى ما كان يعاينه العرفاء بأنفسهم وبعبارة أخرى: الأحوال والمقامات نتيجة تجربة عرفانية شخصية عاشها العرفاء، لذلك أطلقوا عناوين الأحوال والمقامات على كل ما عاينوه وإذا كانت الحالات العرفانية تختلف من عارف إلى آخر، كان إطلاق العناوين مختلف أيضا.

ثالثا: إن بعض العرفاء اعتمد طريقة التعميم، بينما اعتمد آخرون التفصيل، فمن أشار إلى العناوين العامة كانت المقامات والأحوال عنده أقل من الذي ذكرها تفصيلية، ولعل السبب في ذلك أن بعضهم كان يميز

(1) رزق خليل، العرفان الشيعي، مؤسسة الإمام الجواد للفكر والثقافة، دط، د ت، 2011، ص 320.
(2) المرجع نفسه، ص 323.
(3) مقدمات تأسيسية، ص 51-52.

بين بعض المقامات أو الأحوال، وبعضهم الآخر لا يميز مثال ذلك أن بعضهم تحدث عن: المحبة، الشوق، الوجد، الود، الوله، والهيمان على أنها أحوال متعددة، بينما اختصرها آخرون بعنوان واحد.

رابعا: أن العرفاء، وكلما يستخرجون أسماء الأحوال والمقامات من الحالات العرفانية الشخصية التي تحصل له، كذلك يستخرجونها من النصوص الدينية التي بين أيديهم ولذلك اختلف أعداد الأحوال والمقامات باختلاف النصوص الموجودة بين يدي العارف وعددها واختلفت باعتبار طريقة قراءته للنصوص وتأويلها.

تجدر الإشارة إلى أن العرفاء قد استخرجوا عبارة المقام من الآيات الشريفة بالأخص قوله تعالى ﴿وَمَا مِنَّآ إِلَّا لَهُۥ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ ﴿١٦٤﴾ ﴾ [1]. ﴿وَلَوْلَآ أَن ثَبَّتْنَاكَ لَقَدْ كِدتَّ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْـًٔا قَلِيلاً ﴿٧٤﴾ ﴾ [2].

دور المقامات والأحوال في سير السلوك:

أشرنا في بحث السير والسلوك إلى أن الهم الأساسي للعارف الوصول إلى الغاية النهائية والمقصد الأكمل، ولذلك لابد له من طريقة خاصة يتبعها للوصول، نص عليها مشايخ العرفاء ومتقدميهم، عدا عن الوصايا الدينية المنطلقة من الآيات والروايات، من هذا أبرز أهمية الأحوال والمقامات في عملية السير والسلوك:

أولا: يظهر من خلال المقامات والأحوال أن عملية السير والسلوك ليست عملية عبثية، وليست عملية غير منظمة، بل هي سير وسلوك محدد ومؤطر بمنازل وحالات معينة، فلا يمكن الوصول إلا من خلالها وبهذا الأسلوب يصبح السير والسلوك أمرا ميسرا لكل من أراد.

ثانيا: تساهم المقامات والأحوال في التفريق بين السالك الحقيقي ومدعي السلوك.

ثالثا: إن توضيح العرفاء للأحوال والمقامات ورسمهم إياها عن طريق النصوص الدينية، يجعل السلوك حالة معنوية مؤطرة في إطار الدين والشرع، وبذلك يتم إبعاد كل الحالات الشاذة عن ذلك، وبعبارة مختصرة يمكن

(1) الصافات، الآية 164.

(2) الإسراء، الآية، 74.

القول: إن الأحوال والمقامات يسهلان عملية السير والسلوك، ويوضحان الطريق ويضمنان الوصول [1].

التحليل:

لا يعقل– منطقيا– دراسة أية لغة قديما وحديثا بعيدا عن سياقها الاجتماعي والثقافي والعلمي (مع العلم أن هذا السياق يشع ويضيق حسب أفق الدارسين ونظرته، وبيئته، وهدفه، ونحن لا ننكر ذلك، وما النحو إلا دراسة للغة في جانب من جوانبها وعليه فإنه سيهتم بالمقام ولكن بالشكل الذي يناسب أهدافه).

وتعد فكرة السياق أو المقام الحجر الأساسي لإثبات الصفة الاجتماعية لأي لغة من اللغات،وعليه فإننا إذا ما استطعنا إثبات وعي العرب القدماء بفكرة المقام، ومدى تأثيرها على اللغة سواء من ناحية المعجم أو من حيث الدلالة، أو من حيث القواعد النحوية. نكون قد أثبتنا النظرة الاجتماعية للغة التي كانوا يتوافرون عليها.

ولعل حضور فكرة المقام (دالة الحال) في مجالات مثل المعجم، والفقه، وأصول الفقه، والبلاغة لا يحتاج إلى تأكيد وإثبات خاصة في هذه الأخيرة، إذ يقوم جزء كبير منها، وهو علم المعاني على فكرة المقام، إذ تمثل بالنسبة لهذا الجزء الروح والجسد، وبدونه لا يمكن أن نتكلم عن علم يسمى علم المعاني بل حتى في الجزأين الآخرين (علم البيان، وعلم البديع) لا يمكن تصورهما أو فهمهما إلا في ظل فكرة السياق.

ورغم أن فكرة المقام عند علماء القدامى عموما، والبلاغيين خصوصا جاءت بمفهوم سكوني قالبي نمطي مجرد، كما يرى " تمام حسان"[2]، إلا أنها كانت حاضرة بقوة تحت مسميات مختلفة مثل (مراعاة المخاطب) أو (الغرض) أو الحال.

فهذا "أبو الهلال العسكري" يقول: «وإذا كان موضوع الكلام على الإفهام فالواجب أن تقسم طبقات الكلام على طبقات الناس، فيخاطب السوقي بكلام السوقة، والبدوي بكلام البدوي، ولا يتجاوز به علما يعرفه إلى ما لا يعرفه فتذهب فائدة الكلام، وتعدم منفعة الخطاب »[3].

(1) القشيري، عبد الكريم، الرسالة القشيرية، تصحيح بديع الزمان فروز، مركز النشر العلمي والثقافي، أنقرا، ط2، 1361، ص 126.
(2) تمام حسان، الأصول، ص 338.
(3) أبو هلال العسكري، كتاب الصناعيين الكتابة والشعر، ص 29.

وهذا "السكاكي" يستعمل المقام للدلالة على الفرض في قوله: « لا يخفى عليك مقامات الكلام متفاوتة، فمقام التشكر ببيان مقام الشكاية، ومقام التهنئة يغاير مقام التعزية، ومقام المدح يباين مقام الذم... ولكل من ذلك مقتضى غير مقتضى الآخر »[1].

واستعمل "السكاكي" في هذا القول، المقام دلالة على الغرض ولعله لأجل هذا التعدد الهائل في المقامات كان المفعول عليه في الحكم على الكلام وإبراز حسنه ودلالته هو الذوق في كثير من الأحيان.

وقد يعبرون عن المقام بالحال، والحال في اصطلاح أهل المعاني هي الأمر الداعي إلى التكلم على وجه الخصوص، أي الداعي إلى أن يعبر مع الكلام الذي يؤدي به أصل المعنى خصوصيته، ما هي المسماة بمقتضى الحال، مثلا كون المخاطب منكرا للحكم، حال يقتضي تأكيد الحكم والتأكيد مقتضاها[2].

أي أن يؤدي الكلام بسمات معينة مناسبة للمقام أو الحال الذي يلقى فيه ذلك الكلام.

ونحن نقر أن مفهوم المقام (السياق أو الحال) عند القدامى ضيق إذا ما قورن بمفهوم المحدثين[3].

ولكن ذلك لا ينفي أن يشع مفهومه عند بعضهم ليشمل مجموعة الاعتبارات والظروف التي تصاحب النشاط اللغوي، ويكون لها تأثيرها في ذلك النشاط من خارجه بحيث لا تتحدد دلالة الكلام أو تتجلى مزاياه إلا في ظلها وفي ظل ارتباطه بها[4].

وبما أن هدفنا في هذه السطور هو إثبات بالدليل اعتماد النحاة على فكرة السياق أو المقام في تفسير الظواهر النحوية، أو تأسيس القواعد، أصبح اعتماد المجالات الأخرى على فكرة المقام أو الحال من باب أولى، وعليه يصبح حضور مفهوم المقام أو الحال عند النحاة العرب أمرا طبيعيا تفرضه طبيعة النحو الذي ينطلق من اللغة ليضع قواعد منها ولها بغية حمايتها وتنظيمها وتدعيم وظيفة (الفهم والإفهام).

فمثلا في كتاب (ابن السراج ت 316 هـ) "الأصول في النحو"، فإننا نجده على الدرجة نفسها من الوعي بأهمية فكرة المقام ودوره في صياغة وتفسير كثير من الظواهر النحوية، فهو يحصل بسبب الحذف

(1) يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي، مفتاح العلوم تح: نعيم زرزو، دار الكتب العلمية، ط2، 1407، 1987 ص256.
(2) التهانوي، موسوعة كشاف اصطلاحات العلوم والفنون، ج 1، ص 616.
(3) ينظر: بلقاسم، حمام التواصل اللغوي آلياته وأطرافه، دراسة في القرآن الكريم، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة، الجزائر، 2005 ص343.
(4) حسن طبل، المعنى في البلاغة العربية، دار الفكر العربي، القاهرة، دط،1988، ص 194.

بأنواعه في دلالة المقام، فمثلا حذف المبتدأ أو الخبر يقول: وقد يعرض الحذف في المبتدأ أو في الخبر أيضا لعلم المخاطب.

لما حذف ... فمن ذلك أن جماعة يتوقعون الهلال، فيقول القائل: الهلال والله، أي هذا الهلال فيحذف هذا [1].

كما جاءت الإشارة إلى المقام في باب الحال، خاصة حين لا يتعين صاحبها هو الفاعل أو المفعول في مثل قولنا: ضربت زيدا قائما، فالجملة تحتمل الوجهين، ولكنك إذا أردت أن تعيد الحال على غير الملاحق لها فلم يجز ذلك إلا أن يكون السامع يعلمه كما تعلمه أنت، فإن لم يكن معلوم لم يجز [2].

وعليه يتبين أن مفهوم القدامى لم يسقط عنصرا واحدا مما ذكره المحدثون طبعا مع الفارق في التوظيف، حيث نجح المحدثون الغربيون من أمثال (فالتون، كوست، برنت روبن...) من الاستفادة من فكرة المقام والحال في نواحي كثيرة مثل النقد، والنظريات اللغوية، ونظريات الإعلام والاتصال وما إلى ذلك ،كما استطاعوا تعميق وتوسيع مفهوم كل عنصر من عناصر المقام والحال المذكورة.

(1) ابن سراج، الأصول في النحو، تح: عبد الحسين القلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ج1، ط3، 1996، ص 67.
(2) المرجع نفسه، ص214.

الخاتمـة

لكل بداية نهاية، لكن النهاية كانت على أمل الوصول إلى كما هائل من المعلومات والمصطلحات ودراستها بعناية تامة والحاجة إلى بلوغ درجة أعمق من هذا الحد، ومن جملة ما توصلنا إليه:

. أن عملية وضع المصطلحات العلمية الدقيقة لأي علم من العلوم تكون وفق مجال ذلك العلم الذي هو تحت مجال تخصصه ، ففي مجال المصطلحية توضع مصطلحات تتلاءم وطبيعتها التي تخدمها .

. الوضع يخضع لشروط ومقتضيات لابد من توفرها ، وإلا لكانت العملية عملية عشوائية غير مفيدة ، يتم الوضع عبر وسائل مختلفة من بينها : الاشتقاق الذي يعد من أهم وسائل التنمية اللغوية ، المجاز الذي يساهم في توليد المصطلحات ، النحت ، التوليد ، الترجمة ، التركيب ، الوضع ...

أما فيما يخص المصطلح فقد تعددت المفاهيم حوله، إلا أنه يدور حول معنى واحد، وهو اتفاق طائفة مخصوصة على أمر مخصوص. وتكمن أهمية وجدوى المصطلح في أنه يشبه البذرة التي تنمو وتمد جذورها إلى أفق الحياة لتكون جدعا منها يتفرع أغصانا عديدة لعلوم شتى كالمصطلح النحوي، اللغوي، البلاغي الذي يعد ميدانا خصبا للمصطلحية .

. يعتبر الاشتقاق والتركيب العربي الأصيل أكثر الآليات استعمالا وهذا ما يعطي مصطلحات عربية من جهة وما يدل على قدرة اللغة العربية من جهة أخرى.

. رغم الجهود الجمعية المبذولة إلا أن المصطلح العلمي عامة واللسان خاصة لازال يعاني الكثير من المشاكل.

. كتاب (اللغة العربية معناها ومبناها) "لتمام حسان"، يعد أجرأ محاولة ليس في نظر صاحبها فقط، وإنما في نظر الكثير من الدارسين المنصفين؛ إذ لم يكن وليد الصدفة و الارتجالية، ولم تكن ولادته ولادة قيصرية وإنما كان نتاج زمن طويل من إعمال العقل والتمعن في دقائق الظاهرة اللغوية العربية .

. كما يعد كتابه حلقة وصل بين نحو الجملة ونحو النص؛ إذ حاول" تمام" أن يكشف عن أدوات الربط في النص العربي، كما تتبع العلاقات المعنوية فيه ويكون بهذا قد أولى عناية كبيرة بظاهرة الاتساق والانسجام استمدها من خصوصية النص العربي.

. كان" تمام حسان " في كتابه يمد يدا إلى التراث مقوما له ليستفي مما توصل إليه القدامى ما ينفعه في دراسة اللغة ، ويمد اليد الأخرى إلى نظرية (فيرث) لينظم بها أفكار القدامى، لذلك لم يكن تراثيا صرفا ولا حداثيا صرفا، بل هو نموذج (تراثي ، حداثي).

. من خلال دراستنا هذه توصلنا إلى حقيقة مفادها إن" تمام" كان في كتابه يسعى للوصول إلى المعنى في التركيب العربي ويبحث عنه في مستوى من مستويات اللغة ، فبحث في الأصوات والصرف والنحو (المعنى الوظيفي) وسكب فيه الكلمات (المعنى المعجمي) فلم يتوصل إلى المعنى، ثم ربط كل هذا بالسياق فكان له ما أراد وحقق ما لم يحققه من سبقوه في تناول قضية المعنى .

. إن الاجتهاد والتجديد نقطتين حاسمتين جعلهما "تمام" من بين أسس إعادة نمط النحو العربي من خلال قضية المعنى والمبنى ومن خلالها أعاد تقسيم الكلام العربي رافضا التقسيم الثلاثي (اسم فعل حرف) وجعل التقسيم سباعي (اسم، فعل، صفة، ضمير، ظرف، خالفة، حرف).

وفي الأخير نتمنى أن نكون قد وفقنا فيما قدمناه وإيصال ولو جزء يسير مما اكتسبناه من معارف آملين أن تواصل المجهودات البحثية في هذا المجال، فإذا أصبنا فهذا ما أردناه، وإن أخطأنا فعذرنا طلب مصيب ومخطئ وما الكمال إلا لله فوق كل ذي علم عليم.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم:

1. سورة إبراهيم، الآية 14.
2. سورة الإنسان، الآية 21.
3. سورة البينة، الآية 1.
4. سورة الصافات، الآية 164.
5. سورة الإسراء، الآية، 74.

الكتب:

أ. بالعربية:

1. إبراهيم أحمد الزيات، معجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، القاهرة ج2، دط، 1998.
2. إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، مكتبة أنجلو المصرية، مصر، ط 5، 1989.
3. إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، ط7، 1994.
4. ابن الحاجب، الإيضاح، شرح علي المفصل للزمخشري، مخطوط بدار الكتاب المصرية برقم 1855 الورقة الثالثة.
5. ابن القيم –رحمه الله–أسرار الشريعة من أعلام الموقعين، دار المسيرة، //: المدينة، دط، 1422.
6. ابن جني، الخصائص، د ط، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ج1، 1990.
7. ابن جني، اللمع في علم العربية، تح: فارس فائز،دد،دط،دت.
8. ابن خلدون، المقدمة، تح: عبد السلام الشدادي، المكتبة العربية، بيروت، ط2، د ت.
9. ابن سراج الطوسي، كتاب اللمع، تح: الدكتور عبد الحليم محمود، دار الكتاب الحديثة، مصر دط،1680– 1920.

10. ابن فارس أحمد بن زكريا، معجم مقاييس اللغة، تح: عبد السلام هارون، بيروت، دط،دت.

11. ابن فارس، أبو الحسن أحمد، الصاحبي في فقه اللغة العربية وسائلها وسنن العرب وكلامها، تح: عمر الفاروق الطباع ، مكتبة المعارف، بيروت، ج1، ط1993،1.

12. ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم، أدب الكتاب، شرح علي فاعور، دار الكتب العلمية لبنان،ج 1، دط، 1988.

13. ابن منظور، لسان العرب، تح: يوسف خياط، دار النشر بيروت، دط، د ت.

14. ابن منظور، لسان العرب، تح: عامر أحمد حيدر،دار الكتب العلمية،لبنان،ج1،ط 1، 2003 مادة(ص،ل،ح).

15. أبو الفتح عثمان ابن جني، سر صناعة الإعراب، تح: مصطفى الساقا وغيره، د ط، القاهرة، ج 1 1954.

16. أبو بكر محمد بن السراج النحوي، الأصول في النحو، د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة بيروت، ط 3، 1973.

17. أبو بكر محمد بن السراج النحوي، الموجز في النحو، مؤسسة الرسالة، لبنان، ط 3، د ط.

18. أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، تح: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1 2002.

19. أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي، الرعاية، تح: أحمد حسن فرحات، دار عمار، الأردن، دت دت.

20. أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تح: إميل بديع يعقوب محمد نبيل طريقي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1999.

21. أبو هلال العسكري، الفروق في اللغة، بيروت، دار الآفاق الجديدة، ط 5، 1983.

22. أبو هلال العسكري، كتاب الصناعيين الكتابة والشعر، تح: محمد البجاوي، محمد فضل إبراهيم، دار الكتب العلمية،//: المدينة، ط1371،3، 1912.

23. أحمد مختار عمر، علم الدلالة، عالم الكتب، القاهرة، دط، 2006.

24. أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، مج 2، عالم الكتب، القاهرة، مصر، د ط، 2008 مادة(ص،ل،ح).

25. إسماعيل بن حماد الجوهري، تاج اللغة وصحاح العربية، تح: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ج 1،ط1، 1979.

26. الأمير مصطفى الشهابي، المصطلحات العلمية في اللغة العربية، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت لبنان، ط 3، 1995.

27. إميل بديع يعقوب، فقه اللغة العربية وخصائصها، دار العلم للملايين،ط2، 1986.

28. إميل يعقوب، المعاجم اللغوية، دار العلم للملايين، بيروت، دط، 1982.

29. تمام حسان، الخلاصة النحوية، عالم الكتب، القاهرة،ط1، 2000.

30. تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، القاهرة، عالم الكتب، ط6، 2009.

31. جورج مونان، المسائل النظرية في الترجمة، تر: لطيف زيتوني، ط 1، دار المنتخب الوطني للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 1994.

32. الجوهري، معجم الصحاح، تح: أحمد عبد الغفور، دار العلم بيروت، لبنان، ط4، د ت.

33. حسن طبل، المعنى في البلاغة العربية، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 1988.

34. حميدة سميسم، الخطاب الإعلامي العراقي، بحث مقدم إلى مؤتمر الإعلام الأول، جامعة بغداد، كلية الآداب، 2001.

35. خلف الأحمر، مقدمة في النحو، تح: عز الدين التنوخي، دمشق، وزارة الثقافة، دط، 1961.

36. د. محمد صالح بن عمر، الثورة والتكنولوجيا واللغة، دط، دار الشؤون الثقافية، بغداد، دط 1986.

37. د. إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، تمام حسان، اللغة العربية (معناها ومبناها)، دد، دط، دت.

38. د. كمال بشر، دراسات في علم المعاني ، الدار العربية للكتاب، تونس، دط، 1988.

39. د. مسعود بودوخة، محاضرات في الصوتيات، بيت الحكمة للنشر والتوزيع، ط1، 2013.

40. د. مسعود بودوخة، محاضرات في الصوتيات، بيت الحكمة للنشر والتوزيع،ط1، 2013.

41. د.خليفة بوجادي، اللسانيات النظرية دروس وتطبيقات، جامعة الجزائر، ط1، 2012.

42. د.خليل إبراهيم العطية، في البحث الصوتي عند العرب ، منشورات دار الحافظ للنشر، بغداد، دط 1983.

43. د.عبد العزيز أحمد علام، علم الصوتيات، د ط، مكتبة الرشد للناشرين، الرياض، دط،1430هـ 2009.

44. الدكتور نوري جعفر، اللغة والفكر ، مكتبة التومي، الرباط، دط، 1971.

45. دليلة مزوز، الأحكام النحوية بين النحاة وعلماء الدلالة ، دراسة تحليلية نقدية، عالم الكتب الحديث إربد، الأردن، ط1، 2011.

46. دومينيك مونقانو، المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب، تر: محمد يحياتن، منشورات الاختلاف، دد، ط1، 2005.

47. رابح بوحوش، البدائل اللسانية في الأبحاث السيميائية الحديثة، منشورات جامعة عنابة، الجزائر دط،ماي1995.

48. رابح بومعزة، الجملة والوحدة الإسنادية الوظيفية في النحو العربي دار ومؤسسة رسلان،سوريا، دط 2009.

49. رزق خليل، العرفان الشيعي، مؤسسة الإمام الجواد للفكر والثقافة، دد،دط، 2011.

50. رشدي أحمد طعمة، المرجع في تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها، مكة المكرمة، جامعة أم القرى القسم 2،1986.

51. الزمخشري، المفصل في علم اللغة العربية، دار مصر، دط، 1937.

52. سليم عواريب، علم أصول النحو ومصطلحاته في كتاب الخصائص لابن جني، دار غرناطة للنشر والتوزيع، د ط، 2010.

53. سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام هارون، دد،//:المدينة، ط2، د ت.

54. السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ج 1، تح: محمد فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية لبنان، ط1، 1998.

55. الشريف الجرجاني، كتاب التعريفات، تح: محمد الصديق المنشاوي،دار الفضيلة للنشر والتوزيع والتصدير،د ط، د ت.

56. شعبان صلاح، الإعلال والإبدال في الكلمة العربية، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، دط،دت.

57. الصحاح، المجلد الثاني، دط، دار الحضارة العربية، بيروت، دط، دت.

58. ضياء الدين سجادي، مقدمات تأسيسية، دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع،//: المدينة، دط 2002.

59. عامر ساسي، المصطلح في اللسان العربي في آلية الفهم إلى أداة الصناعة، عالم الكتب الحديث الأردن، ط 1، 2009.

60. عبد الحميد بادة، إشكالية تأصيل الحداثة في الخطاب النقدي العربي المعاصر،(مقارنة حوارية في الأصول المعرفية، الهيئة المصرية العامة للكتاب،دط، 2005.

61. عبد الرحمان حسن العارف، تمام حسان رائد لغوي، (بحوث ودراسات مهداة من تلامذته وأصدقائه)، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2002.

62. عبد الرزاق الكاشاني، اصطلاحات الصوفية، تح: عبد العال شاهين، دار المنار، القاهرة، دط 1992.

63. عبد السلام المسدي ، قاموس اللسانيات مع مقدمة في علم المصطلح، الدار العربية للكتاب، تونس دط، 1984.

64. عبد السلام المسدي، المصطلح النقدي، مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله للنشر والتوزيع، تونس أكتوبر، دط، 1994.

65. عبد السلام المسدي، مباحث تأسيسية في اللسانيات، دار الكتب الجديدة المتحدة، ط 1، 2010.

66. عبد العزيز الصيغ، المصطلح الصوتي في الدراسات العربية، دار الفكر، دمشق، ط1، 2000م 1421 هـ.

67. عبد القاهر الجرجاني، المقت، صدفي شرح الإيضاح، تح: كاظم بحر المرجان، دد، ط 1،دت.

68. عبد القاهر بن عبد الرحمان محمد الجرجاني، دلائل الإعجاز، تح: محمود محمد شاكر، أبو فهر مكتبة الخانجي، مج 01، دط، د ت.

69. عزت محمود جاد، نظرية المصطلح النقدي، مطابع الهيئة المصرية للكتاب، دط، 2002.

70. علي عبد الواحد وافي، علم اللغة، دار النهضة مصر، القاهرة، ط 9، د ت.

71. غالب فاضل المطلبي، ظاهرة الإعراب في العربية مدخل فيلولوجي، دار كنوز المعرفة العلمية، عمان ط1، 2009.

72. فريد عوض حيدر، علم الدلالة، (دراسة نظرية وتطبيقية) ، مكتب الآداب، القاهرة، دط 2005.

73. الفيروز أبادي، القاموس المحيط، تح: أبو الوفاء نصر الهوريني، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ط3، 2009.

74. القشيري عبد الكريم، الرسالة القيشرية، تصحيح بديع الزمان فروز، مركز، النشر العلمي والثقافي ط2، 1833،1361

75. مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، مكتبة الشرق الدولية، القاهرة، مصر، ط 4، 2005 مادة(ص،ل،ح).

76. محاضرات الدكتور عبد الرحمان البدوي، في كليات الإلهيات والمعارف الإسلامية لسنة ،1952-1953.

77. محمد أحمد العمايرة، بحوث في اللغة والتربية، دار وائل للنشر، الأردن،دط، 2002.

78. محمد الماكري، الشكل والخطاب، مدخل لتحليل ظاهراتي، دد، دط، دت.

79. محمد بن الحسن بن دريد أبو بكر، جمهرة اللغة، تح: رمزي منير بعلبكي، دار العالم للملايين،//:المدينة، دط، 1987.

80. محمد حسن عبد العزيز، المصطلحات اللغوية، تمام حسان رائدا لغويا، عبد الرحمان حسن العارف عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2002.

81. محمد حسين عبد العزيز، التعريب في القديم والحديث مع معاجم الألفاظ المعربة، دار الفكر العربي،دط، 1990.

82. محمد خان، مدخل إلى أصول النحو، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، دط، د ت.

83. محمد رشاد الحمزاوي، المنهجية العامة لترجمة المصطلحات وتوحيدها وتنميطها، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1،1986.

84. محمد علي عبد الكريم الرديني، مباحث لغوية، دار الهدى، الجزائر، دط، 2009.

85. محمد محمد يونس علي، المعنى وظلال المعنى، دار المدار الإسلامي، ليبيا، ط2،2007.

86. محمود فهمي حجازي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، د ط 1993.

87. محمود كامل الناقة، تعليم اللغة العربية للناطقين بلغات أخرى، المملكة العربية السعودية، جامعة أم القرى، ،دط، دت.

88. مصطفى الغلايين، جامع الدروس العربية، المكتبة المصرية، بيروت، ط1، 2004.

89. مصطفى طاهر الحيادرة، من قضايا المصطلح العربي، واقع المصطلح العربي قديما وحديثا، ج1، عالم الكتب، إربد، الأردن،2003.

90. نازل معوض أحمد، للتعريب والقومية العربية في المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية الثقافة القومية، بيروت، ط 1، 1986.

91. وليد عاطف الأنصاري، نظرية العامل في النحو العربي عرضا ونقدا، دار الكتاب الثقافي، إربد الأردن، ط2، 2006.

92. يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي، مفتاح العلوم، تح: نعيم زرزو، دار الكتب العلمية ://:المدينة، ط2،1407، 1987.

93. يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي، الدار البيضاء للعلوم ناشرون، ط 1 2008.

94. يوئيل يوسف، علم اللغة العام ، دار آفاق عربية، بغداد، دط، 1985.

ب. بالفرنسية:

1. Alain rey, la terminologie, nous et notions, que sais-je ? p.d.f. paris,1979
2. Henri guntur tarigan, pengajian kompetensi bahasa(bandung angkasa 1990).
3. J,sager,apractical course in terminology processing philadelphian, sterdam, 1990. am
4. Jean maillot,la traduction scientifique et technique, ayrolle, paris, 1969.
5. M. guilber,la derivation, syntagmatique dans les vocabulaires scientifique ettechniques, acte du stage de saint-cloud.strasborug,1970.

المجلات:

1. أحمد أبو حسن، مدخل إلى علم المصطلح ونقد النقد العربي الحديث، مجلة الفكر العربي المعاصر ع/61/60، سنة 1989.
2. جميل الملائكة، المصطلح العلمي ووحدة الفكر، مجلة المجتمع العلمي العراقي، بغداد، مج 34، ج 3، 1983.

3. جواد حسني سماعنة، التركيب المصطلحي، طبيعته النظرية وأنماطه التطبيقية، مجلة اللسان العربي، مكتب تنسيق التعريب، الرباط، 2000.

4. جواد حسني سماعنة، المصطلحية العربية بين القديم والحديث، مجلة اللسان العربي، مكتب تنسيق التعريب الرباط، ع 49، 2000.

5. سعيد الخلادي، المعجم والمصطلح بين الاختلاف والإتلاف، مجلة اللسان العربي، مكتب تنسيق التعريب الرباط، 2000.

6. صالح بلعيد، مشكلة المصطلح العلمي في الوضع أو في الاستعمال، مجلة اللسانيات، مركز البحوث العلمية والتقنية لترقية اللغة العربية، د ط، 2003.

7. عامر الزنالي الجابري، إشكالية ترجمة المصطلح، مجلة البحوث والدراسات القرآنية، ع 9، 2005.

8. عبد الرحمان الحاج صالح، المعجم العربي والاستعمال الحقيقي للغة العربية، مجلة المجمع العربي الجزائري للغة العربية، المجمع الجزائري للغة العربية،دط، ماي2005.

9. عبد العزيز شرف، المستويات اللغوية في الاتصال الإعلامي، المجلة العربية للمعلومات، العدد الثالث، القاهرة 1979.

10. عبد القادر الفاسي الفهري، المصطلح اللساني، مجلة اللسان العربي، ع 23، 1984.

11. عبد المالك مرتاض، صناعة المصطلح في العربية، مجلة اللغة العربية، المجلس الأعلى للغة العربية، د ط 1999.

12. عصام نور الدين، فقه اللغة والفيلولوجيا، بحث في المصطلح، مجلة الفكر العربي، 1986.

13. مجلة الثقافة،(حول الترجمة)،السنة الرابعة، فيفري،العدد 19.

14. محمد اليعلاوي، ملاحظات حول الخطة القومية للترجمة، المجلة العربية للثقافة، د ط، سبتمبر 1997.

المذكرات:

1. خديجة هناء ساحلي، نقل المصطلح الترجمي إلى اللغة العربية، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في الترجمة، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010، 2011
2. أعضاء شبكة تعريب العلوم الصحية، علم المصطلح لطلبة العلوم الصحية والطبية، المكتب الإقليمي للشرق المتوسط ومعهد الدراسات المصطلحية، فاس المملكة المغربية، 2005
3. بلقاسم منصوري، الآراء النحوية في كتاب اللغة العربية معناها ومبناها، دراسة وصفية تحليلية، رسالة ماجيستير، كلية الآداب واللغات، جامعة مولود معمري،(تيزي وزو)،2013 .
4. بلقاسم، حمام التواصل اللغوي آلياته وأطرافه، دراسة في القرآن الكريم، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة، الجزائر، 2005

الموسوعات:

1. التهناوي، موسوعة كشاف اصطلاحات العلوم والفنون، ج1.

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

مقدمة..... أ-ب

المدخل: نبذة عن تمام حسان وكتابه اللغة العربية معناها ومبناها 4-16

الفصل الأول: المصطلح بين المفهوم والنشأة 18-42

المبحث الأول: مفهوم المصطلح (عند العرب/عند الغرب) 18

المبحث الثاني: نشأة المصطلح. 24

المبحث الثالث: إشكالات المصطلح.....28

المبحث الرابع: آليات وضع المصطلح في اللغة العربية.....32

الفصل الثاني: آليات الوضع الإصطلاحي عند تمام حسان.....44-86

المبحث الأول: إشكالية المفهوم والمصطلح عند تمام حسان.....44

المبحث الثاني: الدرس اللغوي والنحوي عند تمام حسان.....66

المبحث الثالث: الإشتقاق الإصطلاحي عند تمام حسان.....75

المبحث الرابع: من المصطلح النقدي إلى المصطلح اللغوي.....78

الخاتمة.....88-89

المصادر والمراجع.....91-101

فهرس الموضوعات